العذق الداني

بالذب عن لسان اليمن أبي محمد الحسن بن يعقوب

الهمداني

تأليف

فهد بن محمد بن معيوف الصحفي

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحازمي الهمذاني في عجالته :

ومن أصول الحديث معرفة الأنساب وأهمها معرفة أنساب العرب فإنها تنتسب إلى القبائل وهي تفانت وطريق إدراك معرفتها النقل .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن لسان اليمن أبا محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني عالم موسوعي له مشاركة في جملة من العلوم كالأنساب والتاريخ والبلدان والفلك والفلسفة وقراءة النقوش وغيرها ، وفي كل جانب من هذه الجوانب شهد له بالبراعة والتمكن أهل ذلك الفن والمبرزون فيه .

وقد تلقت الأمة كتبه بالقبول جيلا بعد جيل إلى يوم الناس هذا ، ونقل عنه جهابذة المؤرخين والنسابين والبلدانيين في المشرق والمغرب واحتفى به علماء التراجم فوصفوه بعبارات التبجيل واثنوا عليه الثناء الجميل ، فلم يكن خاملا ذكره ، ولا مجهولا أمره ، بل سارت بكتبه الركبان وفاح عبير صيته بين الأقران .

وقد آلمني وآلم كثير غيري جرأة د.عبدالمحسن بن طما الأسلمي على الطعن في نسب الهمداني والقدح في أصله ، والتشكيك في ديانته ومذهبه ، والحط من قدره ، واتهامه في أمانته العلمية والحط من رتبته ، والتشنيع عليه بأقذع الأوصاف بل وصل به الأمر للطعن في أهل اليمن والتحقير من شأنهم ووصفهم بمعقل للشر ، وهو منزلق خطير يُخشى على صاحبه إن لم يُعتذر له بالغفلة والسهو عن ما اشتهر

واستفاض من كلام سيد الأولين والآخرين في فضلهم وشرفهم وعلو منزلتهم .

وقد كان سبب حنق الكاتب على الهمداني هو : ما نقله عن قبيلة حرب الحجازية من أخبار وتفصيله في أنسابها ، فلم يرق ذلك للكاتب لأجل أنه خالف ما توهمه في نسب قبيلة حرب وتاريخها حيث يقرر في جل كتبه بأن قبيلة حرب عبارة عن : **تكتل من قبائل المدينة القديمة ومزينة وأسلم وأخوتهم (مخلف) وزبيد المذحجية وبعض القرشيين والكنانيين (وقفات مع الهمداني ٦٨) .**

وهو قول لا أعلم أحدا من المتقدمين قال به ، وغاية ما يمكن عزوه إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجري ، وهو قول باطل وفاسد ولا يصح وصفه بالضعيف فضلا عن المرجوح ، ومبنى هذا القول عنده ، نظرية قررها وجعلها أصلا يشرح بها النصوص ويفسرها ، ويدفع أو يؤول ما يخالفها ، ونصها كالتالي :

بما أن القبائل الحجازية القديمة مازالت موجودة بديارها ومحتفظة بأسمائها كسليم وجهينة وأسلم ومزينة فإن القبائل التي كانت بجوارها ولكن اختفت مسمياتها وتلاشت كقبائل كنانة والأنصار وبني عمرو من خزاعة ونهد من قضاعة إنما حصل بسبب تغير مسماها ، لا عن هجرات وتنقلات كما يدعيه الآخرون .

ولأجل هذا كان كتاب الإكليل للهمداني عقبة كؤودا أمام الكاتب لابد من تجاوزها حتى يسهل تقبل تلك النظرية ، فلم يجد طريقا لصعود تلك العقبة إلا بإسقاط الهمداني نفسه حتى يسهل إسقاط مروياته وطرح مؤلفاته ولا تقوم بها حجة في نسب قبيلة حرب .

ولإثبات ما سبق ، صنف كتبا واحدا تلو الآخر يقرر فيها ما سبق وهي كالتالي بحسب إطلاعي :

١- ملامح من تاريخ الأوس والخزرج .

٢- وقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل .

٣- الساعدي حامل لواء النبي (لم اطلع عليه) .

٤- من أخبار أهل قباء بني عوف .

٥- الحق الأبلج بذكر الجم الغفير من الأوس والخزرج .

وهي كتب متشابهة المحتوى مختلفة العنوان ، قد أحدث فيها أنسابا جديدة لأهل الحجاز مستندا على عدة أمور منها :

١- تشابه الأسماء ، فكل اسم يشبه اسما في الأنصار أو خزاعة أو كنانة أو غيرهم ألحقه بهم .

٢- تقارب الديار، فأخبار التملك التي ذكرت تلك الأسماء في غير ديارها يحملها على البقاء والتمدد .

٣- التصحيف في الأسماء حيث ينسب للمصحف بدون تحقق ، وهي علة لم يسلم منها كبار الأئمة ، وقد صُنفت كتب في بيانها وأسباب الوقوع فيها .

٤- ينسب البطون المعاصرة لمشاهير الأنصار وغيرهم من الصحابة ولو انقطع عقبه ! ، ويغلط أئمة النسب المتقدمين الذين نقلوا الانقطاع .

٥- استعمال القياس في الأنساب وهو أمر لا أعلم أحدا اقتحمه قبله بحسب اطلاعي .

وأما الكتاب الذي تعرض فيه للهمداني فهو : كتاب وقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل ، وقد صح العزم بفضل الله تعالى على نقده ومناقشته ، صيانة للعلم ونقلته ، وبيانا للزلل وعاقبته ، حيث لا يحسن بمن اطلع عليه وقرأه السكوت عليه أو غض الطرف عنه .

وقد اتبعت في نقدي لهذا الكتاب ومناقشتي له طريقة أهل العلم والفضل وبعضها يُدّرس في الجامعات النظامية وخلاصتها كالتالي :

١- تتبعت نقوله للتأكد من سلامتها حيث وجدته ينقل بعض النصوص مبتورة فيؤلف بينها وبين نصوص أخرى لتخدم فكرته بخلاف مراد واضعه المنقول عنه ، وكذلك وجدته يتصرف في بعض النقول بالزيادة والنقص وهو مما يخالف الأمانة العلمية والمقررة عند أهل البحث والنقد ، وكذلك وجدته ينقل نصوصا بالمعنى وعند الرجوع لأصلها يتضح قصوره في فهمها أو تلخيصها ، فيستدل بها على خلاف مراد واضعها أيضا .

٢- بينت أقوال أهل العلم المعتبرين في كل فن كالمؤرخين والنسابين والمحدثين والفقهاء والأصوليين كل بحسبه وفي بابه وطريقة استدلالهم بالنصوص وفق ضوابطهم المعروفة في ذلك وقارنت بين طريقته وطريقتهم فوجدته قليل البضاعة في اللغة بحيث لا يفرق بين التصغير والتصحيف ولايحسن اشتقاق الألفاظ من أصولها ولا يعرف مراتب التعامل مع النصوص عند تعارضها فضلا عن خوضه في بعض المسائل الحديثية وهو لا يُعلم عنه مجالسة أهل العلم فيه والأخذ عنهم ، وهذا الحكم بناء على معرفتي به ومن خلال سيرته في كتبه .

٣- حاولت بقدر الإمكان أن يكون النقض لما توهمه من كلامه هو، فهو أثبت في الحجة وأظهر للمحجة بحيث يظهر جليا للقارئ تناقضه واضطرابه وعدم استيعابه لفكرة الموضوع التي يريد نقضها أو دفعها .

٤- ابتعدت عن الحواشي والهوامش لكي لا يتشتت القارئ ، وعمدت إلى وضع كل إحالة بجوار نصها معتمدا على الطبعات المعول عليها عند أهل كل فن وقد أدرجت قائمة بها آخر البحث .

وقد جاءت خطة البحث والمناقشة كالتالي :

الفصل الأول : مناقشة مقدمة الكتاب .

الفصل الثاني : مناقشة استدلاله بحلف عبدالمطلب مع خزاعة .

الفصل الثالث : مناقشة استدلاله بحلف الفضول ودور قبيلة زبيد .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مناقشة استدلاله بحلف الفضول على نسب قبيلة زبيد من حرب

المبحث الثاني : مناقشة استدلاله بعمود نسب الصحابي عمرو بن معدي كرب .

الفصل الرابع : مناقشة القول بمذحجية قبيلة حرب وتأويله له .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : دليل الكاتب على أن قبيلة حرب هي قبيلة زبيد فقط .

المبحث الثاني : أدلة الكاتب على تأويل نص البلخي .

الفصل الخامس : مناقشة استدلاله بوثيقة المدينة .

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : وثيقة المدينة حجة عليه في نسب بني عمرو بن عوف لا له .

المبحث الثاني : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من كتب السير والأخبار .

المبحث الثالث : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من تراجم الصحابة .

المبحث الرابع : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من القصائد والأشعار .

المبحث الخامس : اعتراض وجوابه .

الفصل السادس : نماذج على توهمه في نسب الأنصار .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : بنو محمد بن عمرو بن حزم .

المبحث الثاني : بنو الحسحاس بن مالك من بني عدي بن النجار .

المبحث الثالث : أمثلة على أوهام الكاتب في النسبة للمصحف والمحرف .

المبحث الرابع : بنو وهب وبنو تميم .

الفصل السابع : أدلة الكاتب على خروج الأنصار لبوادي الحجاز وأوديته .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : استدلاله بحديث (يأتي على الناس زمان) .

المبحث الثاني : استدلاله بنصوص عرام السلمي وغيره من البلدانيين .

الفصل الثامن : مناقشة السرد التاريخي لخروج الأنصار لأودية الحجاز .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مناقشة أسباب خروج الأنصار من المدينة.

المبحث الثاني : تاريخ خروج الأنصار لأودية الحجاز لرسم تحالفاتهم القبلية .

الفصل التاسع : مناقشة نقوله في نقد لسان اليمن أبي محمد الهمداني .

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : ترجمة الهمداني بين الإجحاف والإنصاف .

المبحث الثاني : نقد الكاتب لمصادر الهمداني .

المبحث الثالث : التشكيك في مذهب الهمداني .

المبحث الرابع : دور الأوضاع السياسية في تشكيل آراء الهمداني .

المبحث الخامس : مناقشة قوله الكيانات الداعمة للهمداني

المبحث السادس : مناقشة نقد الكاتب لبعض نصوص الإكليل .

وفي الختام أسأل الله التوفيق والسداد والهدى والرشاد لي و للكاتب ولجميع المسلمين وأن لا يجعل حظنا من هذا مناكفته أو إرادة إسقاطه أو طلب الشهرة وحسن السمعة بمغالبته وليعذرنا الكاتب وليتسع لنا صدره فالقصد مناقشة ما كتبه ورقمه وليس النيل من شخصه .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفصل الأول :

مناقشة مقدمة الكتاب .

الفصل الأول : مناقشة مقدمة الكتاب .

يقول الكاتب (ص٧) :

الهمداني أحد مؤرخي اليمن وله اطلاع واسع على نتاج الحضارات الأخرى ونقل عنها وله مصنفات كثيرة في شتى العلوم .

قلت :

وهذا إقرار منه بفضله وسعة علمه وتقدم رتبته وهو ما يبطل طعونه في الهمداني كما سيأتي .

وقال أيضا :

وقد فقد الكثير من مؤلفاته ومن أشهر كتبه المفقودة هو كتاب الإكليل ، أما كتاب الإكليل (في جزأه الأول والثاني) الذي حققه الأكوع فليس من مؤلفات الهمداني بل من تأليف محمد بن نشوان الحميري الذي توفي في بدايات القرن السابع .

قلت :

قوله : أما كتاب الإكليل (في جزأه الأول والثاني) الذي حققه الأكوع فليس من مؤلفات الهمداني بل من تأليف محمد بن نشوان الحميري الذي توفي في بدايات القرن السابع

١- فيه تناقض حيث عنون كتابه بوقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل ، ثم ادعى بأن الإكليل ليس من تأليفه إنما هو من تأليف ابن نشوان !

إذن فما شأن الهمداني في هذا كله ؟!

فكان الأجدر بالكاتب أن يقول : وقفات مع ابن نشوان وكتاب الإكليل .

ثم يناقش صحة نسبة الكتاب إليه ويثبته ، ولا حاجة لذكر الهمداني عندئذ !

٢- قوله : من تأليف محمد بن نشوان غير صحيح ، إنما عمل ابن نشوان هو الاختصار والتهذيب ، وفرق بين اللفظين إلا أن يكون الكاتب لا يفرق بين اللفظين فهذا أمر آخر !.

٣- ثم تنزلا مع الكاتب نقول له : لم تأت بجديد ، فهذه المسألة نوقشت في حينها وتكلم عليها جهابذة المحققين كالجاسر والأكوع رحمهما الله، والكاتب يسلم بأنه ليس في رتبتهم في هذا الفن .

قال الأكوع في مقدمة الجزء الأول من الإكليل : وفي أول صفحاته وبعد البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يفاجأ القارئ أنه مختصر الإكليل للعلامة محمد بن نشوان الحميري رحمه الله إذ يلتقي بقوله : قال محمد ... الخ لا إنه نفس الإكليل ويحس القارئ بسقطة في

هوة سحيقة كما بين الهمداني ومحمد بن نشوان من السنين والفرق الكبير وينحى باللائمة ظانا أنه من قبيل خداع العناوين ولكن تعمقنا في دراسة الكتاب والوقوف على مواضيعه طويلا وقتله بحثا وتحقيقا تبين لي أنه الجزء الأول من الإكليل بنصه وفصه وبدون شك ولا شبهة مع حذف يسير من كلماته اللغوية أو شيء ليس بذي بال ولا يخل بجوهر الكتاب .

ومقصود الأكوع بقوله : خداع العناوين . أي عنوان المخطوط المثبت على طرته .

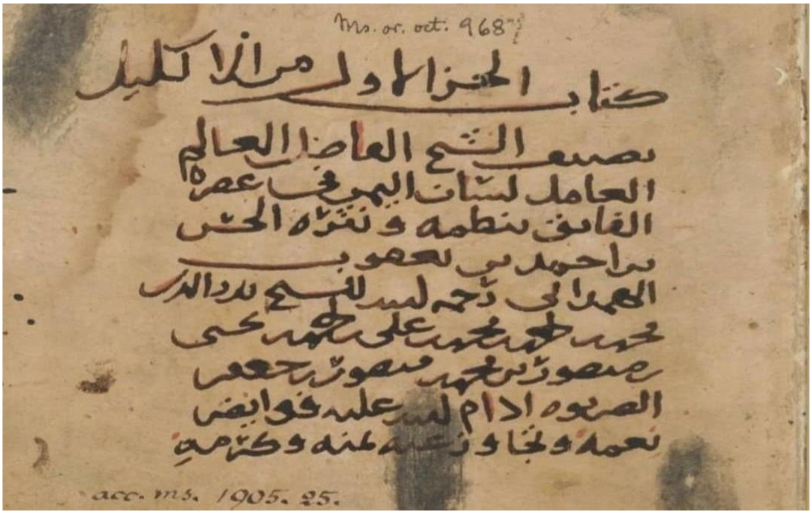

صورة غلاف مخطوط الإكليل في مكتبة برلين بمعرفة الباحث سلطان الشدادي الحربي ويظهر العنوان واضحا بخلاف ما زعمه الكاتب حيث قال (ص١٣٣) :

تزوير عنوان كتاب الإكليل من قبل المحقق الأكوع .

فتبين أن عمل ابن نشوان هو الاختصار والتهذيب ، كسيرة ابن هشام سواء ، فهي في الأصل سيرة ابن إسحاق من طريق البكائي .

فإن قال قائل : الكتاب لابن هشام صح من وجه .

وإن قال : الكتاب لابن إسحاق صح أيضا ، لأنه هو الأصل ومادة الكتاب ولم يزل العلماء إلى يوم الناس هذا يطلقون عليها سيرة ابن إسحاق .

وأما ما ذكره الكاتب فلا يصح أن يكون كشفا جديدا أو نقدا وإنما غاية ما يتوجه أن يقال : اعتراض وهو اعتراض مردود وقد رد عليه جهابذة أهل هذا الفن كما تقدم .

قال الأكوع في مقدمة الجزء الثاني من الإكليل :

وما توهم بعض الناس من أن هذا الجزء الثاني إنما هو نسخة باريس فقط مختصر الإمام الحجة محمد بن نشوان بن سعيد الحميري فإنما أراد بذلك الوهم والتقليل من شأن الإكليل ككل والتشكيك فيه على أن نسخة باريس لم يكن فيها أي اختصار مخل في الأنساب أو الشعر وإنما ذلك الاختصار في الكلمات اللغوية وهي قليلة جدا لا تتجاوز أصابع اليد .

وقول الأكوع : نسخة باريس يبدو أنه سبق قلم لأن المشهور أنها نسخة برلين ، وكذلك قوله : الاختصار في الكلمات اللغوية وشيْ ليس ذي بال وليس بمخل ، قول غير دقيق لأن ابن نشوان ثبت استدراكه على الهمداني في عدة مواطن منها ما أشار إليه المهندس محمد بن فهد العوفي حيث قال : ومع ملاحظة أن محمد ابن نشوان الحميري في اختصاره لكتاب الإكليل لا يوافق الهمداني في مسائل الخلاف بل يخالفه

أحيانا ... ثم ذكر بعض الأمثلة (الهمداني ورأيه في نسب حرب ص١٥٦) .

فوصفه بالمختصر أو التهذيب أبلغ ، مع إثبات عنوان المخطوط كما هو للأمانة العلمية ، وهو عين صنيع الأكوع .

ثم قال الكاتب :

وقد طاله التحريف والتصحيف وعبث النساخ والغراض والملاك ودُس فيه (كثيرا) من المعلومات المغلوطة التي تلامس تاريخ الحجاز وكياناته .

قلت :

١- قوله : وقد طاله التحريف والتصحيف ...الخ . هذه العلة في غالب كتب المتقدمين و لم يسلم منها كتاب إلا القليل وإلا فما دور المحقق إذن !.

ولولا هذه العلة لما عرف العلماء فضل المحققين أمثال عبدالسلام هارون ، وحمد الجاسر ، وبشار عواد ، والأرنؤوط ، والألباني ، والميمني وغيرهم كثير ، فالمحقق لا يبلغ هذه الرتبة من الفضل حتى يعالج المخطوطات ويصلح عوارها ويسد خرمها ويبين وجه التصحيف والتحريف بالمقابلة وهذا لا يكون إلا لواسعي الاطلاع والمتبحرين في معرفة مظان تلك النصوص ، ولو تفقد الكاتب مصادره ومراجعه التي بنى عليها اعتراضاته لأنصف القول في هذا .

وسنضرب له بعض الأمثلة :

١- مخطوط رسالة عرام .

٢- مخطوط الهجري

٣- مخطوط المناسك

٤- مخطوط نسب معد للكلبي

٥- مخطوط بلاد العرب

٦- مخطوط تاريخ المدينة لابن شبة

٧- مخطوط أخبار مكة للفاكهي

٢- وأما قوله : ودس فيه كثيرا من المعلومات المغلوطة ..الخ ، فهذه تهمة بلا بينة وقد قصر الكاتب في إثباتها وبيان مظانها ، وهذا مما شحذ همتي لمناقشة الكاتب إضافة لطعونه في الهمداني واليمن وخلطه في نسب الأنصار وبعض أعلام الصحابة رضوان الله عليهم ، ولو أنصف الكاتب لحمله على محمل حسن واعتذر له بأنه أوتي من قبل رواته ، أو من استدراكات ابن نشوان عليه ، لا أن يتهمه بهذه التهم جزافا ، ونحن نقول هذا تنزلا معه ، وإلا فسيأتي بيان عجز الكاتب عن إثبات تلك الدعوى والتي صدق فيها قول القائل :

والدعاوى ما لم يقيموا عليها

بينات أصحابها أدعياء

فتلخص مما سبق أمران :

١- زعم الكاتب أن الإكليل المطبوع اليوم هو من تأليف ابن نشوان وليس مختصرا له !. وقد أوضحنا غلطه وأصلحناه .
٢- زعم أنه دس فيه معلومات مغلوطة عن تاريخ الحجاز ، وبينا أنها دعوى و سيأتي بيانها والرد عليها بإذن الله .

وأما قوله : ومن أشهر كتبه المفقودة هو كتاب الإكليل فسيأتي الجواب عليه في آخر الكتاب إن شاء الله .

ثم قال الكاتب :

وقد قال عنه أمين دار الكتب المصرية فإن قلة مخطوطاته (أي الإكليل) التي لم تتجاوز نسختين لم يكونا من الأصالة والثقة بالقدر الذي يطمأن إليه ويركن عليه فضلا عما فيهما من تصحيف وتحريف .

قلت :

نسأل الله الهداية والرشاد والهدى والسداد لي وللكاتب ولجميع القراء ، فهذا الكلام والاستشهاد مبتور من سياقه وعن زمن إيراده وعلة كتابته ، وعلاوة على البتر لم يبين الكاتب مكان النقل !.

وهذا الكلام الذي بتره الكاتب من كلام أمين دار الكتب المصرية صدره الأكوع في مقدمة الإكليل كتزكية لتحقيقه وثناء على جهوده وعمله الشاق في إخراجه فبتره الكاتب وأخذ منه ما يفيد القدح وهو صنيع يخالف مراد واضعه وكاتبه .

يقول أمين دار الكتب المصرية في مقدمة الإكليل :

إن النظرة الأولى لهذا العمل لتعطينا صورة جلية عن الجهد الكبير الذي بذله الأستاذ المحقق في تحقيق نص الكتاب والتعليق عليه والحق يقال إنه وفق في ذلك إلى حد كبير يدعو إلى التقدير .

فأمين دار الكتب المصرية بعد أن أثنى على الأكوع وجهوده في التحقيق ، اعتذر له عن بعض تقصيره في ذلك وأرجعه لأمرين :

١- أمر يخص الكتاب المخطوط (وهو ما نقله الكاتب عن وصف المخطوط) حيث تسبب في وقوع بعض الهفوات في

التحقيق إضافة للتسرع في طبعه دون مراجعة وإعادة نظر بسبب الظروف السياسية في حينها وبُعد المحقق عن دار الطباعة والنشر القابعة بمصر آنذاك .

٢- ثم اعتذر عن الإسهاب في الحواشي لدى الأكوع بأن البيئة الموجه لها الكتاب تحتاج إلى مثل ذلك .

ثم بعد عامين من طبع الكتاب التقى الأكوع في القاهرة بالعلامة النحرير والجهبذ الشهير علامة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر وعرض عليه تصويب الطبعة فكان ما أراد ، نختصر بعضا من قصته حيث قال :

وفي شهر صفر سنة ١٣٨٨هجرية سنة ١٩٦٧م لم أشعر إلا بالبريد من بيروت عاصمة لبنان يحمل أربعة أجزاء من مجلة العرب الغراء التي يصدرها شيخنا الفاضل .... إلى أن قال :

وفي ضمنها الكلام على الجزء الأول وتصحيح ما جاء فيه من غلطات وعثرات ...إلى أن قال :

فشرح شيخنا حفظه الله الأسباب التي أدت إلى الهفوات في الجزء المطبوع وأشار إلى بعض منها إهمال الإعجام لأسماء الأعلام ومنها سقم الخط ومنها أن بعض أسماء القبائل وأسماء الأمكنة قد عفى عليها الأثر .... إلى آخر ما قاله رحمه الله وأجزل مثوبته .

فتأمل كيف اتفق كلام الجاسر مع أمين دار الكتب المصرية في الثناء على الأكوع وجهوده في التحقيق وعلى سبب وقوع الهفوات منه ، مع أمانة الأكوع في نقل تلك الاستدراكات عليه وتضمينها في مقدمته وطبعته ، ثم يعمد الكاتب إلى البتر وانتقاء ما يوافق أغراضه ، وهو يؤكد و يثبت ما سبق

ذكره في المقدمة عن منهجية الكاتب في التعامل مع النصوص واستشهاده بها .

ثم قال الكاتب : **وهذا يثير جملة من التساؤلات وأهمها :**

١- ما مدى أصالة رقاع الإكليل وأهليتها ؟!

٢- وهل أصل المخطوط الذي بني عليها كتاب الإكليل الذي بين أيدينا كتب في القرن الرابع أم في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع ؟!

٣- وما مدى صحة تحقيق ما به من نصوص ؟!

٤- وما سبب تهميش الباحثين المتأخرين للنصوص التي تؤكد عودة خولان لصعدة بعد نزاعهم مع الربيعة وأبناء عمومتهم وتمسكهم بنصوص ثبت تحريفها وعدم أصالتها ؟!

٥- ولماذا تسرع الأكوع ونسب كتاب الإكليل الذي ألفه محمد بن نشوان الحميري إلى الهمداني ؟!

٦- ثم ما سر الغموض الكبير الذي يلف شخصية الحسن الهمداني بشكل عام ؟! وسوف نتعرض على إجابات تلك الأسئلة وغيرها .

قلت : وجميع هذه الأسئلة التي ساقها الكاتب لم يجب عليها ، وإنما أراد بذلك التشكيك والتقليل من قيمة الإكليل وقد صدق حدس الأكوع واستشرافه لصنيع الكاتب كما مر معنا قوله آنفا حيث قال : فإنما أراد بذلك الوهم والتقليل من شأن الإكليل ككل والتشكيك فيه .

ثم قال الكاتب (ص١١) :

وقد خضعت اليمن عبر عصورها لكثير من المتغيرات فقد سيطر عليها الفرس منذ وقت مبكرا وبقي تأثير الأبناء الفرس زمنا طويلا كما أن الغزو الحبشي لمكة لمحاولة هدم الكعبة كان منطلقا منها وبعد الإسلام ظهرت فيها مذاهب وفتن واثنيات مختلفة ثم تحقيق كتاب الإكليل الذي أدى للعبث بأنساب الحجاز وآخرها ما نعاني منه في هذه الأيام من فتنة الحوثة .

قلت : في هذه الأسطر يحاول الكاتب أن يعرض الصورة التاريخية لليمن بشكل قبيح ومشوه ليظهرها وكأنها مفرزة للشرور ومصدرا لزعزعة الاستقرار الإسلامي ضاربا بعرض الحائط النصوص النبوية في فضل اليمن وأهله والتي تخالف قوله الشاذ الذي لم يسبقه إليه أحد بل إن شئت فقل المنكر! ، فالغزو الحبشي لمكة لم يكن لليمنيين فيه يد ولا ذنب ! وكذلك سيطرة الفرس عليه وخضوعه لهم كان لأجل طرد الحبشة وهو داخل في صراع القوى الكبرى في ذلك الوقت فلا قدرة لهم عليه ، ولو سلكنا مسلك الكاتب فلن يسلم له أحد .

ففي الحجاز ظهر عمرو بن لحي جد خزاعة الذي جاء بالأصنام وعبادة الأوثان بعد أن كانوا على الحنيفية ودين الإسلام ، وكذبت قريش النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجته ، وطرده أهل الطائف ورموه بالحجارة ، وفي نجد خرج مسيلمة الكذاب لعنه الله والقرامطة الذين سيطروا على كثير من أقاليم الجزيرة العربية وسرقوا الحجر الأسود ، وفي مصر ظهرت الدولة العبيدية الباطنية ثم كانت محطا للحملة الفرنسية والتي مهدت الطريق للاستعمار البريطاني !.

فما رأي الكاتب في هذه الأقاليم ؟!

وهل تأثيرها على التاريخ مشابه لتأثير اليمن ؟!

إن اليمن وأهله لو لم يكن لهم من الفضل إلا انتساب الأوس والخزرج لهم لكفاهم شرفا ولذابت في بحار فضلهم كل مثلبة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث . (سنن الترمذي رقم ٦٧) فكيف وقد جاءت النصوص الصحيحة الصريحة بفضل اليمن وأهله .

فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم قوله : أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوبا الإيمان يمان والحكمة يمانية . (صحيح البخاري رقم ٤٣٨٨)

وقوله : اللهم بارك لنا في شامنا اللهم بارك لنا في يمننا . (صحيح البخاري رقم ٧٠٩٤)

وغيرها من الأحاديث والآثار ، ولم يزل اليمن دار خير وفضل ومحط رحل العلماء والمحدثين والفقهاء على مر العصور .

يقول بن سمرة (ت٥٨٦) : الطبقة الثانية من تابعي التابعين وفقهاء اليمن رحمهم الله تعالى : منهم معمر بن راشد البصري سكن صنعاء تفقه وسمع من همام بن منبه اليمني والزهري وهشام بن عروة وارتحل إليه الثوري وابن عيينه وابن المبارك وغندر وهشام بن عروة بن يوسف قاضي صنعاء ..... إلى أن قال : مات معمر بصنعاء من شهر رمضان سنة ١٥٣ هجرية .

وقال : ومنهم الإمام المرحول إليه من الآفاق عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري فقيه صنعاء المرحول إليها من أجل علمه وأخذ عن معمر والثوري وابن جريج وغيرهم من الحفاظ وارتحل إليه إسحاق بن راهويه وعلي بن المديني ومحمود بن غيلان وروى عنه أحمد بن حنبل تاريخه ...إلى

أن قال : مات عبدالرزاق بن همام سنة ٢١٢ هجرية . (طبقات فقهاء اليمن ص٨٤/٨٦)

وكل هؤلاء العلماء في زمن مقارب للهمداني

وأما قول الكاتب : وآخرها ما نعاني في هذه الأيام من فتنة الحوثة . فقد ذكرني بتعليق عاتق البلادي رحمه الله على إهداء ناشر كتاب شفاء الغرام حيث قال :

جاء في آخر كلمة الإهداء على لسان المكتبة الناشرة (وأن نهديه إلى عاهل الجزيرة العربية السعودية) وهذا تملق من الناشر لنفع دنيوي كان ينبغي لأهل العلم أن يترفعوا عن مثله . (المصحح ص٦٦)

ثم انتقل الكاتب بعد هذه المقدمة التي تعرض فيها لليمن وأهله للحديث عن نسب قبيلة حرب من وجهة نظره ، وأنها عبارة عن تحالفات قبلية نشأت في فترات زمنية متفاوتة وليس كما ذكر كتاب الإكليل الذي ألفه ابن نشوان على حد زعمه !، وقد قسم الكلام إلى عدة مباحث بدأها بحلف عبدالمطلب .

الفصل الثاني :
مناقشة استدلاله بحلف عبدالمطلب مع خزاعة .

الفصل الثاني : مناقشة استدلاله بحلف عبدالمطلب مع خزاعة .

يقول الكاتب (ص١٢) :

تحالف عبدالمطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم مع بني عمرو بن ربيعة وأسلم ومالك وملكان قال محمد بن عبدة بن سليمان النسابة : نزلت قرب مكة أربعة شعوب من الأزد هم .

قلت :

١- ليس هذا بقول محمد بن عبدة النسابة وإنما قال : افترقت خزاعة على أربعة شعوب . وشتان بين القولين فليتحقق الكاتب من النصوص حتى لا يقع فيما اتهم به غيره !. (الإنباه على قبائل الرواة /ص٨٤)

٢- قوله : بنو عمرو بن ربيعة . يقصد بهم بنو عمرو من حرب لذلك قال : **الشعب الأول ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر وأشهر فروعهم بنو عمرو بن ربيعة ومن عمرو بن ربيعة بنو عاصم وبشر .** أراد بني عاصم من معبد من بني عمرو وبني بشر من بني عمرو . وأكد ذلك في الحاشية (رقم ٢ / ص ١٢) حيث قال : **ومنهم الشاعر كرامة البشري .**

وكذلك بقوله : **وقد تمددت ديارهم من شمال مكة حتى الفرع .** وكذلك في كتاب بني عوف (ص ٦٣) قال : **ومسروح هو التكتل الذي يضم بقية عمرو بن ربيعة وفروع الأوس وأسلم ومالك وزبيد وبعض كنانة وقريش .** والنصوص كثيرة في كتبه التي تثبت مقصوده ببني عمرو بن ربيعة أنهم بنو عمرو من حرب .

ومبنى هذا النسب المتوهم لبني عمرو من حرب هو تشابه الأسماء كما قدمنا في المقدمة وقد قصرت به معارفه حتى وقع في هذا العطب ! والجواب عليه كالتالي :

(١) - بنو عمرو بن ربيعة هم : بنو عمرو بن لحي الذي سيب السائبة وبحر البحيرة وغير دين إبراهيم ، والنسبة إليهم هي : الخزاعي ولا يقال لهم العمري ! وهو لقب اشتهروا به وقصته أشهر من أن تذكر هاهنا .

ومثلهم قريش فهم بنو النضر بن كنانة كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا يقال لهم : النضري ولا ينتسبون إليه وإنما النسبة إلى فهر ، قال ابن عبدالبر في الإنباه (ص٤٢) : لا يعلم اليوم قرشي في شيء من كتب النسب ينتسب إلى أب فوق فهر دون لقاء فهر ولذلك قال مصعب وابن كيسان والزبير بن بكار وهم أعلم الناس بهذا الشأن وأوثق من ينسب علم ذلك إليه إن فهر بن مالك جماع قريش كلها بأسرها .

ومثلهم : عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار واسم عنزة عامر سمي عنزة لأنه طعن رجلا بعنزة والعنزة خشبة في رأسها زج . (معجم قبائل الحجاز / ص ٣٥٨) فلا يقال لهم : العامري !.

ومثلهم عدوان وهو الحارث بن عمرو بن قيس عيلان بن مضر إنما سمي عدوان لأنه عدا على أخيه فهم فقتله (جمهرة الكلبي / ص٤٧١) فلا يقال لهم : الحارثي !.

والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحصى وحصرها يحتاج إلى مصنف

(٢) - قوله : ومن عمرو بن ربيعة بنو عاصم وبشر ، وهم ظاهر ، لأن عاصما وبشرا هؤلاء الذين ذكرهما ابن حبيب في المنمق - وهو عين المصدر الذي أحال إليه الكاتب - إنما هما

رجلان حالفا والد الصحابي الجليل عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه وليسا بطنين من خزاعة كما توهم الكاتب .

وسبب وهمه هو : استعجاله في قراءة نص ابن حبيب في المنمق وغفلته عن النص الآخر في نفس الكتاب حيث قال ابن حبيب :

حلف آل عاصم وآل سباع : كان حلف آل عاصم **وهم من بني سعد بن بياضة بن سبيع بن خثعمة بن سعد بن مليح بن عمرو من خزاعة** أيضا أنهم كانوا جميعا حلفا لعوف بن عبدعوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب **واخوهم لأمهم خباب بن الأرت** مولى عوف ...إلى أن قال : وكان الذي دعاهم إلى حلف عوف أخوهم لأمهم خباب بن الأرت وهي أمة كانت ختانة وهي التي أراد حمزة بن عبدالمطلب بقوله يوم أحد **لسباع بن عبدالعزى** هلم إلى يا ابن مقطعة البظور . (المنمق ص٢٤٤)

فالنص يفيد الآتي :

١- سباع : المقصود به سباع بن عبدالعزى الغبشاني الذي قتله حمزة يوم أحد .

٢- عاصم : أخو سباع لأمه وهي التي قصدها حمزة رضي الله عنه يوم أحد كما مر .

٣- أن ابن حبيب نص على البطن الذي ينتسب إليه آل عاصم وأنهم من بني سعد بن بياضة بن سبيع بن خثعمة بن سعد بن مليح بن عمرو من خزاعة . فكيف فهم الكاتب أنهما بطنان بدون نص يسعفه ؟!

٤- أن الذي دعاهم للحلف ، أخوهم لأمهم خباب بن الأرت رضي الله عنه .

٥- أن حلفهم كان مع عوف والد عبدالرحمن رضي الله عنه .

(٣) - وأما قوله : ومنهم الشاعر كرامة البشري . فهو أوضح من سابقه ، وقد قصر الكاتب في استيعاب نصوص ابن حبيب الدالة على ذلك أو أنه لم يتفطن لها .

فكرامة البشري هذا مجهول الحال والعين والمكان وليس لنا طريق لمعرفته إلا من نصوص ابن حبيب فلا يُعرف هل هو حجازي أم بغدادي ؟! وهل هو معاصر لابن حبيب أم متقدم عليه ؟! وكل ما يمكن معرفته عنه هي نصوص ابن حبيب وإليك بيانها .

قال ابن حبيب : ودخل حلف هؤلاء الخزاعيين (المقصود بهم آل سباع وآل عاصم) في زهرة أبو بشر فكان منهم كرامة البشري الشاعر من خزاعة وليسوا بحلفاء ولكنهم انضموا إليهم بسبب إخوتهم . (المنمق ص٢٤٤)

وقال : من دخل قريش في الإسلام بغير حلف إلا بصهر أو بصداقة أو برحم أو بجوار أو ولاء (ص٢٤٩) .... ومنهم آل أبي بشر من خزاعة منهم كرامة البشري الشاعر دخلوا بسبب إخوتهم إلى سباع بن عبدالعزى من خزاعة .(ص٢٥٤)

فمن خلال هذين النصين لابن حبيب يتبين الآتي :

١- أن أبا بشر ليس حليفا لعوف والد عبدالرحمن وإنما انضم إليه بسبب حلف إخوته لأمه سباع وعاصم .

٢- أن زمن دخول أبي بشر الخزاعي في قريش كان بعد ظهور الإسلام .

٣- أن نسبة الشاعر كرامة إلى بشر هي من نسبة الولد لأبيه أو جده ، وليست من قبيل النسبة إلى بطن أو قبيلة وإلا فقد صرح ابن حبيب بأنهم جميعهم خزاعيون .

وأما قبيلة بشر من بني عمرو من حرب فليست لها علاقة بهذا الخزاعي وليست هذه ديارها زمن البعثة إلا إذا طرحنا النصوص التاريخية المعاصرة لتلك الحقب ثم أخذنا نعسف بالأخرى !

يقول المقريزي (ت٨٤٥) : وفي ليلة الأربعاء ثالث عشرة (أي من رجب سنة ٨٣٩) بعث الشريف زين الدين أبو زهير بركات بن حسن بن عجلان أمير مكة بعثا لمحاربة بشر من بطون حرب إحدى قبائل مذحج ومنازلهم حول عسفان نزلوها من نحو ٨١٦ هجرية ....إلخ (السلوك ٣٠٧/٧) .

فماذا سيصنع الكاتب بهذا النص الصريح في نسب قبيلة بشر من بني عمرو من حرب وتاريخ نزولهم وسببه وبماذا سيجيب ؟! بل ولماذا أهمله هاهنا ؟!

والأعجب من ذلك أن الكاتب استشهد بخبر المقريزي في موضع آخر ولكن بطريقته الخاصة حيث أورده محتجا به على رأيه في نسب حرب وأنها أحلاف لقبيلة زبيد حيث قال (ص ٢٠) : **المقريزي (ت٨٤٥) في حوادث سنة ٨٣٩ قال : حرب إحدى قبائل مذحج ونقل المقريزي فسكنوا بين مكة والمدينة إلى أن أجلاهم بنو حرب من بطون زبيد .**

وقال أيضا : **علي تاج الدين السنجاري (ت١١٢٥) قال : حرب من قبائل مذحج منازلهم عسفان .**

فانظر وتأمل يا رعاك الله صنيع الكاتب في بتر النصوص عن سياقها وما أوردت لأجله وقيامه بالتلفيق بينها لتخدم

أغراضه وليس لتحقيق أنساب القبائل التي زعم الانتهاض لأجلها !.

إن هذا المسلك الذي يتبعه الكاتب في نسبة القبائل لأشخاص بدون نص تاريخي صريح لو فُتح بابه لقال من شاء ما شاء ولأصبحت الأنساب أشبه بالفوضى حيث سيأتي بعد مدة من الزمن من ينسب بني عاصم من معبد لعاصم بن عمر بن الخطاب أو ينسب قبيلة بشر إلى بشر بن سحيم الغفاري الذي كان ينزل ضجنان وكراع الغميم .

أختم القول : بأن ما أراد الكاتب إثباته في مبحث حلف عبدالمطلب من نسبة قبيلتي بشر ومعبد (فرع بني عاصم) لخزاعة باطل عقلا ونقلا وقد نقضناه بالنصوص التي ساقها واستشهد بها واستعجل في فهمها هدانا الله وإياه للصواب .

الفصل الثالث :
مناقشة استدلاله بحلف الفضول ودور قبيلة زبيد

الفصل الثالث : مناقشة استدلاله بحلف الفضول ودور قبيلة زبيد .

المبحث الأول : استدلاله بحلف الفضول على نسب قبيلة زبيد من حرب .

يقول الكاتب (ص١٤) : **كان حلف الفضول بسبب ماوقع لرجل من زبيد في مكة في الجاهلية وزبيد قبيلة تنتمي إلى مذحج إحدى أشهر القبائل اليمنية ولها فروع كثيرة ومنازلها كانت نواحي تثليث ولها فيها حصون ثم انتقلت للحجاز ...... إلى أن قال : ومن أشهر المواقف في التاريخ التي أوردت ذكر زبيد المذحجيين هو حلف الفضول .**

ويستدرك على الكاتب مايلي :

١- قصة حلف الفضول وملابستها لا تدل على سكنى قبيلة زبيد المذحجية بالحجاز لا بالإشارة ولا بالعبارة ولا تمت لذلك بصلة لا من قريب ولا من بعيد ولا أدري كيف استدل الكاتب على بقائهم بالحجاز من خلال هذه القصة وكيف فهم ذلك منها ؟!! .

٢- قوله : ومن أشهر المواقف في التاريخ التي أوردت ذكر زبيد المذحجيين هو حلف الفضول . غير دقيق ويوجب اللبس . لأن الحلف كان بسبب رجل من قبيلة زبيد وليس للقبيلة ! .

قال الفاسي نقلا عن كتاب للزبير بن بكار :

قال حدثني محمد بن فضالة عن عبدالله بن زياد بن سمعان عن ابن شهاب قال : كان شأن حلف الفضول أنه بدأ ذلك

أن رجلا من بني زبيد قدم مكة معتمرا في الجاهلية ومعه تجارة له .. الخ شفاء الغرام (ج٢/١٧٤) .

فالرجل الزبيدي جاء إلى مكة من اليمن معتمرا ومتاجرا ببضاعة له ، فهو على سفر ، ولم يكن شريكا في الحلف وإنما عُقد الحلف بسببه ثم بعد تداعي قريش لنصرته واستيفاء حقه عاد لأهله وبلده ، والكاتب يقر بهذ حيث قال : **وكان سببه أن رجلا غريبا قدم مكة ببضاعة .**

فإن قال : يبقى رجوعه إلى أهله وبلده محتملا !.

قلنا هو أقوى من احتمال بقائه لأمور :

١- قرينة حاله خاصة وأن مكة موسم للزيارة والتجارة .
٢- عدم النص على بقائه من قبل الرواة وأهل السير .
٣- قول الكاتب نفسه في (ص١٦) : **وقد أسلمت زبيد ووفدت في السنة العاشرة .** فلو كان لذلك الحلف دور في بقائهم لما ذكرهم أهل السير ضمن الوفود !.

فلا حجة للكاتب في هذا النص مطلقا .

ثم قال الكاتب (ص١٦) :

وكان لهم تصادمات ووقائع مع كثير من القبائل ومنها بنو سليم وهوازن في ديار زبيد بتثليث قبل وصولها للحجاز .

قوله : قبل وصولها للحجاز ستأتي مناقشته في الفصل القادم إن شاء الله .

ثم قال الكاتب (ص١٦) : **وبالرغم من ذلك فكان لزبيد وقائع في اليمن مع خولان قال عمرو بن معدي كرب لبعض بني سعد......** (وأحال بالهامش على كتاب الإكليل)

قلت :

وهذا تحكم منه! ، فالكاتب يقرر في مقدمته أن كتاب الإكليل للهمداني دُس فيه كثيرا من المعلومات المغلوطة التي تلامس تاريخ الحجاز وكياناته ، وأنه طاله التحريف والتصحيف وعبث النساخ والغراض ، كما تقدم في مقدمته ! ثم يستدل به هاهنا !!.

فهل ما نقله الكاتب عن حروب زبيد وخولان من كتاب الإكليل مما أبقته الأرضة ؟! أم أنه سلم له من التصحيف والعبث دون غيره ! ولكن الكاتب قد كفانا المؤونة حينما قال (ص٦٠) :

وقد زاد الطين بلة أن بعض الباحثين أخذ من تلك الرقاع الرديئة الأصل والتحقيق مايطيب له . (فانطبق عليه ما وصف به غيره ! نسأل الله العافية والسلامة) .

المبحث الثاني : مناقشة استدلاله بعمود نسب عمرو بن معدي كرب .

ويقول الكاتب (ص١٧) :

ومن أشهر فروع قبيلة زبيد فرع بني عصم وهم رهط عمرو بن معدي كرب الزبيدي وورد ذكرهم باسم عسم عند ابن عبدالبر ثم ابن الأثير وابن حجر وغيرهم منهم الصحابي عبدالله بن الحارث بن جزء بن عبدالله بن معدي كرب بن عمرو بن عسم .

ويستدرك على الكاتب ما يلي :

١- قوله : ومن أشهر فروع قبيلة زبيد بني عصم . لم يذكر الكاتب مصدره في ذلك النقل بل أزعم أنه تحاشى ذلك عمدا ، لأن علماء الأنساب والتراجم والسير لم ينصوا على أن عصما بطن في زبيد وإنما ذكروه في أعمدة نسب بعض أعلام قبيلة زبيد كعمرو بن معدي كرب ، ولا أعلم أحدا نص على أنه بطن فيما اطلعت عليه من كتب المتقدمين - ولا ادعي الإحاطة - غير الهمداني في صفة جزيرة العرب . حيث قال (ص٢٢٧) :

بلد زبيد : بلاع واد فيه نخل وهو غير بلاع في بلاد خثعم أسفل الخنقة إلى الورة والأعدان وهي مراع لرنية ويسكن هذه البلاد من قبائل زبيد الأغلوق وبنو مازن وبنو عصم .

ولكن الهمداني عند الكاتب مشكوك في أصله ومتهم في رأيه ولديه أجندات ينفذها فلا ينبغي الإحالة إليه ، وقد وقع في كتبه تصحيف وتحريف ودُس فيه أخبار مغلوطة لا يمكن تمييزها ومعرفتها دون الرجوع للكاتب !

٢- قوله : بني عصم رهط عمرو بن معدي كرب الزبيدي وورد ذكرهم باسم عسم . لم يبين الكاتب هل هذا وهم في الاسم أم تصحيف ؟! وكذلك لم يذكر الكاتب المترجح لديه أو أي الاسمين أصح ؟!.

وإنما تركها مرسلة هكذا وهي ليست من عادته ! حيث زعم أول الكتاب أنه سيحقق ويمحص وقد انتهض لنفض الغبار عن ما دُس في تاريخ الحجاز وكياناته كما قال (ص٩) : **ضرورة أن يكون هناك موقف بحثي مبني على أساس علمي من قبل مثقفينا للوقوف ضد الأخطاء التاريخية .**

فهل ما أورده الكاتب في هذا النقل مبني على أساس علمي ؟! وهل هو من التحقيق في شيء ؟! ، إن رسالة الكاتب التي يلمح بها في هذا النص دون تصريح هي : بما أن اسم عسم موجود في عمود نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث الزبيدي فقبيلة زبيد الحربية الحجازية هي امتداد لقبيلة زبيد المذحجية لوجود فرع العسوم بها إلى يوم الناس هذا !.

بل ورأيته يصنع عمود نسب للصحابي عمرو بن معدي كرب مبناه ذلك الوهم حيث قال في كتاب بني عوف أهل قباء (ص٢٦) : **ومنهم عمرو بن معد كرب بن عسم الزبيدي !.**

والحق أن الكاتب قد فحش غلطه كثيرا واتضح أنه يتكلم في غير فنه لذلك نراه يبحث عن الغرائب ويأتي بالطوام والعجائب ويتبنى شذوذ القول ومنكره ، وهذا لعمر الله هو الوهم بعينه ، فلم يعد السكوت عليه بمقدور ، ومن يغض الطرف عن أوهامه غير معذور .

نسب الصحابي الجليل فارس العرب عمرو بن معدي كرب الزبيدي .

تفق كل من :

١- الكلبي (ت٢٠٤) نسب معد واليمن الكبير (ص٣٢٥)
٢- وابن سعد (ت٢٣٠) الطبقات الكبير (٢٦٨/٦)
٣- وخليفة بن خياط (ت٢٤٠) طبقات خليفة (ص٧٤)
٤- وابن دريد (ت٣٢١) الاشتقاق (ص٤١١)
٥- وابن قانع (ت٣٥١) معجم الصحابة (٢١٦/٢)
٦- وابن حبان (ت٣٥٤) تاريخ الصحابة (ص١٧٩)
٧- والأصفهاني (ت٣٥٦) الأغاني (١٤٠/١٥)
٨- والطبراني (ت٣٦٠) المعجم الكبير (٤٥/١٧)
٩- والآمدي (ت٣٧٠) المؤتلف والمختلف (ص٢٠٣)
١٠- والمرزباني (ت٣٨٤) معجم الشعراء (ص١٩)
١١- وأبو نعيم (ت٤٣٠) معرفة الصحابة (ص٢٠١٧)
١٢- وابن حزم (ت٤٥٦) جمهرة أنساب العرب (ص٤١١)
١٣- والرشاطي (ت٥٢٢) مخطوط مختصر اقتباس الأنوار (و٦٤)
١٤- والأشعري (ت٥٥٠) التعريف في الأنساب (ص٢١٣)
١٥- وابن حجر (ت٨٥٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٥٦٨/٤)

على سياق عمود نسب الصحابي عمرو بن معدي كرب كالتالي : عمرو بن معدي كرب بن عبدالله بن عمرو بن عصم بن عمرو الزبيدي ، مع بعض الزيادة والنقص والتقديم والتأخير الذي لايؤثر بإذن الله ، ولا أعلم أحدا تصحف لديه اسم عصم إلا الإمام ابن عبدالبر رحمه الله في الاستيعاب ولم

يتابع على ذلك وقد تعقبه ابن الأثير في أسد الغابة (ج٣/ص٤٠٣) حيث قال :

عمرو بن معدي كرب بن عبدالله بن عمرو بن خصم بن عمرو ...... إلى أن قال : هكذا نسبه أبو عمر (أي ابن عبدالبر) وقال هشام الكلبي عصم بدل حصيم .

ولا شك أنه تصحيف وقع في نسخة الاستيعاب التي اعتمدها ابن الأثير حيث أن النسخ الخطية لكتاب الاستيعاب تتفاوت في ذلك فنجد طبعة دار الفكر ودار الجيل قد ذكرت عاصما بدلا من عصم بإضافة (ألف) وهي زيادة غير مؤثرة بإذن الله لأن مادة الاسم (ع ص م) موجودة وقد ورد عند الطبراني مثلها ولعل ابن عبدالبر نقلها عنه .

يقول الطرابيشي في شعر عمرو بن معدي كرب (ص٨) :

ولم تخل سلسلة نسب زبيد من اختلاف في المصادر بين نقص وزيادة وتصحيف ، من ذلك تصحيف (عصم) إلى عاصم وعصيم وخصم وخضم وحصم .

فالمحققون المعاصرون كالجاسر والأكوع والطرابيشي وغيرهم عرفوا الأصل الذي يقاس عليه ، وينبغي عند الاختلاف الرجوع إليه ، أما كاتبنا فلم يفرق بين المتابع والمتعقب ! ثم يدعي النهوض لتحقيق التاريخ والأنساب !!.

واسم عصم مشتهر ومستفيض ليس عند علماء الأنساب والتراجم والسير فقط بل حتى عند البلدانيين ، قال الحموي في معجمه (ج٤/ص١٢٨) : والعصم أيضا وأهل اليمن يقولون العصم حصن لبني زبيد باليمن .

بل ويقطع الشك باليقين وروده في أشعار عمرو بن معدي كرب حينما أنشد :

فإن تنب النوائب آل عصم

ترى حكماتها فيها رفوع

ويبقى السؤال : لماذا أضاف الكاتب اسم عسم إلى نسب الصحابي عمرو بن معدي كرب ؟! وما هو مصدره ؟!. ولماذا حاد الكاتب عن عمود نسب عمرو بن معدي كرب الصريح الذي يعد أصلا يحتكم إليه عند التفاوت ويكاد تجمع عليه المصادر إلى عمود نسب عبدالله بن الحارث الزبيدي ؟!! ننتظر جوابه !.

نسب الصحابي محمية بن جزء عم عبدالله بن الحارث عند من يقول به .

قلت : اتفق كل من :

١- الكلبي (ت٢٠٤) نسب معد واليمن الكبير (ص٣٢٦)
٢- وابن سعد (ت٢٣٠) الطبقات الكبير (١٨٤/٤)
٣- وابن حبيب (ت٢٤٥) المحبر (ص١٢٨)
٤- وابن يونس (ت٣٤٧) تاريخ ابن يونس (٤٦٦/١)
٥- وابن حزم (ت٤٥٦) جمهرة أنساب العرب (ص٤١١)
٦- وابن عبدالبر (ت٤٦٣) الاستيعاب (٢٧١/٢)
٧- والأشعري (ت٥٥٠) التعريف في الأنساب (ص٢١٣)
٨- وابن الأثير (ت٦٣٠) أسد الغابة (٨٩/٤)
٩- والنووي (ت٦٧٦) تهذيب الأسماء (٨٥/٢)
١- والفاسي (ت٨٣٢) العقد الثمين (٤٥/٦)

على أن عمود نسب محمية هو : محمية بن جزء بن عبد يغوث بن عويج بن عمرو الزبيدي ، مع بعض الزيادة والنقص والتقديم والتأخير الذي لا يؤثر بإذن الله على عمود النسب ، وقد نص جمع من العلماء على أن محمية عم عبدالله بن الحارث الزبيدي منهم :

١- الإمام البخاري (ت٢٥٦) ولم يجزم وتابعه ابن ماكولا
٢- وابن حبان (ت٣٥٤) تاريخ الصحابة (ص١٦١)
٣- وأبو نعيم (ت٤٣٠) نقله ابن الأثير والنووي عنه
٤- وابن حزم (ت٤٥٦) جمهرة أنساب العرب (ص٤١٢)
٥- وابن عبدالبر (ت٤٦٣) الاستيعاب (٥٢٦/١)
٦- وابن الأثير (ت٦٣٠) أسد الغابة (٨٩/٤)
٧- والنووي (ت٦٧٦) تهذيب الأسماء (٨٥/٢)
٨- والمزي (ت٧٤٢) تهذيب الكمال (٣٩٢/١٤)

٩- والذهبي (ت٧٤٨) سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٣)
١٠- والفاسي (ت٨٣٢) العقد الثمين (٤٥/٦)
١١- وابن حجر (ت٨٥٢) الإصابة (٤١/٤)

وبناء على هذا القول يصبح عبدالله بن الحارث الزبيدي وعمه محمية ليسا من بني عصم أصلا وإنما من بني عويج أخوة عصم وعليه يسقط استدلال الكاتب بعمود نسب عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي في إثبات مذحجية قبيلة زبيد من حرب من هذا الوجهه !.

ولكن إتماما للفائدة واتباعا لمنهج الحياد الذي نسلكه في البحث العلمي سنورد خلاف النسابين والمؤرخين وعلماء التراجم والسير في عمود نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث حتى تتضح الصورة أكثر من ذلك .

نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث الزبيدي .

اختلف علماء الأنساب والتراجم والسير في عمود نسب الصحابي عبدالله بن الحارث على عدة أقوال :

١- عبدالله بن الحارث بن مالك بن الحارث ...الخ وهو قول متروك ولولا أن أبا نعيم ذكره لما ذكرته هاهنا .
٢- عبدالله بن الحارث بن جزء بن الحارث بن أمرؤ القيس بن عصم بن عمرو الزبيدي . وهو قول الكلبي في نسب معد (ص٣٢٦)
٣- عبدالله بن الحارث بن جزء بن عبدالله بن عويج بن عمرو الزبيدي . وهو قول خليفة بن خياط في طبقاته (ص٢٩٢)
٤- عبدالله بن الحارث بن جزء بن عبدالعزى بن عويج بن عمرو الزبيدي . خليفة في موضع آخر من طبقاته (ص٧٤)
٥- عبدالله بن الحارث بن جزء بن معدي كرب بن عمرو بن عصيم بن عمرو بن عويج بن عمرو الزبيدي . وهو قول مصعب الزبيري من رواية الحاكم عنه في المستدرك . (ج٤/ص٧٠)

فهذه خمسة أقوال عليها مدار المسألة وسنستثني القول الأول لأنه متروك كما قدمنا فتصبح أربعة أقوال ، وكذلك يمكن حمل القول الثالث على الرابع لأنهما متقاربان مع ما ذكرناه في نسب محمية بن جزء الزبيدي ، فتصبح ثلاثة أقوال وهي :

١- عبدالله بن الحارث بن جزء بن الحارث بن أمرؤ القيس بن عصم بن عمرو الزبيدي ، وهو قول الكلبي كما تقدم ، وكذلك لم ينص على أنه ابن أخ لمحمية .

٢- عبدالله بن الحارث بن جزء بن عبد يغوث بن عويج بن عمرو الزبيدي . وهو قول خليفة بن خياط إلا أن خليفة قد وهم في اسم عبد يغوث فذكره تارة عبدالعزى وتارة عبدالله والصحيح ما ذكرناه لموافقته عمود نسب عمه محمية المتقدم والذي اتفق عليه عامتهم .

٣- عبدالله بن الحارث بن جزء بن معدي كرب بن عمرو بن عصيم بن عمرو بن عويج بن عمرو الزبيدي . وهو قول مصعب الزبيري من رواية الحاكم عنه كما مر .

فقول الكلبي مرجوح لأنه لم يتابع عليه .

وقول خليفة ابن خياط هو الراجح بإذن الله لأنهم نصوا على أنه ابن أخ محمية .

وأما القول الثالث ففيه علتان :

الأولى : سياق عمود النسب فيه طول وتفاوت كبير عن نسب عمرو بن معدي كرب ومحمية بن جزء خاصة أنهم نصوا على أنه ابن أخ للأخير .

الثانية : أن كلا القولين السابقين للكلبي وخليفة ابن خياط قد ادرجا معا فيما يظهر لي ولو سلما من هذا الإدراج لصار القول الثالث متابعا لقول الكلبي مع بعض الزيادة والنقص ، ولترجح أن عبدالله بن الحارث من بني عصم وليس ابن أخ لمحمية ، وبيانه كالتالي :

الشق الأول : عبدالله بن الحارث بن جزء بن معدي كرب بن عمرو بن عصيم بن عمرو . فهذا الجزء يطابق عمود نسب عمرو بن معدي كرب في عدد الجدود وكذلك يقارب نسب

عبدالله بن الحارث الذي ذكره الكلبي مع بعض الاختلاف في أسماء الجدود يمكن تلافيه بالمقابلة .

الشق الثاني : إدراج عويـج بن عمرو المذكور في سلسة عمود نسب محمية بن جزء المتقدمة بعد آخر اسم في سلسلة عمود نسب الحارث الواردة عند الكلبي ، ومثل هذا يحصل قديما بكثرة لأن اعتمادهم على السماع فربما حصل سهو أو غفلة من الرواي عند التحمل فيدرج هذا بآخر .

وأئمة الحديث عنايتهم بضبط اسم الراوي وأبيه وكنيته ولقبه ومولده ووفاته حتى لا يشتبه ، وماعدا ذلك فالغالب نقله بصورته خاصة إذا ورد من طريق قوي (كالزبيري مثلا) ، وكذلك إذا كان الراوي من المكثرين أو ذا شأن فإنهم يتوسعون في ترجمته وتحقيق نسبه كعمرو بن معدي كرب وقد مر معنا بيان ضبطهم لعمود نسبه

نأتي إلى إزالة اللبس وكشف التصحيف في عمود نسب عبدالله بن الحارث الذي ورد في رواية الزبيري ونقلها الأئمة بعضهم عن بعض ، إتماما للفائدة .

الزبيري	ت 236							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عصيم	عمرو	عويج	عمرو
ابن يونس	ت 347							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عسم أو عصم	عمرو	عويج	عمرو
ابن قانع	ت 351							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عصم	سقط	عويج	عمرو
أبو نعيم	ت 430							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عصر	عمرو	عويج	عمرو
بن عبدالبر	ت 463							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عسم	عمرو	عويج	عمرو
بن الأثير	ت 630							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عسم وقيل عصم	عمرو	عويج	عمرو
المزي	ت 742							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عصم	عمرو	عويج	عمرو
بن حجر	ت 852							
عبدالله	الحارث	جزء	معديكرب	عمرو	عسم وقيل بالصاد	عمرو	عويج	عمرو

ففي هذا الجدول يتضح بجلاء تصحف اسم عصم عند الأئمة

فرواية الزبيري زِيد فيها (ياء) وهي غير مؤثرة لبقاء مادة الاسم (ع ص م) .

وأما رواية ابن يونس فذكر (أو) للشك وهذا من أمانته رحمه الله ويظهر لي أن ابن عبدالبر نقل عنه وطريقة ابن الأثير وابن حجر فيها تعقب لأبي عمر وليست متابعة له ، أما الكاتب فحمل (أو) على التنوع لذلك نراه يقول : وورد . وهذا خطأ فاحش هدانا الله وإياه للصواب .

ثم قطع الشك باليقين ورود عمود النسب عند ابن قانع والمزي سالما من التصحيف رحمة الله على الجميع ، هذا كله على رأي من يقول بهذا النسب وإلا فالراجح ما قدمناه أن نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث هو : **عبدالله بن الحارث بن جزء بن عبد يغوث بن عويـج بن عمرو الزبيدي**

ثم يبقى أمر أخير في هذا المبحث ألا وهو : حيدة الكاتب عن ترجمة الصحابي عبدالله بن الحارث بن جز وإيهام القراء والتدليس عليهم بذلك الاسم المصحف حتى يثبت مزاعمه وأوهامه التي لا تقوم على حجة ولا منهج علمي سليم .

قلت : نص جمع من العلماء والمحدثين على أن الصحابي الجليل سكن مصر وتوفي بها ، قال السيوطي في حسن المحاضرة (١٥٧/١) :

عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن معد يكرب الزبيدي المذحجي شهد فتح مصر واختط بها وسكنها وعمر بها دهرا مات سنة ست أو سبع أو ثمان وثمانين بعد أن عمي وهو آخر صحابي مات بها .

فكيف سيجيب الكاتب عن هذا الاشكال ؟!!

فإن قال : المقصود بمن نزل الحجاز هم بنو عصم ، وليس الصحابي عبدالله .

قلنا له : فبماذا ستجيب عن كلام الهمداني في كتاب صفة جزيرة العرب وليس كتاب الإكليل الذي تكذبه حينما تحدث عن ديار بني عصم باليمن كما مر معنا حيث قال : بلاع واد فيه نخل .... ويسكن هذه البلاد من قبائل زبيد الأغلوق وبنو مازن وبنو عصم .

وقد أكد البكري في معجمه (ج١ / ص٣٠٥) هذا الخبر حيث قال : قال الهمداني تثليث : واد بنجد وهو على يومين من جرش وفي شرقيها إلى الجنوب وعلى ثلاث مراحل ونصف من نجران إلى ناحية الشمال ، وقال : وتثليث لبني زبيد وهم فيها إلى اليوم .

وأختم القول في هذا المبحث : بأن الكاتب لم يدع رأيا يدعم أقواله إلا وذكره في كتابه هذا ولكن للأسف بكل انتقائية ، فنراه على سبيل المثال يستشهد بأقوال البلادي رحمه الله وغيره بما يوافق أوهامه ، ولكن لا نراه يذكر الأقوال الأخرى لهم في نسب العسوم والتي تخالف رأيه بل وتطرحه ، وهو يعلم ذلك جيدا وأجزم به !.

فلماذا يغض الكاتب طرفه عن الوثائق الواضحة والنصوص الصريحة في نسب قبيلة زبيد من حرب ثم يستدل بتصحيف هنا وهناك ؟!.

ولماذا لم يستدل بنصوص الجزيري ويذكرها في كتابه مثل بقية النصوص التي استشهد بها واستكثر من نقلها ؟!.

نحن لا نعارض ترجيح الكاتب مذحجية زبيد الحربية إذا قامت عنده الأدلة على صحته وعرضها وفق مناهج الاستدلال وطرقه الصحيحة ، ولا نفرض عليه أن يقول بخلاف ما يعتقد ، ولكن نعارض استدلاله بنصوص مصحفه و اتباع المتشابه دون المحكم ، وخلطه في أنساب قبيلة زبيد من الداخل ، فهنا يجب التصدي له ولا يسع السكوت عنه .

الفصل الرابع :

مناقشة تأويله لنصوص مذحجية حرب .

الفصل الرابع : مناقشة تأويله لنصوص مذحجية قبيلة حرب .

بعد أن بينا وهم الكاتب في نسبة قبيلة زبيد من حرب لمذحج مستدلا بتصحيف ورد في عمود نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث الزبيدي وبقصة حلف الفضول نأتي لمناقشة أوهامه التي بناها على ما سبق وهي كالتالي :

١- زعم الكاتب : **أن نصوص المؤرخين تشير إلى أن زبيد هي حرب** (ص٢١) وعليه قام بتأويل جميع النصوص الواردة عن قبيلة حرب إلى قبيلة زبيد .

٢- وزعم : **أن المصادر حتى القرن السابع لا تشير في الحوادث إلى أي ديار فرع بعينه لكنها أقرب في الوصف لديار زبيد المذحجية** (ص٢٣) .

٣- وزعم : **أن تكتل حرب هذا لم يكن موجودا قبل القرن السابع حيث كانت الفروع تذكر بشكل منفرد في الحوادث** (ص٢٥) .

وسنقوم بإذن الله تعالى بمناقشة تلك المزاعم وتفنيدها من خلال مبحثين :

المبحث الأول : دليل الكاتب على أن قبيلة حرب هي قبيلة زبيد فقط وأما بقية فروع قبيلة حرب فهي أحلاف لها .

المبحث الثاني : أدلة الكاتب على تأويل نص البلخي .

المبحث الأول : دليل الكاتب على أن قبيلة حرب هي قبيلة زبيد فقط وأما بقية فروع قبيلة حرب فهي أحلاف لها .

يقول الكاتب (ص١٨) :

وكان القرن الرابع هو فترة بداية القوة والسيطرة لقبيلة حرب على الحجاز وقد ذكرهم أبو زيد البلخي (٢٥٣-٣٢٢) ولم يرفع نسبهم في كتابه صور الأقاليم عندما حدد موقع ودان بقوله : (ودان من الجحفة على مرحلة بينها وبين الأبواء على طريق الحاج في غربيها ستة أميال وبها كان في أيام مقامي بالحجاز رئيس للجعفريين بني جعفر بن أبي طالب ولهم بالفرع والسائرة ضياع كثيرة وعشيرة وأتباع وبينهم وبين الحسينيين حروب ودماء حتى استولى طائفة من اليمن يعرفون ببني حرب على ضياعهم) وقد أكد المؤرخون بعد ذلك مذحجيتهم .

قلت : قد تقدم آنفا زعمه أن قبيلة حرب هي : زبيد فقط ! وأما بقية فروع قبيلة حرب فهي : امتداد لقبائل الحجاز القديمة (كخزاعة والأوس والخزرج وغيرهم) انتسبت إلى حرب بالحلف ، ثم استدل على هذا الزعم بنص البلخي ووجه استدلاله به : أن البلخي لم يرفع نسبهم وبالتالي فإن حربا المذكورة في النص هي قبيلة زبيد لأن المصادر أكدت مذحجيتها فيما بعد !.

وهو استدلال فاسد من عدة وجوه :

الوجه الأول : ذكر البلخي أن القبيلة التي استولت على ديار الجعفريين تدعى : بنو حرب . وهو لفظ صريح ودلالته ظاهرة على قبيلة حرب وليس فرعها زبيد بقرينة ذكره لوادي

الفرع ، فلا حاجة للتأويل لأن النص لا إشكال فيه إلا في ذهن الكاتب .

الوجه الثاني : ذكر البلخي أن قبيلة حرب التي سيطرت على ديار الجعفريين بالفرع والسائرة أصلهم من اليمن . بينما ينفي الكاتب ذلك ويزعم أنها امتداد لحلف عبدالمطلب وخزاعة ووثيقة المدينة ولا يسلم إلا بهجرة قبيلة زبيد فقط حيث قال (ص١٨) : **والحقيقة أن حلف عبدالمطلب وحلف الفضول ووثيقة المدينة هي التي حدد تكتلات حرب .**

الوجه الثالث : ذكر البلخي أن قبيلة حرب سيطرت على ديار الجعفريين في الفرع والسائرة . بينما يدعي الكاتب أن هذه ديار قبيلة حرب في الجاهلية والإسلام لم تبرح عنها حيث قال (ص٢٤) : **وذكر عرام الأصبع (ت٢٧٥) بني مسروح نواحي أمج كما ذكر ابن دريد (ت٣٢٢) مثل ذلك في بني الضريبة بأن لهم شرف وهو المسمى الذي يضم الأوس وبقية عمرو بن ربيعة وأسلم وأخوتهم مالك وزبيدا وبعض من كنانة والقرشيين .**

فكيف يستقيم للكاتب الاستشهاد بهذا النص ؟! وماذا بقي له منه حتى نسلّم به ؟!.

وهل ودادي الفرع من ديار قبيلة زبيد ؟!.

فإن قال الكاتب : وهم البلخي في ذكر وادي الفرع هاهنا !.

قلنا : فما جوابك عن هذا النص للإمام الماوردي (ت٤٥٠) والمقارب لزمن البلخي (ت٣٢٢) حينما ذكر ميقات قبيلة حرب القاطنين بين طريقي المدينة والشام إلى مكة حيث قال : ومن كان منهم بين الجادتين كأهل بني حرب فإن كانوا إلى

جادة المدينة أقرب أحرموا من موضعهم وإن كانوا إلى جادة الشام أقرب أحرموا من الجحفة (الحاوي ٧٦/٤) .

فهل ديار قبيلة زبيد بين الجادتين ؟!.

وقد وصف الكاتب ديارها قائلا في (ص٢٣) :

أما زبيد المذحجية فقد نزلت في الديار الساحلية وفي مساحة أصغر مقارنة بأسطورة نزول خولان في الحجاز .

فلو كان المراد بقبيلة حرب في هذا النص قبيلة زبيد لقال : فمن كان منهم قبل الجحفة أحرم منها ومن كان بعدها أحرم من موضعه !. وعليه فإن هذين النصين يثبتان ما يلي :

١- بطلان زعم الكاتب أن قبيلة حرب هي قبيلة زبيد لأن نصي البلخي والماوردي صريحا اللفظ (بنو حرب) وظاهرا الدلالة على غالب ديارهم في ذلك الوقت وليست ديار قبيلة زبيد فقط .

٢- بطلان زعم الكاتب أن المصادر حتى القرن السابع لاتشير في الحوادث إلى ديار فرع بعينه لكنها أقرب في الوصف لديار زبيد المذحجية حيث دل النصان على غالب ديار قبيلة حرب في تلك الفترة وفي زمن متقدم عن القرن السابع .

٣- وبناء على إبطال تأويله لنص البلخي وإبطال نفيه وجود ذكر لقبيلة حرب في ديارها قبل القرن السابع يبطل زعمه بأنها أحلاف وتكتلت بعد القرن السابع .

المبحث الثاني : أدلة الكاتب على تأويل نص البلخي.

سنناقش في هذا المبحث الأدلة التي ساقها الكاتب لإثبات صحة تأويله لنص البلخي والذي زعم فيه أن المراد بقبيلة حرب هي قبيلة زبيد فقط ، وأن بقية فروع حرب تكتلت معها بعد القرن السابع حيث قال (ص٢٥) :

وقد ساعد على هذا التكتل علاقة زبيد ومؤاخاتهم مع أمراء مكة وموقعهم الساحلي وارتباطهم مع الدول المسيطرة على الحجاز عبر تاريخهم لذلك كانت لديهم الامكانيات اللازمة لحماية طريق القوافل .

ويحسن قبل الشروع في أدلة الكاتب ومناقشتها أن نورد الخلاف في نسب قبيلة حرب حتى يسهل على القارئ ولا يتشتت بكثرة الردود والمناقشة .

أقول وبالله التوفيق في نسب قبيلة حرب أربعة أقوال :

١- من هلال بن عامر بن صعصعة ثم من هوازن ذكره ابن حزم (ت٤٥٦) في جمهرته حيث قال (ص٢٧٥) : ومن بطون بني هلال بنو فروة وبنو بعجة الذين بين مصر وإفريقية وبنو حرب الذين بالحجاز .

وقد دفع هذا القول جماعة من المعاصرين كالجاسر والبلادي والبدراني وأجاب كل منهم بجواب حسب ما توصل إليه اجتهاده ، ومن تلك الأجوبة ما ذكره البلادي في معجم معالم الحجاز (٧٩٨/٤) حيث قال : أما قولهم رحى الهلالا فهم هنا يرجعون كل أثر إلى قبيلة بني هلال الذائعة الصيت والتي كانت حرب - ربما - انضمت إليها حلفا .

وجواب البلادي هاهنا يتسق مع تاريخ الحجاز في تلك المدة حيث كانت لقبائل بني هلال وسليم شوكة قوية ونفوذ في زمن القرامطة ومثلهم آل فضل أمراء العرب ببادية الشام وآل مرا فلابد من ملاحظة النفوذ السياسي للقبائل والذي ينشأ عنه في الغالب كبر حجمها .

٢- من خولان بن عمرو بن الحافي بن قضاعة ثم من حمير حكاه الأشعري في كتابه التعريف نقلا عن الكلاعي (ص٣٢٢) وحكاه ابن نشوان في مختصر الإكليل عن الهمداني ، والكلاعي ينقل عن الهمداني أيضا .

قال ابن نشوان نقلا عن الهمداني :

قالت علماء صعدة: إن بني حرب أجلت عن صعدة في سنة إحدى وثلاثين ومائة .... إلى أن قال : وظعن أكثر بني حرب إلى الحجاز لوقائع تواترت عليهم الربيعة . (ج١/ ص٢٧٢/ ص٢٨٠)

وحكى ابن نشوان نقلا عن الهمداني أيضا أن الذي تسبب في إجلائهم هو محمد بن أبان الخنفري فقال في ذلك :

وهو الذي أخرج بني حرب بن سعد بن سعد إلى قدس ورضوى في سنة إحدى وثلاثين ومائة . (١٠٩/٢)

وقد أعرضنا عن الاستشهاد بنصوص الأشعري لكثرة التصحيف بها وقد اتفقا في الجملة عدا في الفروع فبينهما اختلاف يسير .

وقد رجح القول بخولانية قبيلة حرب جمع من المعاصرين منهم : الشيخ الجاسر ، والبلادي رحمهما الله وغيرهما

وكذلك رجحته في كتابي مدرج عثمان وسيأتي بإذن الله بيان ما ترجح عندي بآخرة من هذا المبحث .

٣- من زبيد الأكبر وهو منبه بن صعب بن سعد العشيرة بن مالك وهو : مذحج ذكره ابن خلدون في تاريخه نقلا عن ابن الحصين في ذيله على الطبري وحكاه ابن سعيد الأندلسي في النشوة .

قال ابن خلدون في تاريخه :

قال ابن الحصين في ذيله على الطبري دخلت المائة الرابعة والخطبة بالمدينة للمقتدر قال وترددت ولاية بني العباس عليها والرياسة فيها بين بني حسين وبني جعفر إلى أن أخرجهم بنو حسين فسكنوا بين مكة والمدينة ثم أجلاهم بنو حرب من زبيد إلى القرى والحصون . (١١٢/٤)

وقال ابن سعيد الأندلسي في نشوة الطرب (٢٤١/١) :

زبيد قبيلة عمرو بن معدي كرب ولها صيت وإلى الآن منها جمع كبير قد نزلوا بين مكة والمدينة يقال لهم بنو حرب .

وقال في موضع آخر عن اندثار كنانة (٣٧٢/١) :

ولهم فيما بين الحرمين الأبواء وهو جبل وودان وكان يختص بها منهم بنو ضمرة والفرع وواديه يصب في ودان وقد دثرت كنانة من تلك الجهات وبها الآن العلويون وبنو حرب من زبيد من اليمن .

وهذان النصان لم أطلع عليهما حينما جمعت كتابي مدرج عثمان ومن يرجع لمصادر كتابي سيجد صحة هذا الزعم خاصة الطبعة المنشورة على الشبكة فلم أذكره مع الأقوال المشهورة في نسب حرب .

وعند التأمل في خبر ابن الحصين وابن سعيد الأندلسي نجد أنهما وافقا الهمداني في ثلاثة أمور وهي :

١- أن القبيلة تدعى : بنو حرب .

٢- أنها نزحت من اليمن .

٣- أنها نزلت فيما بين الحرمين .

وافترقا في أصل القبيلة بين خولان وزبيد الأكبر ، وهذا يجعل قول ابن الحصين وابن سعيد مساويا للقول المنسوب للهمداني وقد يكون أقوى منه لتعدد طرقه وسيأتي مزيد بيان في مناقشة أدلة الكاتب .

فكيف إذا أضيف إليهما قول البلخي !.

وهذه الثلاث حقائق هي التي أسلم لها وأتيقن منها وهي القول الذي أقطع به وأما ما عدا ذلك كأصل القبيلة إلى خولان وحمير أو زبيد الأكبر ومذحج فأنا أتوقف فيه ولا أحل لأحد نسبة شيء من ذلك لي حتى يظهر لي وجه الرجحان في المسألة ، فالأيام حبلى والكتب لا يزال كثير منها مخطوطا ، فمن يدري فلعله يظهر قول آخر ، أو يتحقق قول مدفوع ، أو يظهر بطلان أمر مقطوع والله أعلم .

٤- أحلاف ، وهو قول المتأخرين كالشريف شرف البركاتي في رحلته (ص١٣٨) وقال به المغيري في المنتخب (ص٣١٣) أيضا وهو قول ضعيف لا حجة فيه ولولا أنه قيل لما ذكرته هاهنا ، فالعبرة بالمتقدمين فقط .

وقد اختار الكاتب من هذه الأقوال قول المغيري والذي زعم فيه أن زبيدا هي حرب وأن حربا اسم لزبيد الأكبر وتكتلت

معها بقية القبائل إلا أن الكاتب اختلف معه في أصول تلك القبائل التي حالفت زبيدا كما مر معنا .

ولم يذكر المغيري دليله على ذلك الزعم من كلام المتقدمين وانما هو مجرد استنتاج وتخمين ، وأما الكاتب فقد خالف الأدلة التي ساقها ليثبت قوله ذلك وبعضها تأولها ، وهو قصور مبناه ثقته في صحة قول المغيري .

فتأمل كيف خالف الكاتب تلك الحقائق الثلاث وضرب بها عرض الحائط وأغرق في لي أعناق النصوص بالتأويلات التي لا حاجة لها أصلا أمام الدلالات الصريحة والقطعية .

فلو اختار الكاتب قولا من تلك الأقوال ثم احتج له ودفع الأخرى بتلطف واعتذر لأصحابها كما يصنع أهل الشأن لما انتهض أحد للرد عليه ، فليته سلك مسلكهم في دفع قول الهمداني وناقش القول عقلا ونقلا ولكن بدلا من ذلك تهجم عليه وطعن فيه حتى يسقط أقواله وهذا المسلك لا يسلم له بحال خاصة بعد هذا المدة الزمنية السحيقة بينهما فكيف وقد أورده هذا المسلك لقول الطوام وتنكب الطرق التي لم يسبقه إليها أحد نسأل الله السلامة والعافية .

نعود لأدلة الكاتب على تأويل نص البلخي وقد ذكر ثمانية أدلة يرجع بعضها لبعض ولكن سنذكرها ونناقشها جميعا حتى تبرأ الذمة .

الدليل الأول : يقول الكاتب (ص١٨) : العلماء الذين أكدوا صراحة مذحجية قبيلة حرب كل من : ابن سعيد الأندلسي (٦٠٠-٦٨٥) عرفهم بقوله : زبيد قبيلة عمرو بن معدي كرب ولها صيت وإلى الآن منها جمع كبير قد نزلوا بين مكة والمدينة يقال لهم بنو حرب . وعندما ذكر ديار قبيلة كنانة قال : ولهم فيما بين الحرمين الأبواء وهو جبل وودان وكان يختص بها منهم بنو ضمرة والفرع وواديه يصب في ودان وقد دثرت كنانة من تلك الجهات وبها الآن العلويون وبنو حرب من زبيد من اليمن .

قلت : وهذا النص حجة عليه وليس له من عدة وجوه :

الوجه الأول : نص ابن سعيد على أن الذي نزل الحجاز فيما بين الحرمين فرع من قبيلة زبيد بن صعب بن سعد العشيرة يدعى : بنو حرب بينما يدعي الكاتب عكس المعنى الذي سيق النص لأجله فزعم أن الذي نزل الحجاز هي قبيلة زبيد نفسها ثم تكتلت حولها قبائل الحجاز القديمة تحت مسمى حرب ، وهذا تأويل ظاهر مبناه قصور الكاتب في فهم النص !.

الوجه الثاني : نص ابن سعيد على أن بني حرب نزلوا فيما بين الحرمين بينما يدعي الكاتب أن النص يتحدث عن ديار قبيلة زبيد الحربية فقط ، وأغفل كل القرائن التي ذُكرت في النص وتدحض زعمه هذا ومنها :

١- قول ابن سعيد : فيما بين الحرمين . وهو مطابق لنص البلخي والماوردي فيشمل غالب ديار قبيلة حرب في ذلك الوقت ، وليس ساحل الجار ومستورة ورابغ كما تأول الكاتب حينما قال (ص٢٣) :

أما زبيد المذحجية فقد نزلت في الديار الساحلية وفي مساحة أصغر مقارنة بأسطورة نزول خولان في الحجاز .

٢- نص ابن سعيد على وادي الفرع عند ذكره اندثار كنانة منه . فيقال للكاتب هاهنا كما قيل في نص البلخي

وهل وادي الفرع من ديار قبيلة زبيد ؟!

الوجه الثالث : أن ابن سعيد تحدث عن قبائل كنانة وأنها اندثرت هناك ويزعم الكاتب أنها لم تندثر بل تحول اسم بعضهم إلى مسروح حيث قال (ص٢٤) :

وذكر عرام الأصبع (ت٢٧٥) بني مسروح نواحي أمج كما ذكر ابن دريد (٣٢٢) مثل ذلك في بني الضريبة بأن لهم شرف وهو المسمى الذي يضم الأوس وبقية عمرو بن ربيعة وأسلم وأخوتهم مالك وزبيدا وبعض من كنانة والقرشيين .

لطيفة : هذا النص صريح الدلالة على أن قبيلة حرب ورثت ديار كنانة القديمة وخاصة (بني ليث وضمرة وغفار) فقط ، وليس كما يدعيه بعضهم بأنها ورثت ديار خزاعة ومزينة وأسلم والأنصار وغيرهم !.

الدليل الثاني : يقول الكاتب (ص١٩) : ذكر النويري (٦٧٧-٧٣٣) مذحج وسعد العشيرة حيث قال : وفيهم عدة أفخاذ منهم بنو حرب وغيرهم .

قلت : وهذا النص لا حجة فيه للكاتب على تأويله السابق لأنه صريح الدلالة على وجود بطن في قبيلة زبيد الأكبر يدعى : حرب ، وأصل هذا النص نقله النويري عن النسابة الجواني (ت٥٨٨) حيث أورده في كتابه تحفة لطيفة فقال :

وأما صعب بن سعد العشيرة فالعقب منه في زبيد واسمه منبه وإليه يرجع كل زبيدي وفيهم عدة أفخاذ منهم بنو حرب وغيرهم . (نهاية الإرب ٣١٧/٢)

وقد شافهني الباحث سلطان الشدادي الحربي وذكر لي أنه حقق نص الجواني من نسخة خطية كاملة عثر عليها فتبين له أن قوله : منهم بنو حرب . مقحمة من النويري وليست في أصل الكتاب .

قلت : ولكن قد تكون نسخة النويري أتم والله أعلم .

وكذلك هذا النص يرد على من استشكل أن المتقدمين لم يذكروا حربا في بطون زبيد الأكبر ولم يذكروه في عمود نسب زبيد الأصغر ، لذلك دفعوا نصوص ابن سعيد .

وهو إشكال وجيه ومعتبر ولكن عند التأمل والجمع بين النصوص يزول هذا الإشكال ومعلوم أن الجمع والإعمال أولى من الترك والإهمال ، فوجود قبيلة زبيد في قبيلة حرب اليوم لا يعني انعكاس الخبر أو التقديم والتأخير بل يؤكد خبر ابن سعيد عند من يقول به لأن القبائل لايشترط أن تنتسب لأب في عمود نسبها بل ربما انتسبت لقريب أو ابن عم خاصة في حال الكثرة والقلة ، وهذا كثير جدا في كتب الأنساب ، ودخول زبيد الأصغر في بني عمها حرب كدخولها في مسروح اليوم ، وقد نص الكلبي على مثل ذلك في أنسابه حيث قال (ص٣٢٥) :

فولد مازن بن ربيعة سلمة ومالكا وهم في زبيد .

الدليل الثالث : يقول الكاتب (ص١٩) : أورد عبدالعزيز بن عمر القرشي (٩٢٢ت) في أخبار سنة ٧١٩ في غاية المرام النص التالي : فكتب إلى شيخ حرب يأمره بالقبض على رميثة وإعادته إلى مصر فركب شيخ حرب . وهذا النص من أوائل النصوص التي تشير إلى مشيخة زبيد المذحجية .

قلت : وهذا النص لا يستقيم به الاستدلال على تأويل نص البلخي ولا على مشيخة قبيلة زبيد لحرب ولا أعلم كيف فهم الكاتب ذلك منه وكيف استبطه ؟! ولعله أورده استكثارا كعادة المتأخرين !.

الدليل الرابع : قال الكاتب (ص١٩) : قال القلقشندي (ت٨٢١) : تعرف زبيد هؤلاء بزبيد الأكبر وهم زبيد الحجاز وقال : وعليهم درك الحاج المصري من الصفراء إلى الجحفة ورابغ .... إلى أن قال الكاتب : وفي نهاية الإرب بنو زبيد بضم الزاي بطن من سعد العشيرة وهو زبيد الحجاز .

قلت : وهذا الدليل يلحق به الدليل الثامن حيث قال الكاتب (ص٢١) :

وذكر السويدي (ت١٢٤٦) ويعرف بنو زبيد هؤلاء بزبيد الأكبر وهم زبيد الحجاز .

وألحقناه به ، لأن كتاب سبائك الذهب للسويدي هو تشجير وإعادة ترتيب لنهاية الإرب للقلقشندي كما صرح بذلك في مقدمته لكن الكاتب جعلهما دليلين اثنين !!. وهذا النص أصله في مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري وقد صرح القلقشندي بالنقل عنه ، ومثله القول الثالث لابن خلدون من أدلة الكاتب حيث قال (ص٢٠) :

القول الثالث ومن الينبع إلى بدر ونواحيه من زبيد إحدى بطون مذحج ولهم الأمراء بمكة من بني حسن حلف ومؤاخاة .

قلت : وهذه النصوص تؤكد ما ذكره ابن الحصين والجواني وابن سعيد الأندلسي على مذحجية قبيلة حرب الحجاز عند من يقول به ، لأن صحة نسبة الفرع يلزم منها صحة نسبة الأصل وليس التأويل .

الدليل الخامس : قال الكاتب (ص١٩) : ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨) القول الأول : ومن زبيد بالحجاز بنو حرب بين مكة والمدينة .

قلت : وهذا النص نقله ابن خلدون عن ابن سعيد وقد صرح بالنقل عنه في غير ما موضع من تاريخه ومنها قوله : قال ابن سعيد وسألت عرب البحرين وبعض مذحج لمن اليمامة اليوم ...الخ (٢٨٦/٤) . فالجواب عليه كالجواب على أصله وقد تقدم .

وقال الكاتب (ص٢٠) :

القول الثاني (أي لابن خلدون) : كانت المدينة بلد الأنصار من الأوس والخزرج كما هو معروف ثم افترقوا على أقطار الأرض في الفتوحات وانقرضوا ولم يبق منهم أحد إلا بقايا من الطالبيين قال ابن الحصين في ذيله على الطبري دخلت المائة الرابعة والخطبة بالمدينة للمقتدر قال وترددت ولاية بني العباس عليها والرياسة فيها بين بني حسين وبني جعفر إلى أن أخرجهم بنو حسين فسكنوا بين مكة والمدينة ثم أجلاهم بنو حرب من زبيد إلى القرى والحصون .

قلت : هذا النص تقدم معنا عند ذكر الخلاف في نسب حرب وقد تأوله الكاتب ويجاب عن هذا التأويل بأمور :

١- ابن الحصين المذكور هو : عبدالواحد بن مسعود ابن الحصين الشيباني (ت٥٩٧) ، وكتابه الذيل على تاريخ الطبري من الكتب المفقودة اليوم ولا يوجد منه إلا نقول هنا وهناك (وللاستزادة أنظر كتاب شذرات من كتب مفقودة ص١٤٩) ، وروايته التي نقلها ابن خلدون عنه لا يستقيم الاحتجاج بها على تأويل نص البلخي بل هي مفسرة له ومبينة لما أجمله ، لأن النص عن قبيلة حرب وليس فرعها زبيد ، ومعلوم أن الاسم لفظ خاص لا يصح تأويله .

٢- إهمال الكاتب لكلام ابن خلدون عن الأنصار وعن خروجهم من المدينة وانقراضهم منها بسبب الجهاد ونشر الإسلام بينما يزعم لكاتب أنهم لم يبرحوا عن ديارهم وإنما أخرجهم الجوع وقلة اليد إلى باديتها فهم يملؤون السهل والجبل إلى اليوم كما قال في (ص٣١) :

وعندما بدأ جيل التابعين في النصف الثاني من القرن الأول تبدل اليسر بالعسر وصار عامة الناس إلى فقر حيث انقطع فيه العطاء السنوي ونشأ جيل من الناس لا قدره لهم على العمل وأخذ أهل المدينة من العرب يتناقصون داخل سور المدينة وتزايد عدد الموالي والعبيد والمنقطعون إلى الجوار وانحسر العرب إلى البادية .

الدليل السادس : قال الكاتب (ص ٢٠) : المقريزي (ت٨٤٥) في حوادث سنة ٨٣٩ قال : حرب إحدى قبائل مذحج ونقل المقريزي فسكنوا بين مكة والمدينة إلى أن أجلاهم بنو حرب من بطون زبيد .

قلت : ويلحق به الدليل السابع حيث قال (ص٢٠) :

علي تاج الدين السنجاري (ت١١٢٥) قال : حرب من قبائل مذحج منازلهم عسفان .

لأن السنجاري نقله عنه أو عن من نقل عنه . وإلى هنا انتهى تقل أدلة الكاتب على تأويل نص البلخي ونختم بمناقشة هذين الدليلين وأجيب بأمور :

١- هذا النص ذكره المقريزي في معرض حديثه عن نزول قبيلة بشر من حرب في عسفان حيث قال :

وفي ليلة الأربعاء ثالث عشرة (أي من رجب سنة ٨٣٩) بعث الشريف زين الدين أبو زهير بركات بن حسن بن عجلان أمير مكة بعثا لمحاربة بشر من بطون حرب إحدى قبائل مذحج ومنازلهم حول عسفان نزلوها من نحو ٨١٦ هجرية ....إلخ (السلوك ٣٠٧/٧) .

فتأمل كيف بتر الكاتب النص ليدعم أوهامه ؟! فهل البتر والتلفيق صنيع من انتهض للتحقيق ؟! .

٢- هذا النص يؤكد القول بمذحجية قبيلة حرب عند من يقول به ويعضد النصوص السابقة التي ذكرت ذلك كنص ابن الحصين والجواني وابن سعيد ، ويبطل حمل المذحجية على قبيلة زبيد فقط لأنه يلزم منه أن تنتسب قبيلة بشر إليها وهذا يخالف واقعهم .

٣- أن هذا النص ينقض كلام الكاتب في مبحث حلف عبدالمطلب مع خزاعة والذي زعم فيه أن قبيلة بشر من حرب هم بقايا من خزاعة ومنهم كرامة البشري ، لذلك نراه بتر النص لكي لا ينكشف تناقضه ووهمه هناك !.

أختم هذا المبحث بالتعليق على أمر ذكره الكاتب (ص٢٢) حيث قال :

وبعد كل ما ذكره كل من ابن سعيد الأندلسي والنويري والقلقشندي وابن خلدون والمقريزي والسنجاري والسويدي فإنه سوف يأتي من ينكر قولهم ويقول أنهم ناقلون وواهمون .

قلت :

من ترجح لديه القول بالخولانية فله أن يوهم تلك الأقوال والأفضل من ذلك أن يناقشها ويذكر أسباب الوهم .

ومن ترجح له أن قبيلة حرب من زبيد الأكبر ودخل فيهم إخوتهم زبيد الأصغر فله ذلك وعليه أن يجيب عن النصوص المنسوبة للهمداني .

ولكن لا يقول : كذابون كما صنع الكاتب مع الهمداني واتهمه في ديانته وأمانته العلمية مع العلم أنه لم يثبت عليه شئ مما صنعه الكاتب في أبحاثه هدانا الله وإياه للصواب ، فلو أن الكاتب رجح أي قول من الأقوال السابقة حتى لو قال أنها أحلاف ثم اعتذر بأدب ورد الأقوال الأخرى بمنهج صحيح وأدلة معتبرة لما انتهض أحد للرد عليه فكم هي الكتب التي تقول بذلك ؟!

وكذلك قوله : **بالرغم أنه لا توجد شهرة و لا استفاضة لحرب خولان في الحجاز.**

قلت : وهل توجد لهم شهرة واستفاضة أنهم بقايا خزاعة والأنصار وبعض قريش وكنانة ؟!.

الفصل الخامس :

مناقشة استدلاله بوثيقة المدينة .

الفصل الخامس : مناقشة استدلاله بوثيقة المدينة .

بعد أن تحدث الكاتب في المباحث السابقة عن حلف خزاعة مع عبدالمطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم واستنتج منه بقاء قبيلة خزاعة ودخولها في قبيلة حرب عرج على حلف الفضول واستشهد به على بقاء قبيلة زبيد المذحجية في الحجاز بعد ذلك الحلف وعضد استدلاله بتصحيف راج عليه في عمود نسب الصحابي الجليل عبدالله بن الحارث الزبيدي ثم مهد الطريق أمامه بتأويل نص البلخي في نسب قبيلة حرب وتاريخ توسعها فحمله على قبيلة زبيد كما تقدم بيانه .

وفي هذا المبحث شرع الكاتب في سرد تاريخي لم يسبق إليه يتحدث فيه عن قبائل الأنصار من الأوس والخزرج ويدعي فيه أنهم لم يخرجوا من المدينة إلى الأمصار المفتوحة وإنما خرجوا إلى بوادي الحجاز وأوديته المحيطة بالمدينة وأن خروجهم كان بسبب الجوع وقلة اليد وليس للجهاد وتمصير الأمصار ونشر الدين وتقلد المناصب الإدارية والقضائية في الدولة ، ومن خرج لهذا الغرض فقد عاد مبكرا ولكن لم يدون رجوعهم .

وأول ما استدل به في هذا البحث هو : وثيقة المدينة ، حيث أنها ذكرت بطون الأنصار وهي عين بطون قبيلة حرب اليوم ولكن الهمداني أو ابن نشون عبثوا بتاريخ الحجاز وأنسابه فنسبوا تلك البطون لخولان - هكذا زعم !.

وسنناقش بإذن الله تعالى هذه الأوهام واحدا تلو الآخر وسنبين غلط الكاتب في استشهاده والوصول لمراده من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول : وثيقة المدينة حجة عليه في نسب بني عمرو بن عوف لا له .

المبحث الثاني : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من كتب السير والأخبار .

المبحث الثالث : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من تراجم الصحابة .

المبحث الرابع : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من القصائد والأشعار .

المبحث الخامس : اعتراض وجوابه .

المبحث الأول : وثيقة المدينة حجة عليه في نسب بني عمرو بن عوف لا له .

وثيقة المدينة وثيقة مشهورة عقدها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين و الأنصار وادع فيها اليهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم و قد نصت على قبائل الأنصار و بطونها الكبار في ذلك الوقت و هي :

١- بنو عوف .

٢- بنو ساعدة .

٣- بنو جشم .

٤- بنو النجار .

٥- بنو عمرو بن عوف .

٦- بنو النبيت .

٧- بنو الأوس .

وقد أكثر الكاتب الاستشهاد بهذه الوثيقة ودندن حولها كثيرا في كل كتبه الآنفة الذكر في المقدمة ، ولو تأمل فيها يسيرا ، وأمعن النظر قليلا ، لعلم خطل قوله وضعف حجته حيث أنها تدحض مزاعمه وأوهامه من عدة وجوه :

١- فالوثيقة كُتبت بحضور النبي صلى الله عليه وسلم وكبار الأنصار وساداتهم ، فهي أقوى حجة في أنسابهم ودليل محكم يُرد إليه ما تشابه ، ولا يلتفت لنسبة أتت مخالفة لما ورد فيها ولو صدرت عن ابن حزم أو الكلبي أو ابن عبدالبر أو الذهبي كائنا من كان ، ويعتذر لهم بالوهم أو ممن نقلوا عنه .

والأصل أن لايقال لأولئك العلماء الأجلاء أنهم وهموا ، ولا يضرهم ما كتبوه ، لأنهم عن حسن قصد نقلوه ، ولكن لما رأيت الكاتب يبني على تلك النقول أنسابا جديدة في الحجاز .

١- لم يسبقه إليها أحد .

٢- ولا تستند إلى أدلة معتبرة .

٣- ولا تدعمها شهرة أو استفاضة .

٤- بل والأعظم من ذلك أنها تناقض النصوص المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قلة الأنصار كما سيأتي .

لذلك كان لزاما الولوغ في ذلك المستنقع وإني لأنبه من هم مثلي أن لا يفعلوا فعلي والله المستعان .

٢- نصت الوثيقة على أن النسبة إلى عوف في قبائل الأوس والخزرج (الأنصار) هي : في بني عوف بن الخزرج فقط ، وأما الأوس فلا يُنسب فيهم إلى عوف ، وإنما النسبة والعقب في عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس .

وقد أكد هذا علماء الأنساب المتقدمون والمعتنون بهذا الشأن منهم :

١- الحافظ ابن القيسراني (ت٥٠٧) في كتابه الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط حيث نسب بني عمرو بن عوف إلى العمري فقال (ص٢٠٦) : العمري بفتح العين ذكر أثنين الثالث زيد بن جارية العمري الأوسي له صحبة ذكره البخاري في التاريخ وحكاه ابن أبي حاتم .

٢- الحافظ النسابة الرشاطي (ت٥٤٢) في كتابه اقتباس الأنوار والذي اختصره الإشبيلي (مخطوط) حيث قال :

العمري : في قبائل ، في الأنصار عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس منهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير بن النعمان (ورقة ١٤٠) ...... إلى أن قال : العوفي : وفي الأنصار عوف بن الخزرج (١٤٣) .

٣- الحافظ النسابة السمعاني (ت ٥٦٢) في أنسابه حيث قال : العمري : بفتح العين المهملة وسكون الميم وكسر الراء هذه النسبة إلى ثلاثة رجال .... إلى أن قال : وعبدالرحمن بن يزيد بن جارية أخو مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري العمري بني عمرو بن عوف يروي عنهما القاسم بن محمد ، ومرارة بن الربيع العمري من بني عمرو بن عوف أيضا أحد الثلاثة الذين خلفوا .

٤- النسابة الحازمي الهمذاني (ت٥٨٤) في عجالته حيث قال : العمري منسوب إلى عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس بطن من الأنصار منهم مجمع بن جارية وأهله وجماعة سواهم .

وقد فرّق الأنصار أنفسهم بين بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس وبني عمرو بن مالك بن الأوس حيث يقال للأخير النبيت وهو ما نصت عليه الوثيقة وأكدته ، ومثله التفريق بين بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج وبني سالم بن غنم بن عوف بن الخزرج حيث يقال للأخير الحبلى ، وهما بطنان مشهوران في الخزرج ولم تذكرهما الوثيقة لأنها ذكرت البطن الذي ينتميان إليه وهو : عوف بن الخزرج .

وأما عوف بن مالك بن الأوس فهو جد في عمود نسب ولا يقال لولده العوفي ومن قال به واهم ولا يلتفت لقوله ، قال خليفة بن خياط في طبقاته : وولد عوف بن مالك بن الأوس عمرو بطن والحارث بطن (٨٤ص) .

ففي هذا النص أمران جليان هما :

١- أن عوفا جد في عمود نسب كما تقدم ذكره .

٢- أن عمرا هو البطن الذي فيه العدد وإليه النسبة .

والعلماء المشتغلون بالأنساب يفرقون بين الأمرين وينبهون على الوهم فيه ، قال الحافظ النسابة الدمياطي (ت٧٠٥) مستدركا على الحافظ ابن عبدالبر : وذكر أيضا إمام الشرق والغرب (يقصد ابن عبدالبر عفا الله عنهما جميعا) حاجبا وحبيبا وحبابا أولاد زيد بن تيم بن أمية ابن خفاف بن بياضة بن سعد وقال الكلبي بياضة بن خفاف بن سعيد بن مره بن مالك بن الأوس فقال في كل واحد منهم الأنصاري البياضي وليسوا بياضيين لأنهم من الأوس وبياضة من الخزرج وبياضة الذي في نسبهم ليس ببطن فينتسبوا إليه والذي ينسب إليه هو بياضة أخو زريق . (أنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ١٠٢/١٠)

وإليك الشواهد الواضحة والأدلة الدامغة من النصوص والتراجم والأشعار التي نصت على أن أهل قباء هم بنو عمرو بن عوف والنسبة إليهم العمري وليس كما لبس الكاتب (هدانا الله وإياه للصواب) أنهم بنو عوف والنسبة إليهم العوفي .

المبحث الثاني : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من كتب السير و الأخبار .

وهذه جملة من نصوص المتقدمين من أهل السير والمغازي والطبقات وأصحاب المسانيد و الصحاح و السنن والموطأات .

أ / الإمام ابن إسحاق في سيرته التي هذبها ابن هشام ومعلوم أنه مدني وينقل عن رواة الأنصار منهم :

١- عاصم بن عمر بن قتادة . وقد أكثر من النقل عنه .

٢- عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت .

٣- هند بن سعد بن سهل بن حنيف .

وقد نص ابن إسحاق رحمه الله في سيرته على مايلي :

١- أن أهل قباء هم بنو عمرو بن عوف والنسبة إليهم العمري

٢- أن العوفي في الأنصار يُنسب إلى بني عوف بن الخزرج .

في عدة مواطن من سيرته ومنها :

(١) - عند ذكر نقباء العقبة الأولى حيث قال (٢/٥٠) : ومن بني عوف بن الخزرج ثم من بني غنم بن عوف .... إلى أن قال : ومن بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس عويم بن ساعدة .

(٢) - عند ذكر نقباء العقبة الثانية حيث قال (٢/٦٧) : ومن بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس سعد بن خيثمة ...... إلى أن قال : ومن بني عوف بن الخزرج ثم من بني سالم ...

(٣) - عند ذكر الهجرة ونزوله صلى الله عليه وسلم على كلثوم بن هدم حيث قال (٢/٨٨) : فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يذكرون على كلثوم بن هدم أخي بني عمرو بن عوف . والخبر مخرج في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فنزل في أعلى المدينة في حي بقال لهم بنو عمرو بن عوف .

(٤) - وعند ذكر بناء مسجد قباء حيث قال (٢/٨٩) : فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباء في بني عمرو بن عوف يوم الأثنين ويوم الثلاثاء ويوم الأربعاء ويوم الخميس وأسس مسجده .

(٥) - وعند ذكره لليهود حيث قال (٢/١٠٥) : وكان ممن أنضاف إلى يهود ممن سمي لنا من المنافقين من الأوس والخزرج والله أعلم ، من الأوس ثم من بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس .

(٦) - وفي قصة مسجد الضرار حيث قال (٢/١٠٨) : وذهب رجال من بني عمرو بن عوف كانوا يصلون ببني عمرو بن عوف في مسجدهم . وهي قصة مشهورة ذكرت بأسانيدها في كتب التفسير بالمأثور كابن جرير وغيره أعرضنا عن ذكرها خشية الإطالة .

(٧) - وعند ذكره لعبدالله بن أبي بن سلول حيث قال (٢/١١٠) : و من بني عوف بن الخزرج عبدالله بن أبي بن سلول . وفال في نسبه (٢/١٥٠) : وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كما حدثني عاصم بن عمر بن قتادة وسيد أهلها عبدالله بن أبي بن سلول العوفي ثم أحد بني الحبلى .

(٨) - وقال في النسبة إلى بني عمرو بن عوف (٤/٩٨) : ومرارة بن الربيع العمري من بني عمرو بن عوف . والخبر مشهور ومخرج في الصحيحين في قصة كعب بن مالك وتخلّفه عن تبوك وتوبته رضي الله عنه .

(٩)- وعند ذكر غزوة بدر ، وتسمية من استشهد بها .

ومثله الواقدي في مغازيه حيث نص على أن بني عوف بطن في الخزرج وأما الأوس فيقال لهم : بنو عمرو بن عوف في مواطن من مغازيه منها :

١- عند تسمية من شهد بدرا حيث قال (١/١٥٥) : ومن بني عوف بن الخزرج.

٢- عند ذكر من قُتل من المسلمين في أحد حيث قال (١/٢٥٨) : ومن بني عمرو بن عوف ثم من بني ضبيعة .....إلى أن قال : ومن بني عوف بن الخزرج من بني سالم .

ب/ الإمام ابن سعد (ت٢٣٠) في كتابه الطبقات وهو أجل مصنف كُتب عن أنساب الأنصار لأمرين :

١- لأنه أخذ أنسابهم عن عبدالله بن محمد بن عمارة القداح الأنصاري وصرح بذلك في غير ما موضع من كتابه ومنها قوله (٣/٤٧٥) : ولم نجد لعمرو بن مالك بن عدي توليدا في كتاب نسب الأنصار الذي كتبناه عن عبدالله بن محمد بن عمارة الأنصاري .

والقداح من أعلم الناس بأنساب الأنصار في زمانه ترجم له الحافظ الذهبي في لسان الميزان وذكر قول ابن فتحون فيه حيث قال : كان من أعلم الناس بنسب الأنصار وعليه عول العدوي في كتابه الذي صنفه في أنساب الأنصار (٣/٣٣٧) .

٢- أن ابن سعد نقل السيرة والمغازي عن أربعة مصادر هي العمدة في ذلك (وكلهم مدني) وهم :

١- ابن إسحاق (ت١٥٠) .

٢- الواقدي (ت٢٠٧) .

٣- أبو معشر (ت١٧٠) .

٤- موسى بن عقبة (ت١٤١) .

وقد نص ابن سعد في طبقاته على أن أهل قباء هم بنو عمرو بن عوف والنسبة إليهم العمري وأما بنو عوف فذكرهم في الخزرج في مواطن من كتابه سنذكر منها جملة تقوم بها الحجة .

(١) - في العقبة الأولى حيث قال (١/١٨٧) : ومن بني عوف بن الخزرج عبادة بن الصامت ...... إلى أن قال : ومن بني عمرو بن عوف عويم بن ساعدة .

(٢) - عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حيث قال (١/٢٠٢) : فنزل في علو المدينة في حي يقال لهم بنو عمرو بن عوف . وقد مر .

(٣) - عند ذكر المسجد الذي أسس على التقوى حيث قال (١/٢١١) : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف وهو مسجد قباء .

(٤) - ولعلي أختم بهذا النص عن ابن سعد ففيه الكفاية والغنية لمن تجرد للحق وطلب الصدق ، قال ابن سعد (٣/٥٧٤) : ذكر كلثوم بن هدم العمري وعدة ممن يروون أنهم شهدوا بدرا وليس بثبت . ثم ساق نسبه إلى بني عمرو بن عوف وذكر قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم أول ما نزل المدينة بقباء .

ج/ نصوص أخرى تعضد ما سبق بيانه وتؤكده بأن أهل قباء هم بنو عمرو بن عوف وليس كما لبس الكاتب أنهم بنو عوف

١- الإمام مالك (ت١٧٩) إمام دار الهجرة في الموطأ نقل خبرين يؤكدان ما سبق .

(١)- عن أنس بن مالك أنه قال كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر (١/٨) . وهو مخرج في الصحيحين من طريقه .

(٢)- وعن سهل الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم (١/١٦٣) . وهو مخرج في الصحيحين من طريقه أيضا .

٢- الإمام أحمد (ت٢٤١) في مسنده نقل عدة أحاديث تؤكد ما مر .

(١) - عن عبدالله بن عمر دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف مسجد قباء ... الحديث . مسند المكثرين (٤٥٦٨ رقم) .

(٢) - عن عبدالله بن قيس بن مخرمة قال أقبلت من مسجد بني عمرو بن عوف بقباء على بغلة ..... الحديث . مسند المكثرين (٥٩٩٩رقم) .

(٣) - حديث أبي سعيد يقول اختلف رجلان أو امتريا رجل من بني خدرة ورجل من بني عمرو بن عوف في المسجد الذي أسس على التقوى قال الخدري هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال العمري هو مسجد قباء فأتيا النبي ..... الحديث . (رقم ١١١٧٨) .

(٤) - عن أم بجيد أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا في بني عمرو بن عوف .مسند باقي الأنصار (٢٧١٥١رقم)

(٥) - عن ابن إسحاق قال حدثني الحجاج بن السائب بن أبي لبابة بن عبدالمنذر الأنصاري أن جدته أم السائب خناس بنت خذام بن خالد كانت عند رجل قبل أبي لبابة تأيمت منه فزوجها أبوها خذام بن خالد رجلا من بني عمرو بن عوف بن الخزرج فأبت إلا أن تحط إلى أبي لبابة وأبى أبوها إلا أن يلزمها العوفي حتى أرتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أولى بأمرها فألحقها بهواها قال فانتزعت من العوفي ....الحديث . مسند النساء (٢٦٧٩٠ رقم) .

٣- الإمام الترمذي (ت٢٧٩) في سننه نقل خبرين يؤكدان ما مر .

(١)- عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كانوا يسلمون عليه في مسجد بني عمرو بن عوف ...الحديث (٣٦٨ رقم) .

(٢)- عن سعيد ابن عبدالرحمن بن يزيد بن رقيش أنه سمع شيوخا من بني عمرو بن عوف .... الحديث (٢٨٧٣ رقم) .

وفي هذا القدر كفاية من النصوص التي تشهد لما ذكرناه لأننا التزمنا هنا بالنصوص الأصلية دون من نقل عنها أو الطرق الأخرى لها ومن تابعها وكذلك بالتنويع في سبب ورودها .

المبحث الثالث : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف من تراجم الصحابة .

وهذه جملة من تراجم الصحابة من الأنصار وأولادهم وممن ذكر من أعقابهم .

(١) - مرارة بن الربيع العمري .

هكذا نسبه ابن إسحاق في سيرته والإمام البخاري في صحيحه (رقم ٤٤١٨) وغيرهم كثير ، قال ابن إسحاق : مرارة بن الربيع العمري من بني عمرو بن عوف (٩٨/٤) .

وقد ذكر ابن سعد أنه حليف لهم ، وأما قول الكلبي بأنه من النبيت فضعيف .

وذكره أيضا جمع ممن صنف في تراجم الصحابة كابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر في الفتح في شرحه لحديث كعب بن مالك الآنف ، بل إن الإمام مسلم حينما نقل في صحيحه (العامري) غلّطه الحفاظ ، قال النووي :

هكذا في جميع نسخ مسلم : العامري وأنكره العلماء وقالوا هو غلط إنما صوابه العمري بفتح العين وإسكان الميم من بني عمرو بن عوف وكذا ذكره البخاري وكذا نسبه محمد ابن إسحاق وابن عبدالبر وغيرهما من الأئمة (شرح مسلم ١٧/٩٢) .

(٢) - كلثوم بن هدم العمري .

هكذا نسبه ابن سعد وقد مر .

(٣) - أبو لبابة بن عبدالمنذر العمري .

هكذا نسبه ابن سعد في طبقاته حيث قال في غزوة بني قينقاع (٢/٢٧/٢٦) : واستخلف على المدينة أبا لبابة بن عبد المنذر العمري . ومثله في غزوة السويق .

(٤) - الحارث بن حاطب العمري .

قال ابن سعد في غزوة بدر (٢/١١) : والحارث بن حاطب العمري رده من الروحاء إلى بني عمرو بن عوف لشيء بلغه عنهم .

(٥) - فضالة بن عبيد العمري .

ذكر هذه النسبة الإمام ابن عبدالبر وتابعه ابن الأثير وذكرها النووي في تهذيبه (٢/٥٠) .

(٦) - سالم بن عمير العمري .

قال ابن سعد في الطبقات (٢/٢٥) : ثم سرية سالم بن عمير العمري إلى أبي عفك اليهودي .

(٧) - جبر بن عتيك العمري .

ذكره ابن الأثير في أسد الغابة .

(٨) - بنو كسر الذهب وهو : عامر بن مجمع بن العطاف بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عمرو بن عوف منهم :

١- زيد بن جارية العمري .

وحديثه مشهور وفيه أنه استصغر يوم أحد ، ذكر هذه النسبة ابن عبدالبر وابن الأثير وابن ماكولا (٢/٥) والبخاري في التاريخ وابن حبان في الثقات ومشاهير علماء الأمصار وغيرهم .

٢- عبدالرحمن بن يزيد بن جارية العمري .

ابن أخ السابق . قاضي لبني أمية ، وردت عند ابن ماكولا في حواشي المخطوط (٦/٣٦٤) .

٣- مجمع بن يزيد بن جارية العمري . أخو السابق .

نص عليها السمعاني في أنسابه وقد مرت .

(٩) - حنظلة بن أبي عامر الغسيل .

قال الحافظ الدمياطي في أخبار الخزرج (ص ٦٩٠) : وعبدالله بن أبي هو ابن خالة أبي عامر الراهب الأوسي ثم العمري . ثم نسبه (ص٦٩٢) وقال : حنظلة بن أبي عامر الراهب عبد عمرو بن صيفي بن النعمان بن مالك بن أمية بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس .

(١٠) - ولعلي أختم بهذه الترجمة والتي لو لم أذكر سواها لكفت ولكن حتى نقطع الطريق على المتعقب ذكرنا ما سبق وهو :

رفاعة بن عبدالمنذر العمري . أخو أبي لبابة السابق .

ورد في قصيدة عند الأصفهاني في أخبار كعب بن مالك رضي الله عنه حيث قال (١٦/١٥٢) : فلما قتل عثمان (أي الخليفة) وقف كعب بن مالك على مجلس الأنصار في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشدهم ..... إلى أن قال :

والله لو شهد ابن قيس ثابت

ومعاشر كانوا له إخوانا

يعني ثابت بن قيس بن شماس .

وأبو دجانة وابن أرقم ثابت

وأخو المشاهد من بني عجلانا

أبو دجانة سماك بن خرشة وابن أرقم ثابت البلوي وأخو المشاهد من بني عجلانا معن بن عدي عقبي .

ورفاعة العمري وابن معاذهم

وأخو معاوي لم يخف خذلانا

رفاعة بن عبدالمنذر العمري ....الخ ما قاله الأصفهاني .

فهذه أنسابهم عن رواتهم وفي مورثهم ، فإما أن يأتي الكاتب بمثلها أو ليجب عنها !.

وأما ما يصنعه الكاتب من إضافة (العوفي) لتراجم الصحابة من بني عمرو بن عوف في جميع كتبه الآنفة الذكر فهو عين التدليس ولا نريد وصفه بأوصاف أخرى لأن القصد بيان الوهم لعل الكاتب يرجع عنه والله المستعان .

المبحث الرابع : الأدلة على نسب بني عمرو بن عوف في القصائد والأشعار .

وهذ جملة من القصائد والأشعار التي قالها الأنصار أنفسهم أو قيلت فيهم . وأكدت ما مر بيانه .

(١) - حرب سمير .

قال الحافظ الدمياطي في أخبار الخزرج (ص٥١٢) :

وكان سمير بن زيد الأوسي العمري قتل جارا لمالك بن العجلان من بني سالم .

وقال أيضا (ص٧٢٢) :

وكان مالك بن العجلان سيد الخزرج في زمانه وهو ابن خالة أحيحة بن الجلاح الأوسي العمري وهو الذي قتل الفطيون .

وفي كتاب الأغاني : الحرب بين مالك بن العجلان و بني عمر بن عوف و سبب ذلك

قال الأصفهاني (٣/١٨) : فقال أبو قيس بن الأسلت في ذلك :

لقد رأيت بني عمرو فما وهنوا

عند اللقاء و ما همّوا بتكذيب

(٢) - يوم البقيع (بقيع الغرقد) .

قال ابن الأثير في الكامل (١/٥٩٧) :

يوم البقيع ثم التقت الأوس والخزرج ببقيع الغرقد فاقتتلوا قتالا شديدا فكان الظفر يومئذ للأوس فقال عبيد بن ناقد الأوسي :

لما رأيت بني عوف وجمعهم

جاؤوا وجمع بني النجار قد حفلوا

دعوت قومي وسهلت الطريق لهم

إلى المكان الذي أصحابه حللوا

قلت : يقصد ببني عوف هنا عوف بن الخزرج وعبيد هذا هو والد فضالة رضي الله عنه وقد نص الحافظ الدمياطي على نسبه في أخبار الخزرج حيث قال (ص٥١٨) :

وعارض عبدالله بن عبيد بن نافذ العمري في قوله . ثم ذكر البيت السابق وقد وهم المحقق بإضافة بن والصواب بدون هذه اللفظة ويصبح المعنى أن عبدالله (بن رواحة) عارض بيت عبيد بن نافذ العمري .

فأجابه عبد الله بن رواحة الحارثي الخزرجي :

لما رأيت بني عوف وأخوتهم

كعبا وجمع بني النجار قد حفلوا

قدما أباحوا حماكم بالسيوف ولم

يفعل بكم أحد مثل الذي فعلوا

(٣) - يوم حاطب و بعاث .

قال الحافظ الدمياطي في أخبار الخزرج عن سبب حرب بعاث (ص٧٣٤) : والمجذر لقب ومعناه الغليظ الخلق واسمه عبدالله وهو الذي قتل سويد بن الصامت الأوسي العمري في الجاهلية فهيج قتله وقعة بعاث ثم أسلم المجذر

وأورد أبو زيد القرشي (٥٠٧ص) في جمهرته هذه القصيدة لقيس بن الخطيم الأوسي وهي مشهورة ومنها :

دعوت بني عوف لحقن دمائهم

فلما أبوا سامحت في حرب حاطب

ومنها :

أطاعت بنو عوف أميرا نهاهم

عن السلم حتى كان أول واجب

ومنها :

رضيت لعوف أن تقول نساؤهم

ويهزأن منهم ليتنا لم نحارب

تنويه : قول محقق الجمهرة عن بني عوف : يريد عمرو بن عوف . خطأ فاحش وإنما المقصود عوف بن الخزرج وسياق القصيدة ومناسبتها يؤكدان ذلك .

(٤) - قصيدة كعب بن مالك التي ألقاها في مجلس الأنصار بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد مرت .

(٥) - قصيدة لأبي سفيان بن حرب القرشي رضي الله عنه في فداء ابنه بسعد بن النعمان بن أكال من بني عمرو بن عوف والقصة مشهورة في تهذيب ابن هشام (٢/١٩١) وفيها :

أرهط ابن أكال أجيبوا دعاءه

تعاقدتم لا تسلموا السيد الكهلا

فإني بنى عمرو لئام أذلة

لئن لم يفكوا عن أسيرهم الكبلا

وفي هذا القدر كفاية من القصائد والأشعار التي تشهد لما ذكرناه آنفا أن أهل قباء هم بنو عمرو بن عوف والنسبة إليهم العمري وأما عوف فهم بنو عوف بن الخزرج وليس كما لبس الكاتب في كتابه (بني عوف أهل قباء) .

المبحث الخامس : اعتراض وجوابه

(١) - فإن قال الكاتب :

فما جوابكم عن حديث أحمد في المسند والطبري من طريق أنيس بن أبي يحي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلا من بني عمرو بن عوف ورجلا من بني خدرة امتريا في المسجد الذي أسس على التقوى فقال العوفي هو مسجد قباء وقال الخدري هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن ذلك فقال هو مسجدي هذا وفي ذلك خير كثير .

قلت :

هذا الحديث رواه جماعة عن أبي سعيد منهم أنيس هذا وهو أنيس بن أبي يحي الأسلمي مولاهم ، وهو الذي ورد من طريقه الاختلاف فتارة يرويه العمري وتارة العوفي وتارة يبهمه .

١- فرواه أحمد وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه من طريق أبي يعلى عن يحي بن سعيد القطان عن أنيس وذكر العمري وليس العوفي وقد مرت هذه الرواية في النصوص آنفا .

٢- ورواه الترمذي والنسائي عن حاتم بن إسماعيل عن أنيس بالإبهام .

٣- والطريق الثالث المذكور في الاعتراض وهناك طرق أخرى عند أبي حاتم والحاكم وغيرهما عن أنيس وفيها العوفي كذلك

والجواب : أن الاختلاف وقع من أنيس بن أبي يحي الأسلمي مولاهم بحيث يظهر أنه رواه في أكثر من مجلس ، وهو في الأصل اختلاف غير مؤثر في صحة الحديث وقصته وما سيق لأجله لذلك استدركه الحاكم على الشيخين وذكره ابن حبان في صحيحه ولكن فيما يبني عليه الكاتب فلا شك أنه موثر لذلك أقول والله المستعان :

أن الراجح من ألفاظ هذه الطرق هي رواية يحي بن سعيد القطان والتي رواها أحمد وأبو يعلى وصححها ابن حبان وفيها العمري لأنها مطابقة لما تقدم من النصوص والتراجم وموروث الأنصار في شعرهم والله أعلم .

(٢)- وما جوابكم عن هذه التراجم :

١- **سالم بن عمير العوفي العمري** . عند ابن الأثير .

قلت : هذا وهم ظاهر وبيانه كالتالي :

١/ أن ابن الأثير رحمه الله لم يجزم بذلك بل ذكره بصيغة التمريض حيث قال : وقيل في نسبه ......

٢/ أنه ناقل عن ابن عبدالبر و هذه الزيادة ليست عنده ولا في كتب المتقدمين الذين نقل عنهم ابن الأثير كابن منده وأبي نعيم وقد مر معنا نسبه الصحيح عند ابن سعد كما تقدم .

٣/ أن ابن الأثير رحمه الله ترجم له ترجمة أخرى بعنوان : سالم بن عمرو حيث قال : سالم بن عمرو العمري روى مجمع بن جارية قال الذين استحملوا .... إلخ . فدل على عدم تحققه ووهمه في النسبة والله أعلم .

٢- **كلثوم بن الهدم الأنصاري العوفي شيخ الأنصار .**

عند الذهبي في السير (١/٢٤٢)

قلت : ومثله قوله : **سهل بن حنيف الأنصاري العوفي**

وهو وهم من الإمام الذهبي وتصرف منه لأمرين :

١/ لأنه ناقل عن ابن سعد وقد مر معنا نسبه عند الأصل الذي نقل عنه (العمري) .

٢/ أنه خالف المتقدمين والمعتنين بتراجم الصحابة فلم يذكروا هذه النسبة (العوفي)

وننبه أن الإمام الذهبي ربما وقع في هذا الوهم بسبب الروايات السابقة التي أجبنا عنها والله أعلم .

أما الكاتب فغير معذور في هذه الأوهام لأنه زعم الانتهاض للتحقيق وأخذ على عاتقه الفحص والتدقيق فيما دس من عبث في تاريخ الحجاز وأنسابه ، لذلك نراه قام ببتر نص السمهودي ولن يستطبع أن ينكره كما في (ص١٣٨) من كتابه بني عوف أهل قباء حيث قال :

وروى يحي عن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف قال لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني عوف من الأوس .

وفي الأصل عند السمهودي : **نزل على بني عمرو بن عوف .** وغيره كثير من مثل هذا الصنيع كإضافة (بني عوف) في النصوص التاريخية وكأنه يغلط الرواة وكذلك إضافة (العوفي) لتراجم الصحابة وأعقابهم هكذا بدون مستند وإنما اعتمد على ما مر من أوهام هنا وهناك وضرب صفحاً عن تلك

النصوص الواضحة البينة في أنساب بني عمرو بن عوف وتراجم أعيانهم وأعقابهم ونصوص النسابين المعتنين من أهل التحقيق .

وسنذكر بإذن الله تعالى في المبحث القادم كيف يبني الأنساب على الأسماء المصحفة والنصوص المحرفة عن بني النجار كعينة من تخليطه في هذا العلم هدانا الله وإياه للصواب ثم نختم الكلام بمبحث ثالث عن سرده التاريخي الذي ذكرناه أول المقال .

الفصل السادس :

نماذج على توهمه في نسب الأنصار .

الفصل السادس : نماذج على توهمه في نسب الأنصار .

سنناقش في هذا الفصل الأنساب المحدثة التي ادعاها الكاتب لبطن بني النجار من الخزرج كنموذج آخر لأوهامه في نسب الأنصار والتي تقدم بيان بعضها في الفصل السابق حول وثيقة المدينة ، وسنبين أيضا طريقته في إثبات تلك الأنساب المدّعاة والتي لم يُسبق إليها ولم يقل بها أحد قبله فيما أعلم

وحتى لا يستدرك علينا الكاتب وإحقاقا للحق فإنه قد تحدث عن بطن بني النجار في كتابه (لمحات من تاريخ الأوس والخزرج) وليس في هذا الكتاب المناقش : وقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل ، وقد جاء حديثه عنهم في خمس وعشرين صفحة (من ١٤٧- إلى ١٧٤) أورد فيها نصوصا نسبية وتاريخية وتراجم لبعض أعيانهم .

وإتماما للفائدة وزيادة في الإعذار تقرر مناقشة تلك الأنساب هاهنا لنثبت أننا لا نتجنى على الكاتب وليس غرضنا مناكفته أو مجرد نقده فقط ، بل نسعى لتنبيهه وتذكيره لعله يرجع عن تلك الأوهام أو يراجعها فيما بعد .

وستكون المناقشة كالتالي :

١- الأنساب المحدثة لبطن بني النجار .

٢- طريقته في إثبات تلك الأنساب .

٣- مناقشته والرد عليه فيما توهمه وأخطأ فيه .

المبحث الأول : بنو محمد بن عمرو بن حزم .

يقول الكاتب في كتاب ملامح من تاريخ الأوس والخزرج (ص١٤٧) :

وكانت أمارة المدينة وقضائها في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان والخليفة عمر بن عبدالعزيز في أسرة بني محمد . (يقصد محمد بن عمرو بن حزم وننبه أننا ننقل ما كتبه كما هو!)

وقال (ص١٥٧) **: من بني النجار : بنو محمد .**

دليله على هذا النسب :

١- أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه محمدا . (١٥٨ص)

٢- أن هذه التسمية صارت مفخرة لعقبه . (١٥٨ص)

٣- لفظ البنوة حيث التبس عليه فظنه بمعنى البطن .

٤- دليل آخر لم يذكره هاهنا وإنما ذكره في كتابه وقفات مع الهمداني وهو قول المقريزي :

ومنهم بأرض مصر بنو محمد وبنو عكرمة وديارهم بحرى منفلوط، فأما بنو محمد فمن ولد حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمر بن مالك بن النجار .(البيان والإعراب ٥١) واستدرك عليه الكاتب بقوله (ص٣٣) :

وقد نسبهم خطأ إلى حسان بن ثابت الخزرجي الذي انقرض نسبه والصواب أنهم من بني محمد بن عمرو بن حزم .

والجواب عليه كالتالي :

أولا // نص علماء الأنساب والتراجم والسير على أن بني النجار يتفرعون إلى أربعة بطون وهي :

١- بنو مالك .

٢- بنو مازن .

٣- بنو عدي .

٤- بنو دينار .

وتحت هذه البطون فروع أخرى مشهورة يأتي بيان بعضها وقد نص الإمام ابن سعد في طبقاته على أن العدد في بني النجار في بني مالك حيث قال (٣١٧/٥) : ومن الخزرج ثم من بني مالك بن النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج وفيهم العدد .

وآل حزم رهط محمد بن عمرو بن حزم ينحدرون من بني غنم بن مالك بن النجار نص على ذلك كل من :

١- الكلبي في نسب معد (ص٣٩٢) حيث قال : ومن بني غنم بن مالك بن النجار ...... عمارة بن حزم .... وأخوه عمرو .

٢- خليفة بن خياط في طبقاته (ص٨٩) حيث قال : ومن بني غنم بن مالك بن النجار عمرو وعمارة ومعمر بنو حزم .

٣- ابن سعد في طبقاته (٣/٤٤٦) حيث قال : فشهد بدرا من بني النجار ثم من بني مالك بن النجار ثم من بني غنم بن مالك عمارة بن حزم وهو أخو عمرو بن حزم .

وبنو غنم بن مالك بن النجار فيهم عدد بني مالك قاله الحافظ الدمياطي في تاريخ الخزرج (٢٨٩) .

فهذا نسب محمد بن عمرو بن حزم النجاري الأنصاري ونسب آبائه وأعاقبهم لم يتركوه ولا يُعقل أن يترك أحد نسبه ويستبدله بآخر ولو حصل مثل هذا لنص عليه العلماء ولذكروه في كتبهم كما نصوا على نسبتهم إلى جدهم (حزم) .

قال السمعاني في أنسابه (٢/٢١٥) :

الحزمي: بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي، هذه النسبة إلى حزم من آل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المدني أحد الفقهاء السبعة، منهم ابنه محمد بن أبي بكر الحزمي وأخوه عبد الله بن أبي بكر ومحمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي وأبو الطاهر الحزمي روى عنه عبد الله بن وهب وعبد الله بن عبد الرحمن الحزمي .

وأما إحداث أنساب جديدة لآل حزم بعد ألف وأربعمائة سنة بالاستنتاجات والاستنباطات والتخمينات الواهية فهو عين الوهم ، وليست طريقة أهل العلم بالنسب وإنما طريقتهم النص (والنص فقط) وبدلالة صريحة على النسب .

ثانيا // هذه جملة من التراجم تثبت ما سبق بيانه وتؤكده .

١- عمارة بن حزم الأنصاري النجاري . هكذا نسبه ابن حبان في ثقاته . قال الحافظ الدمياطي في أخبار الخزرج (٢٩٢) : وكانت معه راية بني مالك بن النجار في غزوة الفتح .

٢- عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم النجاري . هكذا نسبه ابن عبدالبر في الاستيعاب .

٣- عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري هكذا نسبه البخاري في تاريخه .

٤- محمد بن عمرو بن حزم النجاري الأنصاري . هكذا نسبه ابن منظور في مختصر تاريخ دمشق .

٥- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري . هكذا نسبه الذهبي في السير ، وقد ينسب إلى جده (حزم) كما تقدم عند السمعاني .

٦- محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي . هكذا نسبه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل .

٧- عبد الجبار بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي . شيخ الواقدي وقد تحرّف عند الأئمة إلى الجرمي وقالوا : مجهول . لكن الإمام ابن سعد ذكره في سياق إسناد حيث قال (٧٢/٧) : أخبرنا محمد بن عمر (أي الواقدي) قال حدثني عبد الجبار بن عمارة بن عمرو بن حزم ... قلت : فارتفعت جهالة العين وبقيت جهالة الحال .

٨- أبو طوالة عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم النجاري . هكذا نسبه الذهبي في تاريخ الإسلام وقد تقدم نسبه عند السمعاني بالحزمي .

٩- عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الحزمي . وقد تقدم ذكرها في خبر السمعاني .

١٠- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم النجاري الحزمي . هكذا نسبه المزي في تهذيبه .

١١- عبدالملك بن محمد بن أبي بكر الحزمي . هكذا نسبه المزي أيضا .

١٢- عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر الحزمي الأنصاري . هكذا نسبه المزي أيضا .

تنبيه : أعرضنا عن ذكر رقم الصفحات والأجزاء واكتفينا بالإحالة على الكتب طلبا للتخفيف وكذلك لأن المراجع جلها مصنفه على حروف المعجم فيسهل استخراج الترجمة منها .

وقد ترجم لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعقبه من بعده جملة من علماء الرجال والتراجم والسير ولم يقل أحد منهم أنهم ينتسبون إلى (المحمدي) ولو انتسبوا إليه لذكروه في كتبهم كما ذكروا انتسابهم لجدهم (حزم) .

وكون محمد بن عمرو بن حزم سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم لا يلزم منه استبدال أنسابهم به و لا يعتبر دليلا على هذا النسب المحدث لأن الأنساب كما تقدم لا تثبت بالاستنتاجات وإنما بنص صريح على النسب .

وأما طريقة الكاتب فهي انحراف عن طريق أهل العلم من وجوه :

١- انحراف بمدلول كلمة الأنصار وأنها لا تشمل أعقابهم كما في كتابه الجم الغفير (ص٢٩) .

٢- انحراف بمدلول الأحاديث المخبرة عن قلتهم وتأويلها بدون فهم لكلام الشراح كما سيأتي إن شاء الله .

٣- انحراف بأنسابهم عما أُشتهر عنهم واستفاض ودُوّن في تراث الإسلام .

٤- انحراف بتاريخهم بعد زمن الخلافة الراشدة كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

٥- انحراف بتجويزه الطعن في تراث الإسلام ونقلته كما فعل مع الهمداني ومن نقل عنه .

٦- انحراف بإحداثه أدلة لإثبات الأنساب لا يشهد لها نقل صحيح ولا عقل صريح فضلا عن عدم صدورها من متقدم يحتج به .

لذلك كان أصدق وصف لما قرره الكاتب عن بطون بني النجار : أنها أنساب حادثة ، وقد وصفها قبلي أئمة أجلاء ، نقتفي أثرهم ، ونسير على نهجهم ، منهم : الإمام ابن سعد رحمه الله حيث أبطل أنسابا علقت بالأنصار في زمنه وتصدى لها نسابوا الأنصار أنفسهم ووصفوها بالحادثة .

قال ابن سعد في طبقاته (٣/٥٣٢) :

وذكر عبدالله بن محمد بن عمارة الأنصاري أن قوما انتسبوا إلى يزيد بن المنذر حديثا من الزمان وذلك باطل .

وقال أيضا (٣/٥٢٧) :

وكان لثابت من الولد عبد الله والحارث وأم أناس وأمهم أمامة بنت عثمان ابن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق من الخزرج وكانت لهم بقية فانقرضوا قال محمد بن سعد وذكر لي أن قوما انتسبوا إليه حديثا من الزمان ويقولون هو ثابت بن ثعلبة الجذع .

واما الجواب على قول المقريزي أن بني محمد الأنصار الذين بمصر هم من ذرية حسان بن ثابت وتعقيب الكاتب بأنه أخطأ لأن حسان بن ثابت انقرض نسبه – هكذا قال ! – وإنما هم من ولد محمد بن عمرو بن حزم .

قلت :

أولا // لا يقال انقرض نسبه وإنما انقرض عقبه وشتان بين اللفظين !!.

ثانيا // ما نقله المقريزي عن بني محمد الأنصار بمصر لا تثريب عليه فيه ، لأنه نقل عن رواتهم أو ممن نقل عنهم ، فهو لم يغلط فيه كما زعم الكاتب وإنما الغلط وقع منه حينما نسبهم إلى محمد بن عمرو بن حزم ارتجالا وبدون دليل أو نص .

فالمقريزي رحمه الله لو علم بانقطاع عقب حسان بن ثابت لغلّطهم في النسبة إليه – هذا هو الظن به – كما فعل مع بني مخزوم حينما انتسبوا لخالد بن الوليد رضي الله عنه حيث قال (٤٧ص) :

وأما بنو مخزوم فيزعمون أنهم من ولد خالد ابن الوليد رضي الله عنه وقد اتفق علماء الأنساب على انقراض عقب خالد ولعلهم من بني مخزوم .

وأما النسب للأعقاب المنقطعة فهو صنيع الكاتب عفا الله عنه كما في كتابه الحق الأبلج حينما زعم : **أن من فروع الأوس والخزرج التي لها امتداد نسبي في العصور التالية : رحيلة .** وعقب بالحاشية فقال (ص١٣) : **رحيلة بن ثعلبة بن خالد بن ثعلبة بن عامر بن بياضة .**

والصحيح أنه رُخيلة (بالمعجمة مصغرا) هكذا ضبطه المحققون من أهل النسب وأهل اللغة والاشتقاق وشراح السيرة ، وأغلب من نُقل عنهم بالمهملة (بالحاء) نَقل عنهم آخرون (بالخاء) فدل على أنه تصحيف لم يتحقق منه الكاتب وأصحابه ، وهذا خلاف ما زعم أنه انتهض لأجله وقد نص علماء الأنساب على انقطاع عقب رخيلة قال ابن سعد في طبقاته (٣/٥٥٥) :

رخيلة بن ثعلبة ابن خالد بن ثعلبة بن عامر بن بياضة شهد بدرا وأحدا وتوفي وليس له عقب خمسة نفر (قوله خمسة نفر مرتبط بما قبله والمعنى شهد بدرا من بني بياضة خمسة نفر) .

فرجع عليه ما غلّط به غيره نسأل الله العافية !.

ثالثا // و نقول للكاتب : من من المؤرخين أو النسابين أو غيرهم ذكر أن عقب محمد بن عمرو بن حزم تركوا أنسابهم الحزمي ، النجاري ، الخزرجي الأنصاري واستبدلوها بالمحمدي ؟!

ومن قال أنهم أصبحوا بطنا مستقلا يقال له بنو محمد ؟!

ومن قال منهم أنهم نزلوا مصر ؟!

ننتظر جوابه !!

المبحث الثاني : بنو الحسحاس بن مالك من بني عدي بن النجار.

يقول الكاتب في تاريخ الأوس والخزرج (١٦٤ص) :

ومن بني النجار أيضا : بنوالحسن بن مالك بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار وفيهم يقول حسان :

ديار من بني الحسحاس قفر

تعليها الروامس والسحاب

وعزا البيت في الحاشية لتفسير القرطبي .

دليله على ذلك النسب : لم يوضح الكاتب مصدره أو دليله الذي استند إليه في ذلك النسب المحدث لبطون بني النجار من الخزرج ، وإنما أحال في الهامش لتفسير القرطبي فقط ، وكأن كتب التفسير مظنة تحرير ذلك العلم .

وعند الرجوع لتفسير القرطبي لم نجد لديه ما أحال إليه الكاتب إلا بشق الأنفس ومن عين الطبعة التي اعتمد عليها في مصادره ، والذي وجدته عنده هو استشهاده ببيت حسان رضي الله عنه الآنف الذكر فقط .

فلماذا قام الكاتب بالتعمية في الإحالة والتدليس فيها ؟!

ومن أين اقتبس الكاتب ذلك النص ؟!

وقبل أن أجيب على تلك الأسئلة أقول للكاتب :

لو تأنيت قليلا وتأملت في النص لعلمت خطل قولك و لما راج عليك ذلك الوهم ، والذي يسئ إليك أكثر مما يحسن ، ويظهر ضعف منهجيتك في البحث ، وكان الواجب عليك أن تربأ بنفسك عن مثل هذه الأخطاء الشنيعة ، ومثلك يحمل شهادة (الدكتوراة) !.

فالنص يقول فيه الكاتب : ومن بني النجار أيضا بنو الحسن ... بينما في بيت حسان نقيضه !.

حيث قال :

ديار من بني الحسحاس قفر . فأين هذا من ذاك ؟!

والمبتدئ وقليل المعرفة يعلم أنه تحريف أو سقط ! فانظر وتأمل كيف وقع الكاتب فيما حذر منه ! وعمل بما نهى عنه ! وعاد عليه ما وصف به غيره !.

ولا أعلم كيف يستحل الكاتب لنفسه نقد المخطوطات وتجريح جهابذة المؤرخين كالهمداني وهو لم يستطع تمييز سطرين في نص أمام عينيه ! ، فالعاقل لا يقتحم عقبة أفنى لأجلها العلماء أعمارهم تحقيقا ومقابلة وشهد لهم بالأمانة في التحقيق القاصي والداني من أمثال الجاسر والأكوع ، فهذه دعاوى أكبر من قائليها نسأل الله العافية والسلامة !.

وأما الإجابة على تلك الأسئلة فأقول وبالله التوفيق :

بعد بحث طويل في كتب الأنساب وجهد جهيد ، لم أعثر على بني الحسن هؤلاء في بطون بني النجار ، فقلت : لعلهم في كتب التراجم ! وإذا بي أقف على بحر لا ساحل له !.

فاستعنت بالحاسوب فكتبت في مكان البحث النص الذي ذكره الكاتب (بنو الحسن ...) وهنا حصل ما لم يكن في الحساب ووقع العجب العجاب !! نسأل الله العافية والسلامة .

فانسدلت قائمة البحث في الحاسوب فإذا أول القائمة كتاب التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب في المكتبة الشاملة والمعروفة لدى الباحثين ، وإذا بالنص بحرفه ورسمه محرفا ، وهذه المكتبة (جزى الله أصحابها كل خير وعفا عنهم) معروفة لدى المشتغلين بكثرة التصحيف والتحريف ولا تثريب عليهم لأن الباحث عليه مسؤولية تحقيق ما يحرره ، ثم في المرتبة الثانية من قائمة البحث الجامع لأحكام القرآن للقرطبي والذي أحال إليه الكاتب في الهامش .

فهذا هو الباحث الذي انتهض لنفض الغبار عن تاريخ الحجاز و كشف العابثين في تاريخه و أنسابه وهذه هي طريقته !.

والسؤال الذي ننتظر من الكاتب الإجابة عليه : لماذا لم تشر في الحاشية لكتاب الأشعري الذي اقتبست منه النص ؟!

أين الأمانة العلمية ؟!.

ولكن قد يعتذر له بأن الأشعري عول على الهمداني ونقل عنه أخبار الحجازيين !

وإتماما للفائدة وتسهيلا لطلبة العلم أقول :

اتفق كل من ابن إسحاق والكلبي والواقدي وابن سعد والبلاذري وابن حبان وابن حزم وابن عبدالبر وابن قدامة والدمياطي وابن الأثير وابن حجر وغيرهم كثير لا يحصون أن نسب الصحابي عامر بن أمية من بني الحسحاس بن مالك من بني عدي بن النجار ما عدا أبا نعيم فقد تصحف عنده إلى الخشخاش ونقل عنه المزي وهو تصحيف من النساخ بلا شك .

فلعل الكاتب يراجع تلك المصادر من كتب الأنساب والسير والتراجم ويتحقق بدلا من الإحالة إلى كتب التفسير وغيرها !.

التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب

ابحث في الكتاب:

بن سهل الأسود بن حرام إلى أخر النسب، وكان أبو طلحة من الرواة المعدودين شهد حنينا وكان يرمى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول نفسي لنفسك الفدا ووجهي لوجهك الوقا قال النبي صلى الله عليه وسلم لصوت أبي طلحة في الحسن خير من مائة رجل، ومنهم بنو الحسن بن مالك بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار وفيهم يقول حسان بن ثابت:

ديار من بني الحسحاس قفر ... تعليها الروامس والسماء

ومنهم خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن خزام بن جندل بن عمرو بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمال والولد فعاش إلى زمن عبد الملك ابن مروان

وهذه صورة النص في المكتبة الشاملة

المبحث الثالث : أمثلة على أوهام الكاتب في النسبة للمصحف والمحرف .

ومثل هذا الوهم المبني على التصحيف والتحريف عند الكاتب كثير جدا منه :

١- إحداث بطن جديد في الأنصار يُنسب إلى رحيلة لتصحيف وقع في اسم الصحابي رخيلة الأنصاري وقد مر في المبحث السابق .

٢- إحداث نسب جديد للصحابي عمرو بن معدي كرب الزبيدي يُنسب إلى عسم لتصحيف وقع في اسم عصم وقد مر بيانه .

٣- إحداث بطن جديد في الأنصار يُنسب إلى السليمي لتصحيف وقع في السلِمي بكسر اللام وكنت قد عزمت على عقد مبحث خاص لمناقشته فيه ولكن رأيته يقر بذلك فاكتفيت به حيث قال في الجم الغفير (٧٦) :

كان النسب إليهم السلِمي بكسر اللام فصحف إلى السليمي كالمزني صحف إلى المزيني .

ودعواه أن المزني صحف إلى المزيني غلط فاحش نسأل الله العافية ، ودليل آخر على ضعف منهجه وخاصة في علوم اللغة فلا يميز بين التصغير والتصحيف ، ومثله في القبائل المعاصرة الهذيلي في البقوم تصغير وهم من هذيل الحجاز .

ولا أدل ولا أصرح على ضعفه في اللغة من قوله في كتاب بني عوف أهل قباء (ص١٧) :

وبنو آبي (أي آبي اللحم) في العامية قلبت الألف إلى ياء فصحفت الكلمة إلى : يابون يابوا ويابي تصحيف كقولك مزني ومزيني .

وأما التصحيف الذي زعمه الكاتب في السلِمي فحقيقته تصحيف في الكتب وليس في الواقع هدانا الله وإياه للصواب ، ولو فتش في كتب الأنساب واللغة عن هذا الأمر بتؤدة وتروي لظهر له شهرة هذه المسألة .

قال السمعاني في أنسابه (٣/٢٨٠) :

السلمي هذه النسبة بفتح السين المهملة وفتح اللام إلى بنى سلمة حي من الأنصار، خرج منها جماعة وهم سلميون، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سفرة سفري وفي نمرة نمرى وهذه النسبة عند النحويين وأصحاب الحديث يكسرون اللام على غير قياس النحويين وهو سلمة بن سعد بن على بن أسد بن ساردة بن تزيد بن جشم ابن الخزرج .

والخطب يسير وهو : أن الأعلام والأنساب والألقاب تعرف بالوضع ، أي أن الأصل فيها التوقيف ولا تعرف إلا من جهة السماع .

قال الجويني في التلخيص (١٩٤/١) :

ما صار إليه معظم المحققين من الفقهاء والمتكلمين أن الأسماء في اللغات لا تثبت قياسا ولا مجال للأقيسة في إثباتها وإنما تثبت اللغات نقلا وتوقيفا .

وقال الطوفي في شرح المختصر (٤٧٦/١) :

وليس الخلاف في أسماء الأعلام كزيد وعمرو ولا في أسماء الصفات كعالم وقادر إذ هذا متفق على امتناع القياس فيه لأن الأعلام ثابتة بوضع الواضع لها باختياره .

وأما الكاتب فيخالف الإجماع ويستعمل فيها القياس كقوله في تاريخ الأوس والخزرج (ص١٥٢) :

ومن بني مازن زغيبة . كنسب مزينة . وهي زغيبة بنت أوس .... إلخ

يريد بذلك قياس النسب وليس الصرف والمعنى الذي لم يصرح به هو جواز النسبة إلى زغيبة كما نُسب بنو مزينة لأمهم ، وهو قياس باطل لا يصح إلا من جهة الصرف ، أما القول به فلا يصدر عن متأهل في هذا العلم .

ثم نسأله : من أين عرفت أنهم نسبوا إلى مزينة ؟!

فليس له جواب إلا أن يقول : بالنقل (النص) .

قلنا له : إذن يلزمك إثباته لولد زغيبة به !.

٤- إحداث بطن جديد في الأنصار يُنسب إلى (فهد) وهو تصحيف وقع في عمود نسب بعض الصحابة ومن بعدهم حيث تصحف (قهد) بالقاف إلى فهد (أخبار الأوس والخزرج ١٦٤) .

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني : قيس بن قهد بالقاف الأنصاري .

وقد نص على (قهد) بالقاف عامة النقلة من المحدثين والنسابين والإخباريين كالبخاري والكلبي وابن حزم وابن سعد وابن أبي خيثمة وابن عبدالبر والمزي والذهبي وابن حجر وابن قدامة وابن ماكولا وغيرهم كثير كثير جدا ، ومن شذ منهم أجزم أنه تصحيف في كتابه إلا السمعاني فقد استدرك عليه من هو خير مني حيث قال ابن الأثير في اللباب :

إنما هو يحي بن سعيد بن قيس بن قهد بالقاف لا الفاء والله أعلم .

وفي هذا القدر كفاية في كشف منهجه القائم على التصحيف والتحريف نسأل الله الهداية لنا وله .

المبحث الرابع : بنو وهب وبنو تميم .

يقول الكاتب :

ومن بني النجار أيضا أبناء وهب صعصعة وثعلبة ... إلخ (تاريخ الأوس ١٦٤)

هكذا تلميحا بدون تصريح ، وهذا منهجه وطريقته ونحن نعلم ماذا يقصد بهذا ؟! لذلك سيكون جوابنا عليه بنفس أسلوبه .

وليس له دليل على هذا النسب المحدث وإنما منهجه وهو كثير ومتكرر عنده ينسب القبائل الحجازية إلى آباء في أعمدة نسب أو أشخاص مشهورين لمجرد تشابه الاسم .

فعلى سبيل المثال :

إن وجد قبيلة معاصرة يشبه نسبها أبا في عمود نسب عند المتقدمين أو علما مشهورا كان يسكن في الأزمنة الغابرة ديار تلك القبيلة أو قريبا منها جزم بأنهم منه وهو جدهم ، هكذا يتهوك في الأنساب نسأل الله العافية والسلامة !.

وقد رددنا عليه وبينا بطلان هذا المنهج وفساده في المبحث الأول عند كلامنا على بني محمد بن أبي بكر بن حزم فليرجع إليه . وأوضحنا أن الأنساب مبناها على النقل (النص) والخبر وليس الظن والتخمين ومتشابه النسبة .

قال الحازمي في عجالته (٢٦) : ومن أصول الحديث معرفة الأنساب وأهمها معرفة أنساب العرب فإنها تنتسب إلى القبائل وهي تفانت وطريق إدراك معرفتها النقل .

ومثله قول الكاتب في أخبار الأوس والخزرج (١٥٢) :

ومنهم (أي بني مازن) بنو تميم وهم أبناء تميم ثابت ومعمر وعباد .

وقال في الحق الأبلج (٣٩ص) :

وبنو تميم اسم شهير اليوم بالمدينة ولا يمكن تجاهله .

ولا دليل لديه يثبت هذا الزعم سوى ما تقدم من تشابه الأسماء !.

وبنو تميم بن غزية بن عمرو بن عطية المازني غير مجهولي النسب .

قال عنهم ابن سعد (ت٢٣٠) :

وقد انقرض ولد عطية بن خنساء بن مبذول إلا بقية من ولد تميم بن غزية لا يدرى ما حياتهم .

قلت : ومن هؤلاء البقية ، ولده عباد بن تميم المازني ، هكذا نسبه البخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وابن حبان وغيرهم فلم يترك نسبه ولم يتحول عنه إلى غيره !.

وجل كتبه من هذا القبيل ينسب بالمتشابه ، ويضيف إلى تراجم الأعلام الأنساب التي توهمها ، وتفنيد مثل هذه الأوهام تفنى دونها الأعمار ولكن حسبنا إعلام اللبيب بفساد منهجه مع ضرب أمثلة على فساد مسلكه ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق .

الفصل السابع :

أدلة الكاتب على خروج الأنصار لبوادي الحجاز وأوديته .

الفصل السابع : أدلة الكاتب على خروج الأنصار لبوادي الحجاز وأوديته .

تقدم الكلام على وثيقة المدينة واستشهاده بها على دخول قبائل الأنصار المذكورين بها في حلف قبيلة حرب مع زبيد المذحجية ومستنده في ذلك تشابه أسماء بعض بطون قبيلة حرب مع بطون الأنصار بالوثيقة وبينا غلطه في ذلك و ضربنا أمثلة أخرى في فصل مستقل زيادة في البيان والإعذار .

وفي هذا الفصل سنناقش أدلة الكاتب على خروج الأنصار من المدينة لبوادي الحجاز وأوديته وتمددهم بها ومن ثم تكوين حلف قبلي يدعى : حرب .

وقد استدل الكاتب بدليلين وهما :

١- حديث (يأتي على الناس زمان)

٢- نصوص عرام السلمي المجملة والتي ذكرت تملكات بعض الأنصار في قرى الحجاز و نجد .

وستكون مناقشتنا له من خلال مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : استدلاله بحديث (يأتي على الناس زمان).

المبحث الثاني : استدلاله بنصوص عرام السلمي وغيره من البلدانيين.

المبحث الأول : استدلاله بحديث (يأتي على الناس زمان) .

إحقاقا للحق لم يستدل الكاتب بهذا الحديث في كتابه وقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل وإنما استدل به في كتابه : بنو عوف أهل قباء .

حيث قال الكاتب (ص٤٥) :

وتحرك كيانات المدينة هذا ورد في الأحاديث ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاءً ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)

ثم أحال على فتح البارئ للحافظ ابن حجر .

وقال في الحق الأبلج (ص٥٤) :

في نص المقريزي دلالة واضحة وتأكيد لقول كل من : عرام السلمي واليعقوبي والأصفهاني والهجري والبكري والحموي والسمهودي والسيوطي بخصوص وجود فروع الأوس والخزرج (الأنصار) في أودية ونواحي المدينة فالنص ذكر خروجهم من المدينة وأثبت وجودهم في نواحي الحجاز وهذا مصداق لقول النبي صلى الله عليه وسلم (ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاءً ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) ثم أحال على فتح البارئ للحافظ ابن حجر .

ففهم من هذا الحديث خروج الأنصار من المدينة بعد زمن الخلافة الراشدة وتفرقهم في الأمصار ومن تلك الأمصار أودية وخيوف الحجاز ثم شكلوا نواة قبيلة حرب بتحالفهم مع قبائل الحجاز القديمة وقبيلة زبيد المذحجية ، هكذا قال !.

أقول وبالله التوفيق :

١- إحالته في الحاشية على فتح الباريء للحافظ ابن حجر يدل دلالة صريحة لا شك فيها ولا ريب أن الكاتب يخوض في غير فنه فلذلك لا عجب إن أتى بمثل هذه العجائب وتنكب طريق الغرائب .

فالحافظ ابن حجر وغيره من الشراح ذكروا حديث جابر (الذي استشهد به الكاتب) في سياق شرحهم لحديث سفيان بن أبي زهير - والذي سيأتي ذكره - استئناسا به وإلا فهو معل لذلك قال ابن حجر :

وفيه ابن لهيعة ولا بأس به في المتابعات .

وأما حديث سفيان بن أبي زهير والذي هو أصل الباب وعليه مدار الشرح فإن الكاتب مر بجواره مرور الكرام وكأنه لا يعنيه ، ولكن سنكفيه العناء ونورده بدلا عنه حيث قال الإمام البخاري في صحيحه (١٨٧٥رقم) :

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفتح الشأم فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفتح العراق فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) .

٢- أن اللفظ الذي اعتمد عليه الكاتب وهو : الأرياف . قد تحرف في المصادر الحديثية ويحتمل أن الرواة اختلفوا فيه .

ففي مسند الإمام أحمد وهو أصل هذا الحديث قال (رقم ١٤٦٨٠) :

حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير أخبرني جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليأتين على المدينة زمان ينطلق الناس فيها إلى **الآفاق** يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

فقال فيه الآفاق وليس الأرياف وهو ما يوافق حديث سفيان بن أبي زهير .

ومثله جاء في بعض نسخ مجمع الزوائد للهيثمي حيث قال (رقم ٥٨٤٧) :

عن جابر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم : " لیأتین علی أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى **الآفاق** يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

وقال : رواه أحمد ، والبزار ، ورجال البزار رجال الصحيح .

قلت : واللفظ لأحمد وسيأتي كلام الألباني رحمه الله .

ومثلة جاء في غاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي حيث قال (١٦٩٣رقم) :

حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير أخبرني جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليأتين على المدينة زمان ينطلق الناس فيها إلى **الآفاق** يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

وفي الفردوس للديلمي (رقم ٥٣٤٨) وحاشية السندي على المسند (رقم ٦٢٠٦) كلها بلفظ الآفاق .

وعليه فإنه لا يصح حمله على أودية الحجاز وخيوفه وأطراف المدينة كما ادعى الكاتب عفا الله عنه لأمور :

١- لأنه لا مزية لهذه الأودية على المدينة من حيث الرخاء .

٢- أنه لا يقال لها الآفاق في عرف الناس بل هي من أعمالها ومخاليفها كما هو معلوم .

٣- أنه لم ينقل خروج الأنصار إلى ضواحي المدينة وأودية الحجاز بعد عصر النبوة وهو عصر ذروة التدوين وقد نقل الرواة جل الحوادث بها حتى القرن الرابع تقريبا .

٤- أن الحديث الذي سيق لأجله حديث أحمد عن جابر بلفظ الآفاق أو الأرياف كان للدلالة على معجزات النبي صلى الله عليه وسلم وإخباره بالمغيبات من فتح تللك الأقاليم (اليمن والشام والعراق بهذا الترتيب) وهجرة أهل المدينة إليها . ولم يقل فيه وتفتح الصفراء وخيوفها !!! .

قال ابن حجر في الفتح (٩٢/٤) :

وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي – صلى الله عليه وسلم – وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيرا لهم .

وقال العيني في عمدة القارئ (٢٣٩/١٠) :

وَفِيه معجزات للنَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لِأَنَّهُ أخبر بِفَتْح هَذِه الأقاليم، وَأَن النَّاس يتحملون بِأَهَالِيهِمْ ويفارقون الْمَدِينَة، وَأَن هَذِه الأقاليم تفتح على هَذَا التَّرْتِيب الْمَذْكُور .

فحمْل الحديث على المعنى الذي تأوله الكاتب وهو : الأودية والخيوف الواقعة في الحجاز وتهامة وأوديتها بين الحرمين وفي أطراف المدينة هو تأويل باطل يعارض صريح الحديث ومناسبة إيراده وشرح الحفاظ له .

فتأمل كيف أهمل الكاتب الحديث الصحيح الذي رواه سفيان بن أبي زهير رضي الله عنه والذي بسببه صُحح حديث جابر وأهمل كلام الشراح عليه واقتبس ذلك الحديث دون تحقق من لفظه ولا معرفة بطريقة الشراح لإيراده فأورد نفسه للعطب و أُوتي من قبل قلة بضاعته في هذه الصنعة نسأل الله العافية والسلامة .

ومنشأ الوهم فيما ظهر لي والعلم عند الله في هذا اللفظ جاء من قبل الحافظ المنذري رحمه الله حيث قال في الترغيب والترهيب (١٤٤/٢) :

عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليأتينّ على المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف ، يلتمسون الرخاء، فيجدون رخاء، ثم يأتون فيتحمّلون بأهليهم إلى الرّخاء، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)

رواه أحمد والبزار واللفظ له ورجاله رجال الصحيح .

قال المحدث الألباني معقبا : اللفظ لأحمد أما البزار فرواه مختصرا .

وقد مر معنا لفظ أحمد وجملة ممن نقل عنه .

ثم تلقف هذه الرواية عنه الشراح وقد صرح بعضهم بذلك كالزرقاني والقسطلاني ، وأما العيني فهو ناقل عن ابن حجر ولا يبعد نقل ابن حجر عن المنذري أيضا .

ويؤيد معنى لفظ الآفاق ما رواه الشاشي في مسنده (رقم ١٥٢٠) حيث قال :

عن أبي أسيد الساعدي قال : أنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قبر حمزة بن عبدالمطلب فجعلوا يجرون النمرة على وجهه فيكشف قدميه ويجرونها على قدميه فيكشف وجهه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأتي على الناس زمان يخرجون إلى الأرياف فيصيبون بها مطعماً وملبساً ومركبا أو قال مراكب فيكتبون إلى أهليهم: هلموا إلينا فإنكم بأرض الحجاز يعني والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون. لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة .

ورواه ابن سعد والبخاري في التاريخ والطبراني في الكبير ، وقد تحرفت كلمة الحجاز في بعض الكتب وسقطت في أخرى ولكن أثبتها كل من المنذري في الترغيب والهيثمي في الزوائد ووافقهم الألباني .

فصرح في الحديث بأنهم في تلك الأرياف البعيدة بالآفاق يكتبون إلى أهليهم هلم إلينا فإنكم بأرض الحجاز ، فكيف يستقيم حمل خروجهم على أودية الحجاز وخيوفه كما تأول الكاتب عفا الله عنه ؟!. وهل الحجاز إلا تلك الأودية وخيوفها ؟!.

ومثله ويؤكده قول النووي رحمه الله في شرح معنى كلمة (يبسون) الواردة في حديث سفيان المتقدم والذي فيه : تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون .

فقال :

الصواب الذي عليه المحققون أن معناه الإخبار عمن خرج من المدينة متحملا بأهله باساً في سيره مسرعا إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بفتحها .(شرح صحيح مسلم ١٥٩/٩)

وقد تابعه جل الشراح ممن أتى بعده كابن حجر والعيني والزرقاني وغيرهم رحمهم الله .

فماذا سيصف الكاتب إهمال جميع تلك الروايات الصحيحة وكلام العلماء في شرحها وصرف وتأويل الألفاظ عن معانيها المراده منها ؟!.

المبحث الثاني : استدلاله بنصوص عرام السلمي وغيره من البلدانيين .

يقول الكاتب في كتاب بني عوف أهل قباء (ص٤٥) :

رصد المؤرخون تحركات الأوس والخزرج والخزرج في الأودية والأرياف خلال القرون الثلاثة الأولى حتى القرن السادس فذكروا تواجدهم في كثير من النواحي كالصفراء وينبع والفرع ونخل - شدخ - وكذلك في النواحي الجنوبية والشرقية للمدينة المنورة ومنها نواحي النازية بالقرب من الحجرية في سنة ١٩٨ وقد نزل الأنصار - الأوسيين - في ديار مزينة حيث ذكر ذلك عرام سنة ٢٨٠ في قرى الفرع وكان ذلك بحكم التحالف الجاهلي أما ذكر تواجد الأنصار غرب المدينة فهو أكثر في المصادر وتحرك كيانات المدينة هذا ورد في الأحاديث ....

ثم ذكر حديث ليأتين على أهل المدينة زمان والمتقدم ذكره .

وفي كتاب وقفات مع الهمداني ذكر نحوه مختصرا (ص٣٦) .

قلت :

تقدم استدلاله بحديث (ليأتين على المدينة) وبينا بطلان تأويله للحديث وحمله معناه على أودية الحجاز وخيوفه ، والذي دعاه لهذا التأويل هو : استعجاله في قراءة نصوص عرام السلمي في رسالته أسماء جبال تهامة حيث حمل نصوص عرام التي ذكرت وجود الأنصار في بعض أودية الحجاز على السكنى والتمدد وليس على التملك كما فهمه المحققون من البلدانيين كالجاسر والبلادي وغيرهم .

ولو تمهل الكاتب وأمعن النظر قليلا في نصوص عرام السلمي لوجد الجواب عليها منها أو من سياقها أو من خارجها .

وسنعرض بعض نصوص عرام السلمي التي ذكرت الأنصار في بعض أودية الحجاز و سنبين استعجال الكاتب في فهمها و مخالفته لطريقة البلدانيين في الاستشهاد بها .

وأقول وبالله التوفيق :

١- يقول عرام السلمي في رسالته عن ينبع (النخل) : وبها منبر وهي قرية كبيرة غناء سكانها الأنصار وجهينة وليث أيضا . (نوادر المخطوطات ج٣٩٧/٢)

وقد كفانا الشيخ حمد الجاسر رحمه الله بالإجابة عليه في كتابه بلاد ينبع (ص٢٢) حيث ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم اقطع كشد بن مالك الجهني أرض ينبع (النخل) ثم اشتراها منه عبدالرحمن بن أسعد بن زرارة الأنصاري فلما أقام بها استوبأها فاشتراها منه علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

قلت : وخبرها عند البكري في معجمه مطولا ، وبقية ولد علي بن أبي طالب بينبع إلى يوم الناس هذا . فعُلم وجود الأنصار الذي أجمله عرام في رسالته .

وأما علماء البلدان فإنهم لم يحتجوا برواية عرام عند معارضتها بدليل أصرح منها كما فعل الحازمي الهمذاني في كتابه الأماكن حيث قال عن ينبع :

وهي لبني حسن بن علي وكان (انتبه لقوله : وكان) يسكنها الأنصار .

٢- ويقول عرام السلمي في رسالته عن خيف سلام : ثم خيف يقال له خيف سلام والخيف ما كان مجنبا عن طريق الماء يمينا وشملا متسعا وفيه منبر وناس كثير من خزاعة ومياهها فقر أيضا وباديتها قليلة وهي جشم وخزاعة وهذيل وسلام هذا رجل من أغنياء هذا البلد من الأنصار . (نوادر المخطوطات ج٢/٤١٤)

فسلام هذا الذي نسب إليه الخيف رجل غني متملك أو قد يكون له سلطة إدارية أو دينية كالقضاء ونحوها ، وهذا يفسر وجودهم متفرقين في أكثر من جهة (ينبع ، الصفراء ، خيف سلام نواحي ساية بديار سليم ، الرحضية بنجد ، النازية ، الجونة قرب الطائف ، وشمال المدينة) بحيث لا يمكن تفسير ذلك التفرق إلا به .

٣- ويقول عرام السلمي في رسالته عن الصفراء : الصفراء قرية كثيرة النخل والمزارع وماؤها عيون كلها، وهي فوق ينبع مما يلي المدينة، وماؤها يجري إلى ينبع، وهي لجُهينة والأنصار ولبني فِهر ونَهد . (نوادر المخطوطات ٣٩٨/٢)

قبل مناقشة رواية عرام السلمي عن الصفراء لابد من مقدمة تمهد الطريق للقارئ لتتضح له الصورة التاريخية كاملة حيث أن قرية الصفراء ليست مجهولة أو خاملة الذكر بل هي من محطات طريق القوافل وأخبارها مبثوثة في كتب التواريخ والتراجم والبلدان وأهمال تلك النصوص والتشبث بنصوص عرام السلمي يثير الشك في مسلك من يصنعه .

وأقول وبالله التوفيق :

الصفراء : مؤنث أصفر وهي قرية بوادي يليل والذي يمتد من جنوب غرب المدينة حتى يفرغ في البحر عند الجار (الرايس) ويطلق عند المتأخرين ويراد به الوادي بخلاف المتقدمين ، ومدار بحثنا هاهنا تلك الحقبة حتى القرن الرابع الهجري .

والصفراء من ديار بني ضمرة من كنانة وغفار خاصة ، قبل الإسلام إلى صدره من الخلافة الراشدة وقد اقطعهم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما سيأتي ، وممن نص على سكناهم في الصفراء قبل الإسلام وبعده :

١- ابن إسحاق في السيرة حيث قال عن مسير النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر (١٦٧/٢) : ثم ارتحل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قدمها. فلما استقبل الصفراء ، وهي قرية بين جبلين سأل عن جبليهما ما اسمهما ؟ فقالو ا: يقال لأحدهما ، هذا مسلح، وللآخر هذا مخرئ ، وسأل عن أهلهما ، فقيل بنو النار وبنو حراق ، بطنان من بني غفار فكرههما رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرور بينهما .

٢- وقال ابن سعد في الطبقات (٢٣٠/٤) : وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا رهم حين أراد الخروج إلى تبوك إلى قومه يستفزهم إلى عدوهم وأمره أن يطلبهم ببلادهم فأتاهم إلى محالهم فشهد تبوك جماعة كثيرة ولم يزل أبو رهم مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة يغزو معه إذا غزا وكان له منزل ببني غفار (يقصد خطتهم بالمدينة) وكان أكثر ذلك ينزل الصفراء وغيقة وما والاها وهي أرض كنانة .

٣- ومن أعلامهم ومشاهيرهم في تلك الحقبة أيضا الصحابي الجليل آبي اللحم وكان ينزل بديار قومه بالصفراء حيث قال عنه ابن عبدالبر في استيعابه :

اسمه عبد الله بن عبد الملك على اختلاف في ذلك قد ذكرناه في العبادلة كان ممن شهد خيبر مع النبي صلى الله عليه وسلم وذكر خليفة عن الواقدي أنه كان ينزل الصفراء على ثلاثة أميال من المدينة .

٤- ومنهم أيضا الصحابي عبدالله بن طهفة على اختلاف في اسم أبيه قال عنه ابن سعد في الطبقات (١١٦/٥) :

قال محمد بن عمر : وكان عبدالله بن طهفة من أهل الصفة وكان يسكن غيقة والصفراء .

٥- ومنهم أيضا نضلة بن عمرو الغفاري قال عنه ابن الأثير في أسده :

وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم واقطعه أرضا بالصفراء وكان يسكن الحجاز بناحية العرج .

قلت : وقد بين ابن سعد ما أجمله ابن الأثير ونص على سكناه بالطلوب وهي بئر مشهورة ولها ذكر في كتب البلدان والتاريخ حيث قال : وكان ينزل الطلوب بين العرج والسقيا . (الطبقات ١١٦/٥)

ومن ذريته حكيم بن نضلة بن عمرو الغفاري كان يملك عين الخرماء بالصفراء ولعلها التي أقطعها النبي صلى الله عليه وسلم لوالده حيث أورد هذا الخبر البكري في معجمه فقال : الخَرْمَاء ممدود تأنيث أخرم : عين بالصفراء لحكيم بن نضلة الغفاري .

وقد نص الهجري على أنها اشتريت من ولده حيث قال في التعليقات والنوادر (١/٤٤) : ثم اشتريت من ولده .

وهذا النص مفترق طريق وفيه إشارة قوية على بدء التملك بالصفراء ويؤكده ما ذكره عرام السلمي في رسالته وقد تقدم قوله : وهي لجُهينة والأنصار ولبني فِهر ونَهد .

فتأمل كيف دثر خبر كنانة بالصفراء في زمن عرام وكثر أجناس الناس فيها بحيث لا يمكن الجمع بين وجود هذا التنوع القبلي بها إلا بهذا المعنى وهو : التملك .

وله شواهد لا تحصى إليك بيان بعضها :

١- تملك عبدالرحمن بن أسعد بن زرارة النجاري الخزرجي الأنصاري لينبع (النخل) وقد مر .

٢- خبر تملك سلام الأنصاري لأحد خيوف الحجاز نواحي وادي ساية وقد مر .

٣- خبر تملك ولد رافع بن خديج الحارثي الأوسي الأنصاري بنواحي حمى ضرية في القرن الثاني الهجري . قال الهجري (ص١٤١٠) :

واحتفر جوشن مولى ابن هشام حفيرة على ميلين أو ثلاثة من جفر بني الأدرم وحفرة المساحقي سماها الجوشنية ثم اشتراها منه ناس من ولد رافع ابن خديج من الأنصار .

قلت : ولرافع بن خديج الحارثي الأنصاري عقب كثير بالمدينة وبغداد في زمن ابن سعد وأما بنوه هؤلاء فقد تركوا أموالهم بعد فتنة حصلت لهم ذكرها الهجري نفسه حيث قال (١٤١١ص) :

وكان الأنصاريون أهل عمود وماشية فلما كانت الفتنة أكلتهم لصوص قيس من كلاب وفزارة فلحقوا بطيء وناسبوهم فأمنوا مدة ثم أغارت عليهم لصوص طيء فتفرقوا وتركوا البادية .

وقوله : وكان الأنصاريون بقصد ولد رافع بن خديج الذين اشتروا الجوشنية وليس جميع الأنصار حتى أن الجاسر استغرب تحول الأنصار للبادية بعد تحضرهم بل ونص على أن ذكرهم خارج مدينتهم محمول على التملك كما سيأتي وليس التمدد كما فهم الكاتب حينما قال في كتابه لمحات من تاريخ الأوس والخزرج (ص ١٤):

هذا وقد امتدت ديار بني عوف الأوسية - أهل قباء أول من نزل عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم في هجرته فالمدينة - إلى جنوب غرب المدينة لتتداخل مع مزينة ويدخل ذلك ضمن التحالف القديم بينهما .

وقال أيضا : **والنصوص السابق تؤكد بأن الأنصار الأوسيين (بني عمرو) تمددوا شرقا وجنوبا** . (وقفات مع الهمداني ص٣٥)

وقال أيضا : **النقوش الصخرية في القرن الثالث تشير إلى تمدد الأوس في النواحي الجنوبية للمدينة** . (بني عوف أهل قباء ص٩٠)

وهذا الغلط الفاحش مبناه حمل نصوص عرام السلمي على التمدد لا التملك خلافا لما عليه المحققون كالجاسر والبلادي وغيرهم .

يقول الجاسر رحمه الله :

والغريب في الأمر أن الأنصار ما كانت تمتد بلادهم خارج المدينة قبل ظهور الإسلام وما كانت لهم بادية ، وحول القرن الثالث الهجري **تملكوا** مواقع في شرقي المدينة وجنوبها خارجة عنها كما يذكر الهمداني أن منهم بادية تخالط بني سليم ووجه الغرابة أن القبائل بعد أن تتحضر لا ترجع إلى البادية في الغالب .(القطائع النبوية ٢٧)

فتأمل الفرق بين الفهمين وسيتبين لك أن الكاتب يخوض فيما لا يحسنه بل والأعجب منه أنه يستدل بكلام الجاسر والبلادي على أوهامه تلك ! والله المستعان .

٤- خبر تملك عاصم بن عمر بن الخطاب في الأكحل . أورده الحافظ ابن عساكر نقلا عن الزبيريين في تاريخه (٤٢٨/٥٩) حيث قال : وأعطى (أي مصعب بن الزبير) عاصم بن عمر عشرين ألف دينار حكمه فيها فاحتكمها فاشترى بها صدقته بالأكحل وقد كانت قبله لعبد الرحمن بن أبي بكر .

٥- خبر تملك يزيد بن عبدالله بن زمعة القرشي في وادي ستاره أورده الزبير بن بكار في أخبار قريش حيث قال (١/٤٦٧) : خرجت أم ولد يزيد بن عبدالله بن زمعة وهي أم ابنه يزيد بن يزيد بن عبدالله من ضيعة كانت لهم بأستارة على أميال من قديد فنبشت مسرفا فصلبته .

قلت : وستاره لخزاعة وقد نزلت عليهم سليم قبل الإسلام بقليل والقصة مشهورة في المنمق لابن حبيب حيث قال (٢٦١ص) :

أحدث بنو الغزالة من بني سليم ثم من بني بهز حدثا في قومهم قتلوا قتيلا ثم خرجوا فركبوا الحرة فهبطوا على أبي جليد فحالفوه وكان منزله بالستارة فطلبهم قومهم حتى جاؤهم فمنعهم ابن أبي جليد فقال : حلف أبي وأنا أعقل عنهم .

وابن أبي جليد هذا هو : عطاء بن أبي جليد الخزاعي ثم الحميري هكذا نسبه الحافظ في الإصابة .

٦- تملك ولد عثمان بن عفان رضي الله عنه في الجحفة حيث أشار لذلك الحربي في مناسكه حينما قال (١٦٩ص) : حدثني محمد بن عبدالحميد بن الصباح العثماني من أهل الجحفة . وقال عن الجحفة (٢١٥ص) : قال أبو إسحاق البكري : الجحفة لقوم من خزاعة .

وأما الأنصار المذكورون بالصفراء وأجملهم عرام السلمي في رسالته فقد فصل فيهم ابن سعد وجميعم من الأوس وهو مما يدحض شبهة توسع الخزرج غرب المدينة كما زعم الكاتب !.

١- قال ابن سعد في الطبقات ترجمة أنس بن فضالة :

فَولَد محمدُ بنُ أنَسٍ اثنين وعشرين رجلًا وخَمْسَ نسوة فانقرض منهم ثمانيةُ نفرٍ لم يُدرِكوا، وكان للباقين أعقابٌ وتوالدوا فانقرضوا فلم يبق منهم أحدٌ إلا ولد يونس بن محمد الظفرى - روى عنه محمد بن عمر الواقدى- فإنهم نزول بالصفراء .

فتأمل وضوح النص كالشمس في رابعة النهار فالواقدي (ت٢٠٧) أدرك من بقي من ولد يونس بن محمد بن أنس بن فضالة الظفري (ت١٥٥) وأخبروه بانقراضهم ومن بقي منهم من ذريته وقد حمله الكاتب على أنهم قبيلة ثم جزم بأنهم من الخزرج وهذا كله باطل وأوهى من خيط العنكبوت .

قلت : ومن ذرية يونس الظفري ، إدريس بن محمد بن يونس بن محمد بن أنس بن فضالة من شيوخ ابن زبالة (ت١٩٩)

٢- وقال ابن سعد في ترجمة عبدالله بن سهل الأوسي من النبيت (١/٤١١) :

وقد انقرض أيضا ولد عمرو بن جشم بن الحارث بن الخزرج منذ زمان طويل ، وهم أهل راتج ، إلا أن في أهل راتج قوما من غسان من ولد علبة بن جفنة خلفاؤهم آل أبي سعيد ، ولهم اليوم عقب يسكنون الصفراء بناحية المدينة ويدعون أنهم من ولد رافع بن سهل وأن عمهم عبد الله بن سهل الذي شهد بدرا .

ويتضح من هذا النص أربعة أمور :

١- انقراض بطن عمرو بن جشم أخي عبدالأشهل وهو البطن المدعى النسبة إليه ومعلوم أن ابن سعد ينقل عن كتاب نسب الأنصار للقداح الأنصاري .

٢- أنه نص على نسب المدعين وأنهم من غسان من ولد علبة بن جفنة .

٣- نص على أنهم حلفاء للأنصار .

٤- وذكر أنهم يدعون ذلك .

وأما قول بعض من تابع الكاتب : وتملك القبيلة يقتضي سكناها في الأعم الأغلب .

قلت : ويقتضي بيع أملاكها واندثارها كما بيناه بالأدلة الناصعة وليس بالظنون والتخمينات الفاسدة فليس احتمال بأولى من الآخر كيف ، وقد قامت الشواهد على بطلان احتماله وصحة ما ذهبنا إليه بالقواطع .

وإليك بيانها :

١- اندثار القبائل الأخرى المذكورة معهم بالصفراء في ذلك الوقت وهم : جهينة وفهر ونهد .

٢- الإمام الحربي في مناسكه حينما تحدث عن طريق الحج ونقل عن الثقات وبالمشاهدة لم يحتج بروايات عرام وإنما ذكرها في آخر الكتاب غير مقر بها وإنما على سبيل الحكاية حيث قال (ص٢٩٠) :

فزعم (انتبه) عبدالرحمن بن محمد بن عبدالملك الكندي قال أملى علي عرام بن الأصبغ السلمي ....إلخ

٣- وكذلك حينما مر على الصفراء نص على سكانها حيث قال : وهي للجعفريين والعثمانيين . (ص١٧٠) ووافقه الأصفهاني في بعض ما ذكره حيث قال : الصفراء واد به نخل وأهله بنو يحيد موال للعثمانيين . (بلاد العرب ص٤١٠)

وهؤلاء متأخرون عن زمن عرام ويؤرخون لأواخر القرن الثالث الهجري .

٤- أن كثيرا من الديار القريبة من الصفراء دثرت في تلك الحقبة وأهلها نزحوا عنها وحل بها آخرون منها على سبيل المثال :

١- الجحفة : ذكر الحربي في مناسكه (ص٢١٥) أنها لخزاعة وجاء بعده اليعقوبي في بلدانه (ص١٥٢) ونص على أنها لقبيلة سليم ثم استولت عليها قبيلة زبيد من حرب ونحت سليم جنوبا كما ذكر ابن فضل الله في مسالكه (٢٠٤/٤) .

٢- كتانة : قال الأصفهاني في بلاد العرب (ص٤١٧) : كانت كتانة لبني جعفر بن إبراهيم وهي اليوم لبني أبي مريم وهي بين الصفراء وبين الأثيل وهي عين .

٣- ينبع وقد تقدمت .

٤- نص البلخي على استيلاء قبيلة حرب على ودان والفرع والسائرة في أواخر القرن الثالث وهو أشهر من إيراده هاهنا وقد مر .

٥- كلام ابن سعيد عن اندثار كنانة من ودان ونواحيها حيث قال : وقد دثرت كنانة من تلك الجهات وبها الآن العلويون وبنو حرب من زبيد من اليمن وقد مر .

والنصوص كثيرة ولا تخفى على المشتغلين بالبلدانيات والأنساب كالجاسر والبلادي رحمهما الله لذلك لم يقعوا في مثل هذه الزلة الشنيعة كغيرهم .

وقد استدرك البلادي على رواية عرام السلمي بكلام رصين وتحقيق متين نورده بحرفه حيث قال في قلب الحجاز (١٤٤ص) : ولكن رواية عرام فيها عدة أخطاء كمعظم رواياته عن الحجاز أولا : قوله فوق ينبع هذا خطأ لآن وادي الصفراء يقع جنوب ينبع يحاذيه في المسير والصفراء أطول ثانيا : قوله يجري إلى ينبع وهو خطأ أيضا إذ أن وادي الصفراء يصب في البحر على قرابة مائة كيل من مصب ينبع جنوبا ثالثا : قوله : وهي لجهينة والأنصار . والمعروف أن وادي الصفراء كان في بداية الإسلام لبني غفار من كنانة ولكن لا يستبعد أن تكون الأنصار وجهينة قد تملكت فيه بعد الإسلام .... إلح

وللبلادي كلام أصرح من هذا في معجم معالم الحجاز حيث قال : وليست هذه ديار الأنصار .

وأما خبر الأصفهاني في كتاب الأغاني (٧٥/١٦) الذي قال فيه : قطار ضخم كثير الثقل يهوي قادم من المدينة حتى نزلوا بجانب الروحاء الغربي بيننا وبينهم الوادي وإذا هم من الأنصار .

فهذا دليل عليه لا له لأمور :

١- لأنه يثبت احتفاظهم بأنسابهم حتى ذلك التاريخ (أي الأنصاري) وليس كما ادعى الكاتب ومقلدوه أنهم تخلوا عنه .

٢- أنه يؤكد بقاءهم بالمدينة وهو ما يوافق الأحاديث فهي لم تنص على خلوها منهم مطلقا .

٣- أن واد الصفراء ليس من ديارهم لأنهم عبروه في طريقهم .

وبهذا يختتم الكلام على نصوص عرام السلمي التي أجملت الكلام عن سكنى الأنصار في بوادي الحجاز وخيوفه وبينا أن العلماء المشتغلين بالبلدان كالجاسر والبلادي قد حملوا هذه النصوص على التملك وليس التمدد وذلك بناء على استقراء لنصوص المتقدمين وضربنا أمثلة لذلك بوادي الصفراء فلا عذر للكتاب بعد هذا .

الفصل الثامن :

مناقشة السرد التاريخي لخروج الأنصار لأودية الحجاز.

الفصل الثامن : مناقشة السرد التاريخي لخروج الأنصار لأودية الحجاز .

تقدم معنا استدلال الكاتب بالأدلة النقلية على خروج الأنصار لأودية الحجاز وبواديه وفصلنا فيها القول وبينا وهمه في ذلك وغلط تأويله للحديث النبوي وكذلك تفسيره لنصوص عرام السلمي وحملها على التمدد خلافا لما عليه أهل التحقيق والاستقراء بأنها محمولة على التملك .

وفي هذا الفصل سنناقش الأدلة العقلية والسرد التاريخي الذي زعمه وبنى عليه أوهامه في خروج الأنصار إلى بوادي الحجاز وأوديته لتكوين تحالفات قبلية كما ذكر في كتابه (٦٨ص) حيث قال :

وقبيلة حرب الحجازية الحالية هي تكتل من قبائل المدينة القديمة ومزينة وأسلم وأخوتهم (مخلف) وزبيد المذحجية وبعض القرشيين والكنانيين .

وستكون المناقشة من خلال مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : مناقشة أسباب خروج الأنصار من المدينة .

المبحث الثاني : تاريخ خروج الأنصار لأودية الحجاز لتكوين تحالفاتهم القبلية .

المبحث الأول : مناقشة أسباب خروج الأنصار من المدينة

قال الكاتب في كتابه الوقفات (ص٢٩) :

وكان للأوس والخزرج أدوارا كبيرة في نصرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم تم تهميشهم من قبل الدولة الأموية والعباسية فأعادوا رسم تحالفاتهم من جديد وأصبحت أخبارهم بعيدة عن رصد المؤرخين الذين يبحثون عن المسمى الديني .

ومعنى قوله : فأعادوا رسم تحالفاتهم من جديد ! : أي رجعوا لجاهليتهم ولكن صاغها بلفظ مهذب وقد زل بها لسانه وصرح بها في موضع آخر من كتابه حيث قال (ص٣٦) :

وبسبب بعد مركز الدولة المسيطرة على الحجاز عن المدينة عادت تلك القبائل إلى تحالفاتها و أوضاعها القديمة .

وقال :

وتمددهم جنوبا (يقصد تمدد الأوس من المدينة حتى واد الفرع) كان بناء على تحالفاتهم في الجاهلية .

وقد استدل لهذا المعنى بمؤرخين متأخرين بينهما وبين تلك الحقبة مفاوز ووهاد ، وهما الجاسر وأيوب صبري باشا رحمهما الله حيث قال في كتابه بنو عوف أهل قباء (ص٤٥) :

قال الجاسر وتتوالى السنوات والأحقاب فيخيّم على العالم الإسلامي سحب كثيفة من الجهل تكاد تخفي معالم الحنيفية السمحة .

وقال الكاتب في نفس المصدر أيضا (ص٤٦) :

قال الجاسر عن تلك الأيام : وهذه الأيام أشبه ما تكون بأيام الجاهلية بل إنها امتداد لتلك الأيام .

وقال أيضا في نفس المصدر (ص٤٦) :

قال أيوب صبري باشا : بعد انقراض الدولة العباسية يا أسفاه وعادوا إلى أحوالهم الذميمة وتخلوا عن التعامل بأحكام الشريعة .

فهذه هي نظريته التي قدمها بين يدي سرده التاريخي لإثبات خروج الأنصار من المدينة إلى بوادي الحجاز وأوديته لتكوين حسب زعمه ! تكتل حربي مكون من الأوس والخزرج ومزينة وأسلم واخوتهم ملكان ومالك وزبيد المذحجية وبعض الكنانيين والقرشيين . (بنو عوف أهل قباء ص ٤٦)

ومعلوم أن النظريات كي يفسر بها النصوص يجب على الباحث أن يثبتها أولا ويدلل عليها بالحجة ويبرهنها بالأمثلة وإلا فستولد ميتة !.

وهذه النظرية التي زعم الكاتب تأصيلها ، قد ولدت ميتة نسأل الله العافية والسلامة وكفنت بأثواب البطلان عقلا ونقلا بل ولن نبعد كثيرا حيث سنبين بطلانها من كلامه ونبرهن على تناقضه من أقواله ونثبت قصوره في فهم النصوص التي استدل بها واستند عليها فضلا عن الربط بينها ليثبت ذلك الزعم .

وأقول في بيان ذلك :

أولا // استدلاله بكلام الجاسر وأيوب صبري باشا على ذلك الزعم باطل ولايصح لأنهما متأخران وأقوالهما ليست بحجة في ذلك ، وإنما الحجة في قول المعاصر أو من يسند إليه ، فعلى من يستدل بأقوالهم أن يستدل لها أولا قبل الاستدلال بها وهو أصل مقرر عند أهل العلم في كل فن .

ثم لو سلمنا بصحة ما ذهبا إليه تنزلا معه !

فإن أقوالهما مبتورة ، وعن سياقها مقصورة ، ووظفت في غير مرادهما .

فالجاسر : يتحدث عن بادية جزيرة العرب وليس حواضرها (مكة والمدينة) وقد أورد الكاتب كلام الجاسر صريحا في ذلك وربما لم يتفطن له مما يدل على تناقضه كما أسلفت حيث قال الكاتب في كتاب بني عوف (٣١ص) :

قال الجاسر : وفي أول القرن الثالث الهجري حيث بدأ الضعف في الخلافة العباسية وانفصلت عنها أقاليم في جنوب الجزيرة وشرقها وضعفت سيطرتها في داخل البلاد حتى أختل الأمن عادت الحالة في جزيرة العرب إلى ما كانت عليه قبل ظهور الإسلام فانقطع ذلك الاختلاط واقتصرت الرحلات على زيارات المدينتين الكريمتين مكة والمدينة في موسم الحج مع قوافله التي تسير بحماية الدولة في أوقات قصيرة محدودة لهذا كان من الصعب الاتصال بأبناء العرب الأقحاح لتلقي مالديهم من علوم ومعارف ومعرفة عاداتهم وأخلاقهم فاقتصر الأمر في ذلك على النقل عمن يفد منهم إلى المدن .

فبين رحمه الله أن رحلات العلماء اقتصرت على المدينتين الكريمتين مكة والمدينة فاستثناهما من تلك الحالة .

وكذلك في مقدمته لكتاب التعليقات والنوادر وهو عين المصدر الذي نقل عنه الكاتب أحد نصوصه السابقة بين رحمه الله أن المدينة لا يشملها ذلك التقرير حيث قال الجاسر (٢٦/١) :

المدينة في عهد الهجري : من الناحية الإدارية ، حين ضعف شأن الخلافة العباسية انفصلت عنها أكثر أقطار الجزيرة كاليمن وعمان والبحرين واضطرب الأمن فيما بين هذه الأقطار بحيث أصبحت الحياة بما يسودها من فوضى وشقاق أشبه ما تكون في العهد الجاهلي أما الحجاز فقد بقي من نفوذ الخلافة فيه ماله صلة بطريق الحج وولاية الحرمين من حيث الحفظ والحراسة وإقامة الدولة ولكنها كانت ضعيفة ولم تستمر... ثم ذكر بعض الفتن السياسية في المدينة إلى أن قال (٣٣/١) :

أما من الناحية الاجتماعية (أي المدينة) فقد كانت أكثر انفتاحا واتصالا بما حولها من الجزيرة .... إلى أن قال :

ولكون هذه البلدة الطاهرة مركزا من مراكز العلم منذ القدم اجتذبت العديد من العلماء في كل زمان ومن كل مكان للإقامة فيها ...الخ

فكيف تكون مركزا للعلم والعلماء في كل زمان ثم يزعم بأنهم رجعوا لجاهليتهم !!

فتأمل رحمك الله في طريقة الكاتب ومنهجه في الاستدلال بنصوص العلماء والمؤرخين !.

فيعمد إلى بتر النص أولا ثم يحرفه عن معناه وسياقه ثم يوظفه لمراد مخالف لمراد واضعه ثم يزعم بعد ذلك تحقيق التاريخ وتصفيته مما دُس فيه وكشف أباطيل العابثين به وكأنه يصف نفسه نسأل الله العافية !

وأما نص أيوب صبري باشا فصنيع الكاتب به ليس بأسوأ مما صنعه في نص الجاسر فقد قام ببتره أيضا وتوظيفه على نقيض مراد قائله .

فالمؤرخ أيوب صبري باشا في كتابه مرآة جزيرة العرب (ص٣٩) يتحدث في فصل عقده عن أحوال قبائل العرب في الجاهلية والإسلام حيث قسمهم إلى قسمين :

١- أهل مدر : وهم أهل المدن والحاضرة .

٢- أهل وبر : وهم أهل البادية والترحال .

وهو فصل طويل ليس بالوسع اختصاره فليرجع إليه ، وكلامه الذي بتره الكاتب واستشهد به كان عن القسم الثاني من العرب وهم : أهل الوبر وليس عن أهل المدن والحاضرة .

فالمدينة عصية عليك أيها المتوهم وستبقى كذلك أبد الدهر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ولسان حال من يريد العبث بتاريخها وأهلها قد صدق فيه قول الأول :

كناطح صخرة يوما ليوهنها

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

قال الشيخ محمد الأمين العلوي الشافعي في الكوكب الوهاج (١٥/١٤٤) نقلا عن القرطبي :

وقد قضى الله تعالى بأن مكة والمدينة لا تخلوان من أهل العلم والفضل والدين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ثانيا // وأما قوله : ثم تم تهميشهم من قبل الدولة الأموية والعباسية .

وهذا بطلانه أظهر من طلوع الشمس كل يوم من مشرقها وكما ذكرت آنفا بأننا لن نبعد كثيرا في الرد عليه وإنما سنبطله من كلامه هو ، وسنجعله يثبت بقلمه الذي خط به تلك الأوهام تناقضه واضطرابه !.

يقول الكاتب في كتابه الوقفات (٣٢ص) :

وفي الأعوام (٨٨-٨٩-٩١-٩٢-٩٣) هجرية كانت في بني محمد بن عمرو بن حزم أمارة وقضاء المدينة والحج في خلال العهد الأموي ولم تجتمع لأحد غيرهم من الأوس والخزرج .

فتأمل في تناقضه واضطرابه وتغليط نفسه ! ثم يدعي أنه سيحقق ويمحص !

ويقول الكاتب (٣٣ص) :

وفي سنة ٩٣ هجرية استخلف الوليد على المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ثم ولاه سليمان بن عبدالملك مرة أخرى في سنة ٩٦ هجرية .

قلت : وهذا يظهر تهميشهم وتحامل الأمويين عليهم !.

ويقول الكاتب (٣٣ص) :

وفي سنة ١٦١ هجرية أمر الخليفة العباسي المهدي أيام مروره بالمدينة لأداء فريضة الحج بإثبات خمسمائة رجل من الأنصار يكونوا معه حرسا له مما يدل على الوفرة العددية لأولئك القوم .

هذا ما فهمه الكاتب من النص ! وفرة عددهم !.

قلت : بل تفيد حظوتهم عنده وثقته فيهم وجعلهم حاشيته وخاصته وليس كما زعم المتوهم أنه تم تهميشهم من قبل الأمويين والعباسيين .

ويقول الكاتب (ص٣٤) :

وعند قدوم الخليفة المهدي المدينة منصرفا من الحج أمر بالزيادة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فكان أحد من ولي بالبناء عبدالله بن موسى الخطمي من الأنصار .

فكل هذه النصوص التي أوردها على مكانة الأوس والخزرج (الأنصار) عند خلفاء الدولتين الأموية والعباسية أفاد منها تهميشهم ! ولست أدري لعمر الله ما الحظوة عنده ؟!

وقد نقلتها من كتابه الوقفات فقط دون بقية كتبه لنبين بطلان قوله بنقله ، ونثبت تناقضه بما خطه بأنامله .

فهذه نظرية الكاتب و طريقته ، يلقي بالأحكام جزافا ويؤرخ بما يجول بخاطره وذهنه ، فلا دليل وبرهان يرشده ولا حجة يستند عليها فتعضده ، وأما النصوص التاريخية والنسبية ، فإن كانت تعارض أحكامه وأوهامه فله معها ثلاثة أحوال :

١ - فإما أن يتجاهلها ويمر عليها مرور الكرام .

٢- أو يحرف معناها بالتأويلات الفاسدة مع وضوحها وظهورها .

٣- أو يبترها من سياقها ثم يؤلف بينها لتخدم أوهامه وأغاليطه .

ثالثا // وأما قوله : فأعادوا رسم تحالفاتهم من جديد .

فهذه هي النتيجة التي خلص إليها من تلك المقدمات الواهية وسينطلق منها :

١- للطعن في الهمداني .

٢- والتشكيك في أخباره النسبية والتاريخية عن قبيلة حرب .

٣- و إحداث قول لم يقل به أحد من المتقدمين قبله في نسب قبيلة حرب حيث جعلها أحلافا من بطون شتى كما قرره في غير موضع من كتبه .

وهي نتيجة باطلة لبطلان وفساد المقدمات التي بنى عليها وهي :

١- قوله : تم تهميشهم من قبل الدولة الأموية والعباسية .

٢- ورجوعهم لجاهليتهم وتحالفاتهم القديمة .

وقد ناقشناها ولله الحمد آنفا وبينا بطلانها من قوله وأوضحنا بتره لنصوص المؤرخين واستدلاله بها على غير مرادهما .

المبحث الثاني : تاريخ خروج الأنصار لأودية الحجاز لتكوين تحالفاتهم القبلية .

وبعد أن ناقشنا مزاعم الكاتب على خروج الأنصار لبوادي الحجاز وأوديته وأدلته على ذلك بقي أمر وهو :

تاريخ ذلك الخروج وبداية تكوين التكتل الحربي (كما زعم !) حيث قال (٣٨ص) في لمحات من تاريخ الأوس والخزرج :

وعندما بدأ جيل التابعين في النصف الثاني من القرن الأول تبدل اليسر بالعسر وصار عامة الناس إلى فقر حيث انقطع فيه العطا السنوي ونشأ جيل من الناس لا قدرة لهم على العمل وأخذ أهل المدينة من العرب يتناقصون (داخل حدود الحرم) وتزايد عدد الموالي والعبيد والمنقطعون إلى الجوار... وانحسر العرب إلى البادية وعندما جاء القرن الثالث أصبح العرب غرباء على سكان المدينة واحتاجوا إلى ما بأيدي أهل المدينة وبدأ الصراع بين أهل المدينة وبين أهل البادية حتى دعت الحاجة إلى إقامة سور لحماية أهل المدينة.

وأقول وبالله التوفيق :

هذا النص اقتبسه الكاتب من مؤرخ معاصر وهو : محمد حسن شراب في كتابه المدينة النبوية وقد أوردناه هاهنا من كتابه اللمحات لأنه في الوقفات لم ينقله بأكمله وإنما عمد إلي تقطيعه ، والمفترض مناقشة صاحب النص الأصلي ولكن لأن الكاتب أقره على قوله واستشهد به فسيلحقه منها نصيب .

فقوله : وعندما بدأ جيل التابعين في النصف الثاني من القرن الأول تبدل اليسر بالعسر وصار عامة الناس إلى فقر حيث انقطع فيه العطا السنوي ونشأ جيل من الناس لا قدرة لهم على العمل .

قلت : هذا وصف أهل المدينة من أبناء المهاجرين والأنصار ومن جاورهم فيها عند الكاتب !!.

لا قدرة لهم على العمل ! : أي عاجزون عن الكسب والمعاش ، بل وصفهم بما هو أقذع من ذلك حيث قال في كتاب بني عوف أهل قباء (ص٢٥٥) :

كانت وقعة طالب الحق الخارجي بقديد مع أهل المدينة سنة ١٣٠ هجرية ومعظم المشاركين في قتال الخارجي كانوا من المترفين وليسوا من أصحاب الحرب .

مترفون وليسوا من أصحاب الحرب ! والحال أن عامتهم تحول إلى فقر ، وتبدل اليسر بالعسر !!

تناقض واضطراب في سطرين فقط ! فكيف لو فتشنا في جميع كتبه ، والأدهى والأمر أنه يصف كتبه : **بأنها لاقت نجاحا كبيرا في الأوساط البحثية وجاءت للمساهمة في الحفاظ على هوية الحجاز والتعريف بتاريخ طيبة الطيبة** (مقدمة بني عوف أهل قباء) .

وسبب هذا الاضطراب والتناقض أنه أوتي من قبل مصدره في هذا التحليل الواهي وهو : المؤرخ محمد حسن شراب ، والذي بدوره توهم ذلك التحليل ، فبنى الكاتب وهمه على ذلك الوهم فتراكمت ظلمات بعضها فوق بعض ، فبالضرورة ستؤدي إلى نتيجة مغلوطة .

ولا شك أن المؤرخ محمد حسن شراب لم يوفق في ما ذهب إليه وهو مردود عليه جملة وتفصيلا ومن أقوال المؤرخ نفسه حيث قال في كتابه الآنف (٢/٤٤) :

وقد اتسعت المدينة فيما بعد ووصلت في النصف الثاني من القرن الأول إلى أقصى اتساع لها حتى صارت مساحتها لاتقل عن خمسة عشر كيلا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب مثل هذا الاتساع .

فليت شعري كيف حصل الاتساع مع العسر ، والصيرورة إلى فقر !!

وأما قول الكاتب نقلا عن محمد شراب : وأخذ أهل المدينة من العرب يتناقصون (داخل حدود الحرم) وتزايد عدد الموالي والعبيد والمنقطعون إلى الجوار .

وفي كتابه الوقفات (ص٣١) قال :

(داخل سور المدينة) بدلا من حدود الحرم !.

قلت : فبأي الشرحين نعتد ونجزم ؟!

وسواء كان المترجح عنده داخل حدود الحرم أم داخل سور المدينة فقوله باطل ، إذ لا دليل عليه ، ومصدره على هذا التحليل مؤرخ معاصر ، فيجب عليه أن يستدل له قبل أن يستدل به وإلا فلن يسلم له .

وأما المؤرخ محمد شراب فقد قصّر في فهم النص الذي استقى منه ذلك الاستنتاج وهو خبر رواه ابن شبة عن سوق المدينة وليس عن عمومها .

قال ابن شبة في أخبار المدينة (ص٧٤٨) :

حدثنا الهيثم بن خارجة قال، حدثنا المعافى بن عمران، عن المغيرة بن زياد الموصلي، عن عدي بن عدي، عن ابن عم له ، عن أبي عدي – وكانت له صحبة – قال: كنا جلوسا في المسجد فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقلنا أين تنطلق يا أمير المؤمنين ؟ قال: أنطلق إلى السوق ، أنظر إليها، فأخذ درته فانطلق ، وقعدنا ننتظره ، فلما رجع قلنا : كيف رأيت يا أمير المؤمنين ؟ قال: رأيت العبيد والموالي جل أهلها وما بها من العرب إلا قليلا – وكأنه ساءه ذلك – فقلنا : يا أمير المؤمنين قد أغنانا الله عنها بالفئ، ونكره أن نركب الدناءة ، وتكفينا موالينا وغلماننا ، قال : والله لئن تركتموهم وإياها ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم .

فعمر رضي الله عنه يتحدث عن السوق وغلبة الموالي والعبيد عليه بينما المؤرخ شراب عممه على المدينة بأكملها ثم طار به الكاتب فرحا فاستله منه واستشهد به قاطعا وكأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه !.

وسبب توهم المؤرخ شراب نص أورده ابن الأثير عن سور المدينة حيث قال شراب (٢/٤٢) :

وقال ابن الأثير : رأيت بالمدينة إنسانا يصلي الجمعة فلما فرغ ترحم على جمال الدين ودعا له فسألناه عن سبب ذلك فقال : يجب على كل مسلم بالمدينة أن يدعو له لأننا كنا في ضر وضيق ونكد عيش مع العرب ....إلخ

فقال شراب مستنتجا : فانظر إلي قوله مع العرب وهذا يوحي أنه ليس في المدينة عرب في ذلك الوقت .

قلت : ولعمر الله شر البلية ما يضحك إن كان هذا فهمه عفا الله عنه !!.

لذلك قال الكاتب نقلا عن شراب :

وانحسر العرب إلى البادية !.

هذه هي نتيجة تلك المقدمات وإنما أراد الكاتب بهذه الجملة إثبات خروجهم لأودية الحجاز وبواديه ، وأنه ليس أول من قال به ، وهي نتيجة مضحكة فضلا عن ظهور بطلانها ، توهمها المؤرخ شراب من نص ابن الأثير فاستوحى منه أن ليس بالمدينة عرب في ذلك الحين ، إذن أين ذهب العرب ؟!

فقال : وانحسر العرب إلى البادية ! وهذا كله باطل قطعا .

وقد أجاب المؤرخ د.فايز البدراني عن هذا السؤال في رسالته قلة الأنصار في الأحاديث والآثار جوابا محررا محققا بما يغني ويشفي فليرجع إليه حيث ليس بالوسع اختصاره هاهنا ولكن نظرا لأن أصل دراستنا تختلف عن مادة رسالة البدراني فسنستشهد على بقاء الأنصار في المدينة في القرن الثالث الهجري من أقوال الكاتب فهو أوقع في الحجة وأثبت عند المحجة .

يقول الكاتب في الوقفات (ص٣٦) :

هذا وقد أورد الإمام الحربي من أهل القرن الثالث وجود منازل للأنصار في المدينة عند ذكر أرباع المدينة وبقيع الغرفد . ثم استدرك على نفسه لتوهمه الآنف فقال : **وتلك بقية لم تلحق بعد بمن قد وصل إلى الفرع والصفراء .**

فهذا إقراره بخط يده ببقاء الأنصار بالمدينة في القرن الثالث ونقله عن مؤرخين معاصرين لما دونوه كالحربي ، بخلاف المعاصرين المتوهمين والذين قصرت بهم أفهامهم فتوهموا خلوها من العرب فاحتج الكاتب بأقوالهم فظهر لكل ذي لب اضطرابه وتناقضه وضعف حجته وبضاعته .

الفصل التاسع :

مناقشة نقوله في نقد لسان اليمن أبي محمد الهمداني .

المبحث الأول : ترجمة الهمداني بين الإجحاف والإنصاف

ترجم الكاتب للهمداني ترجمة مجحفة ، لم يسلك فيها طريق الإنصاف ولا منهج المتقدمين من الأسلاف ، فلم يدع ما يفيد اللمز أو يثير الشك والريب إلا اقتبسه وألصقه .

فقال (ص٤٥) :

اسمه : الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داوود بن سليمان الهمداني .

وقد قصر الكاتب في سياق عمود نسب الهمداني واستيفائه من مصدره ولكن سنكفيه المؤونة والعناء ، وسنكشف ما لف صنيعه من الخفاء .

قال صاعد في طبقات الأمم (ص٥٨) :

أبو محمد الهمداني المعروف بابن ذي الدمينة أحد أشراف العرب وهو الحسين بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داوود بن سليمان المعروف بابن الدمينة ابن عمرو بن الحرث بن منقذ بن الوليد بن الأزهر بن عمر بن طارق بن أهتم بن قيس بن ربيعة بن عهد بن عليان بن مرة وهو أرحب بن الدعام بن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن فيكل (بكيل) بن جشم بن حاشد بن نوف بن همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشخب (يشجب) بن يعرب بن قحطان .

وقال : استخرجت نسبته من كتابه المعروف بالإكليل المؤلف في أنساب حمير وأيام ملوكها وهو كتاب عظيم الفائدة .

وقال ابن فهد القرشي في الدر الكمين (١/٦٧٨) :

الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داوود بن سليمان ذي الدمنة الشاعر بن عمرو بن الحارث بن منقذ أبي حنش بن الوليد بن الأزهر بن الأكبر بن عمر بن طارق بن أدهم بن قيس بن ربيعة بن عبيد بن عليان بن أرحب - وهو منبه بن الدعام الأصغر - بن مالك الأصغر بن ربيعة بن الدعام الأكبر بن معاوية بن الصعب بن دومان بن بكيل بن حشم بن حيران بن نوف بن همدان الهمداني .

وقال :

هكذا ساق نسبه محمد بن الحسن الكلاعي (ت٤٠٤) .

وقد تقصد الكاتب هذا التقصير ليظهر من عمود نسبه أسماء أنبياء بني إسرائيل فقط ، ليصل بذلك للطعن في أصل الهمداني ونسبه ، لذلك نراه يقتص من كلام المؤرخين ما يناسب مقصده حيث قال الكاتب (ص ٤٦) :

قال الجاسر : ويرى الباحث بين أسماء آباء الهمداني أسماء لم يعتد البدو بها واستعمالها مثل يوسف ويعقوب إذا تركنا كلمة (ابن الحائك) . قال أحمد الشامي : ولا أدري ماهو مغزى كلام البحاثة الروسي (كراتشوفشكي) عن أسماء آباء الهمداني واستغرابه أن يكونوا يوسف ويعقوب ؟ وهل ظن أنها غير يمنية واستغرابه أنه كان يتاجر بالذهب وعنايته وأهله بالصناعات ؟ وأن ذلك يلفت النظر ؟ هل أراد أن يشكك في يمنية لسان اليمن أم ماذا ؟

ثم عقب الكاتب على كلامهم فقال (ص٤٧) :

والمعروف أن منطقة ريدة وما حولها وفي محافظة صعدة هي مناطق يسكنها اليهود .... إلى أن قال :

قال الباحث (يقصد نفسه) : لا شك أن أسماء أسرته ومهنهم وعلاقتهم بالذهب والصناعة وبعض تنقلاتهم كل ذلك يوحي إلى أصولهم ففي اليمن الكثير من الكيانات الغير عربية من أعاجم وفرس ويهود وأحباش وغيرها فقد يكون دخلت هذه الأسرة في تلك القبائل بما تملكه من مقومات مهنية أو لتنفيذ أجندات .

هكذا يتهوك الكاتب في أعراض العلماء وأنسابهم بيُحتمل وقد يكون !.

ويعرض عن النصوص الصريحة الظاهرة كالشمس في رابعة النهار والتي تبين نسب الهمداني بعمود نسب متصل وينقله العلماء جيلا بعد جيل من المغرب والمشرق ، وقد اشتهر أمره باليمن ونقل عنه الكلاعي (ت٤٠٤) وأثنى على كتبه ، والذي يعد من أقران تلاميذ الهمداني ، هذا إن لم يكن أدرك حياته !.

فكيف يفوتهم هذا ويدركه الكاتب بعد ألف عام ؟! هذا هو العجب العجاب !

بل إن الهمداني في زمانه كانت تعرفه سلاطين اليمن وولاة مخاليفها وهو في زمانه أشهر من نار على علم ودارت بينه وبين بعض خصومه مقارعات ونقائض شعرية ولن يجدوا أقذع مما حاول الكاتب إلصاقه به ! فهل وجد شيئا من ذلك لنصرة قوله ؟!

يقول صاعد في طبقاته (ص٤٥) : ولا أعلم أحدا **من صميم العرب** شهر به (أي علم الفلسفة) إلا أبا يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي وأبا محمد الحسن الهمداني .

وقد مر معنا عند سياق عمود نسب الهمداني قوله : **أحد أشراف العرب .**

وأما ما نقله عن الجاسر فهو استغراب لا يراد به التشكيك في أصله كما فهمه الكاتب وإنما أراد التأكيد على ترك أسرته للبداوة ، ولو سلمنا له بذلك فهو استغراب لا حجة فيه للشك في نسب الهمداني لأن هذه الأسماء أصبحت إسلامية منتشرة في تلك الفترة إلى يوم الناس هذا بخلاف لو وجدت في آبائه ما قبل الإسلام فقد يكون له وجه ، ودونك كتب التراجم والرجال التي صنفت قبل أن يولد الهمداني كتاريخ البخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرهم .

ويكفي مثالا لذلك ما ذكره صاعد مقرونا بالهمداني آنفا حيث قال : أبا يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي ! فهل سيطعن الكاتب فيه أيضا ؟!

وأما ما نقله عن الشامي من استغراب المؤرخ الروسي كراتشوفسكي فهو أضعف من سابقه ، حيث أن الشامي فهم من كلام الجاسر أن ذلك الاستغراب نشأ من المؤرخ الروسي كراتشوفسكي ثم نقله عنه الجاسر ، والصحيح أن تلك الاستنتاجات من كلام الجاسر رحمه الله ساقها ليدلل على ترك أسرة الهمداني للبداوة في زمن متقدم ، وقد يعذر الشامي بعدم اطلاعه على كتاب المؤرخ الروسي ، وأما الكاتب فلا عذر له ، إذ أن صنيعه البتر والتلفيق بين النصوص عفا الله عنا وعنه .

المبحث الثاني : نقد الكاتب لمصادر الهمداني .

ثم قال الكاتب (ص٤٨) :

العجيب أنه لا يكاد يعرف أي سيرة واضحة لأحد من شيوخه ؟ وفي الإكليل يذكر أنه روى تفرعات خولان الحجازية (كما يدعي) عن المحابي المجهول اسمه ونسبه وعلمه !.

فظن بتقصيره أن معارف الناس لا تجاوز معارفه فسهل عليه الطعن في العلماء عندئذ حتى قال عن الأكوع (ص٤٨) :

وتلك محاولة عبثية من محقق الإكليل لإيجاد مخرج للتعريف بالمخائي أو المحابي لكنه لم يصل إلى تعريف مقنع وواضح للتعريف بهذا الراوي .

فهذه الجرأة بالتساهل في الطعن في نسب الهمداني وديانته ثم حديثه باستعلاء ووصفه العلماء والمؤرخين بالعبث في التراث والتساهل في تحقيقه وهو لم يستطع معرفة المحابي الذي روى عنه الهمداني ولم يكلف نفسه العناء بالبحث عنه على الأقل خدمة لمن يقرؤون له !.

إن جهالة عين الراوي وحاله يشترط رفعها عند نقل الحديث النبوي لا في التواريخ والحوادث والأنساب ، وهذه كتب التاريخ والتراجم والسير حافلة بهذا ، كقولهم : وحدثني من لا اتهم . وقولهم : حدثني الثقة أو من أثق به .

وإبهام الرواة في مثل هذه الظروف تتعدد أغراضها ، فينبغي حمل المؤلف على أحسن المحامل في ذلك ، ثم ينظر في الخبر عن ذلك المبهم فإن كان فيه مخالفة لمن هو أوثق أو أكثر دفع قوله بأدب ولطف ووفق الضوابط المتبعة عند أهل الصنعة ، لا بالهوى والتخرص وسوء الأدب كما يفعله بعض المعاصرين هدانا الله وإياهم للصواب .

وهذا أصل مقرر يعلمه كل أحد فلا حاجة للاستشهاد له ، وأما لو أخذنا بطريقة الكاتب فلن يسلم له كتاب ليستدل به ويعول عليه ، ولبطلت شواهد الكتب التي استند عليها قبل الكتب التي انبعث لنقدها .

فالكلبي هشام على سبيل المثال اتهم بالكذب وهو وصف أشنع من الجهالة ومع ذلك استشهد العلماء بأقواله في النسب والتاريخ وردوا مروياته في الحديث ومثله الواقدي وابن زبالة وغيرهم كثير .

المبحث الثالث : التشكيك في مذهب الهمداني .

قال الكاتب (ص٤٩) :

وقد لف الغموض كثير من جوانب حياته !! فرغم شهرته الكبيرة فليس من المنطق عدم وجود أي ذكر له بين العلماء في طبقات الشافعية و لا الحنابلة ولا المالكية و لا الحنفية !!. فظل هذا الغموض يلف مذهبه حتى فني !.

وهذا الذي ذكره الكاتب يدعو للتندر ! ولا أقول ذلك ساخرا منه معاذ الله ولكن الكاتب لا يفرق بين طبقات المؤلفين ، فالهمداني عنده من الفقهاء أو الأصوليين !.

ولست أدري فربما أيضا من الرواة والمحدثين !.

والكاتب يعلم يقينا أن الهمداني لا يصنف ضمن الفقهاء ولا المحدثين حتى يبحث عن ترجمته في طبقاتهم ، وقد أعرض كل الإعراض عن مظان ترجمته وموارد سيرته والتي سطرها العلماء في كتب تراجم الأدباء والشعراء والمؤلفين والنحاة والنسابين ومن ذلك :

١- صاعد في طبقات الأمم وقد تقدم شيئ من نقوله .

٢- القفطي أيضا في كتابه إخبار العلماء بأخبار الحكماء .

وقال فيه (ص ١٢٦) :

وهذا الرجل أفضل من ظهر ببلاد اليمن وقد ذكرت قطعة من خبره وشعره في كتاب النحاة لأنه كان من أهل اللغة .

٣- القفطي أيضا في كتابه إنباه الرواة على أنباء النحاة .

٤- الحموي في كتابه معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .

وقال فيه (ص٨١١) : وكان قد صحب أعلام أهل زمانه .

٥- السيوطي في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة وقال فيه (ص ١/٥٣١) :

وكان نادرة زمانه في النحو واللغة والأخبار والطب .

٦- بكر أبو زيد في كتابه طبقات النسابين .

وغيرهم كثير أعرضنا عنهم خشية الإطالة .

ثم قال الكاتب (ص٤٩) :

ومع ذلك فقد ورد ذكره في طبقات الزيدية فقال عنه شرف الدين في شرح مقدمة الأثمار : ومن الناس من يتوهم أنه (أي الهمداني) من الإسماعيلية العبيدية وليس كذلك .

قلت :

١- استدلاله على تشيع الهمداني بكتب أحد أئمة الزيدية وهو : شرف الدين ، يدل على تناقض الكاتب في أصوله التي بنى عليها نقده للهمداني ، حيث أن الكاتب شنع على الهمداني واتهمه في أمانته العلمية ووصفه بالكذب مبررا ذلك بمذهبه !. ثم نراه يستدل ويعول في بحثه عليهم !.

٢- قصر الكاتب في فهم كلام شرف الدين واستدل به على نقيض مراده ، فشرف الدين ينفي نسبة الهمداني للتشيع بينما الكاتب يثبت له التشيع بذلك النفي وهذا عجيب جدا ! وسيأتي كلام شرف الدين في المبحث القادم مفصلا .

ثم قال الكاتب (ص٤٩) : **لكن أحمد بن محمد الشامي له رأي آخر في ذلك حيث قال** : .... ثم ذكر نقول الشامي التي تفيد تشيع الهمداني .

قلت :

مدار أقوال الكاتب في مذهب الهمداني ومنتهى معارفه التي قررها كان اعتماده في ذلك على أحمد الشامي ، والشامي هذا معاصر، وله رأي في مذهب الهمداني حرره في كتابه جناية الأكوع على ذخائر الهمداني وتوصل أنه شيعي !.

وهذا رأيه ورأيه غير ملزم وليس له مستمسك بذلك سوى استنتاجات استنتجها من الأوضاع السياسية التي عاصرها الهمداني لذلك نرى السيد محسن الأمين حينما ترجم للهمداني في أعيان الشيعة قال (١٧/٥) :

وذكره بعض المعاصرين في علماء الشيعة وقال إنه سجن لأجل تشيعه وليس في كلام أحد غيره تصريح بذلك ويمكن أن يكون استنبطه مما ذكره الخزرجي في سبب سجنه فإن الهجو المزعوم لا يمكن أن يصدر ممن يتظاهر بالاسلام.

وقد أبهم الأمين هاهنا ذلك المعاصر ! ، والمهم في ذلك كله قوله : وليس في كلام أحد غيره تصريح بذلك ، وعليه فإن نسبة الهمداني للتشيع هو قول معاصر ، لا يستند لدليل يمكن عليه التعويل .

وليت الكاتب سلك مسلك الشامي والذي انبرى للدفاع عن لسان اليمن والانتصار له ، وأن المذهب الشيعي الذي ألصقه بالهمداني (حسب استنتاجه) لم يمنعه من تصنيف الكتب في الذب عنه !.

ثم نقول للكاتب إن تشيع المؤرخ أو تسننه لا يلغي أعماله إلا بضوابط محرره ومقرره عند أهل العلم ، فهذا هشام ابن الكلبي حجة عند أهل الستة في الأنساب رغم تشيعه ، وكذلك الشيعة يحتجون بعلماء السنة في التراجم والأخبار ويعولون عليهم .

وأما الكذب والتضليل في الأنساب أو التاريخ فهذا يصدر من كل أحد (سنة وشيعة)، فعلى الباحث تقع مسؤولية التحقيق والتدقيق ومقارنة الأقوال والترجيح بينها بكل أدب وإنصاف لا كما يفعل الكاتب هدانا الله وإياه للصواب .

وأما الغموض الذي لف مذهب الهمداني كما وصفه الكاتب فليس مدعاة للشك والريب ، بل هو الواقع منذ ذلك الحين إلى اليوم ، فمن الصعب التفريق بين مذاهب اليمنيين شيعة وسنة ، بسبب التعايش والتمازج بينهم ما لم يكن من علماء ذلك المذهب ويقرر فيه ما يعتقد ، ولسان اليمن الهمداني يدخل في ذلك فهو ليس من علماء المذاهب ومحرري فروعها ، وإنما هو من مؤرخي الأمة ونسابيها الكبار فلا يمكن تمييز مذهبه من خلال كتبه إلا بالتكلف ، وتأمل في اختلاف طرق من وصفوه بالتشيع ستجد صحة ما ذكرت .

وجميع ما تقدم ذكره كان من قبيل التنزل و إقامة الحجة على الكاتب وإلا فقد تقدم طعنه في ديانة الهمداني وأصوله العرقية !. فوصفه بالتشيع هاهنا اضطراب !.

المبحث الرابع : دور الأوضاع السياسية في تشكيل آراء الهمداني .

تحدث الكاتب في هذا المبحث عن الأوضاع السياسية في القرن الرابع الهجري على إثر ضعف الدولة العباسية وبروز دول شيعية في المشرق والمغرب على السطح ، وقد حاول الكاتب خلال ذلك أن يربط بين صراع تلك الدول وأفكار الهمداني التي صاغها في بعض كتبه كالإكليل وغيره ، هكذا زعم !

يقول الكاتب (ص٥١) :

صحب ضعف الخلافة العباسية ظهور طوائف مختلفة ذات اتجاه ديني مذهبي في العراق ومصر واليمن والمغرب وكان من ذلك قيام الدولة الزيدية في طبرستان ثم ظهور القرامطة حيث استولوا على البحرين ونجد والحجاز والجزء الجنوبي من العراق ثم سيطر البويهيون على العاصمة بغداد وفي اليمن والمغرب قامت الدعوة لنشر الدعوة للمهدي الفاطمي ثم وصلت الزيدية بعد ذلك إلى اليمن ...إلخ

ثم استطرد بالتفصيل والشرح لما تقدم .

وهذه الطريقة (أي ربط المترجم له بالأوضاع السياسية في عصره) استعملها الشيخ الجاسر في ترجمته للهمداني في مقدمة صفة جزيرة العرب و الأكوع في مقدمة الإكليل واستنتجا منها ترجمته وبعض الحوادث التي أدت لسجنه ، وتعقب الشامي في كتابه جناية الأكوع على ذخائر الهمداني القاضي الأكوع واستنتج نقيض ما ذهب إليه الأكوع وكل يرى نفسه خدم ذلك العالم الجليل بهذه الطريقة .

فأحب الكاتب أن يسير على نهجهم ويقتبس من طريقتهم ويقلد من سبقه وإن كانت ليست صنعته فيما يظهر !، ليصل بذلك للطعن في الهمداني وليس كما صنع سابقوه ، والعجيب أنهم قد فاتهم عدم ذكر الهمداني في طبقات الحنابلة والشافعية والمالكية والحنفية والذي تنبه له كاتبنا كما مر !.

وهذه الطريقة كما يعلم المشتغلون بذلك هي محض آراء لأصحابها قد تصح وقد تخطئ وقد يصار إليها عند تعذر المعلومات عن المترجم له ولكن مع الهمداني فلا حاجة لذلك الصنيع فهو معروف ومشهور شهرة أقرانه بل ومن سبقوه ، وانتشرت كتبه في الآفاق شرقا وغربا وأثنى عليها أهل اليمن كما ذكر القفطي في قصيدة الكلاعي عن الإكليل .

وقد ظهر لك أخي القارئ تفاوت العقول والأفهام في ترجمة الهمداني بين الأكوع والشامي وجميعهما ينهل من نفس النصوص ويحتكم لنفس المدة الزمنية .

وقد تقدم في مناقشة المقدمة كيف استعمل الكاتب الحوادث السياسية في تشويه الصورة التاريخية لليمن وبينا ضعف قوله ورددناه عقلا ونقلا وألزمناه بأنه لن يسلم له أحد بهذه الطريقة ، فكفى عن إعادته هاهنا والتوسع في مناقشة مالا طائل خلفه .

المبحث الخامس : مناقشة قوله : الكيانات الداعمة للهمداني .

ومقصود الكاتب من هذا المبحث هو : إبراز أثر القبائل التي استقر لديها الهمداني أثناء حياته ودورها في صياغة كتبه ، وكان جل ما ورد في هذا المبحث عن قبيلة خولان القحطانية حيث قال الكاتب (٥٦ص) :

رغم أن همدان قبيلة كبيرة في اليمن إلا أننا نستطيع أن نقول إن الهمداني ظل مدعوما أكثر من قبل خولان قبيلة يمنية كبيرة حتى آخر حياته .

وقال :

ولم يكن ثناء الهمداني هو الوحيد الداعم لخولان بل أن جميع المهتمين بالإكليل من كتابته حتى تحقيقه وخاصة محمد بن نشوان مؤلف كتاب الإكليل الذي بين أيدينا فكان لهم دورا في ترسيخ تاريخهم .

ثم ذكر الكاتب بعض النصوص التاريخية لغرض تشويه صورة قبيلة خولان منها :

١- خبر أبي نعيم في اشتراك خولان في غزو الحبشة لمكة عام الفيل .

٢- ارتداد خولان بعد الإسلام .

٣- نصرة خولان ليحي بن الحسين الرسي العلوي مؤسس المذهب الزيدي باليمن .

قلت : وهذا تقصير بين من الكاتب لأمور :

١- فالهمداني لا يُعرف شيء عن أول حياته كما نص على ذلك الجاسر في مقدمة صفة جزيرة العرب إلا ما ذكره المؤرخ ابن فهد نقلا عن تاريخ اليمن للخزرجي أن الهمداني ولد بصنعاء و بها نشأ ، ثم ارتحل في شبيبته إلى مكة فجاور بها وقتا وكتب صدرا من الحديث والفقه ورواه ثم رجع إلى اليمن فنزل صعدة .

وكان ينزل صعدة قبل ذلك أثناء مروره بها زمن اشتغاله بالجمالة مع أهله كما أشار لذلك الهمداني نفسه بقوله : وكنت أنظر إلى التجار إذا حملناهم إلى مكة من صعدة . (مقدمة صفة جزيرة العرب)

ومعلوم أن صعدة في زمن الهمداني حاضرة من حواضر اليمن كصنعاء وزبيد وعدن وغيرها ومحلا للكسب وطلب الرزق والعلم والتعلم ، فنزوله بها ليس مدعاة للشك والريب .

بل إننا نجد في سيرة الهمداني عكس ذلك ، حيث أنه قارع شعراء دولة الإمام الهادي حاكم صعدة وناقضهم وسُجن بسبب ذلك ولعل فكاكه من قبل يحي بن عبدالله بن يحي الخولاني كان بسبب استنجاد الهمداني به وفي شعره الذي أورد بعضه الكاتب ما يفيد ذلك حيث قال الهمداني :

إني لمثن وشاكر لك ما

وليت من منة وذاكرها

فلا تظن الزمان أخلقها

أو أنني للطوال كافرها

فطمس على الكاتب فلم يفرق بين المنقبة والمثلبة ، وأي منقبة في تاريخ حولان أعظم من فكاك الأسير !.

٢- قول الكاتب : إن الهمداني ظل مدعوما أكثر من قبل خولان قبيلة يمنية كبيرة **حتى آخر حياته** . وهم ظاهر وتقصير آخر عفا الله عنه ، فالهمداني وإن لبث في صعدة بعد رجوعه من مكة كما يفهم من ترجمته التي وضعها الجاسر إلا أنه انتقل إلى ريدة بلد قبيلته همدان ، فهم الذين ساندوه ووقفوا إلى جواره أكثر من غيرهم .

قال الجاسر نقلا عن القفطي (٢٩ص) :

وسار في أخر زمانه إلى ريدة من البون الأسفل من أرض همدان وبها قبره وبقية أهله . (صفة جزيرة العرب)

وقال معقبا على هذا :

يظهر أن الهمداني بعد أن جرى عليه من المحن والشدائد ما جرى وبعد أن زالت أقوى سلطة كانت تناوئه وذلك بوفاة الناصر سنة ٣٢٢ لم تطل إقامته في صعدة بل اختار أن يكون قريبا من تلك القبيلة التي آزرته وهي قبيلة همدان !، فاختار الاستقرار في ريدة وهي في وسط بلاد همدان فقد نص في الإكليل بأنها مسكنه وأورد البكري في معجم ما استعجم قول الهمداني : وبتلفم ألفنا كتابنا هذا .

فدل على أن الكاتب اعتد بمعارفه ، واستعجل في الحكم بناء على ذاكرته ، وهذا يحصل كثيرا بسبب العجلة و عدم المراجعة .

٣- قول الكاتب : وخاصة محمد بن نشوان مؤلف كتاب الإكليل الذي بين أيدينا . غلط فاحش قد بينا بطلانه في مناقشة المقدمة فليرجع إليها .

٤- وأما الأحبار التي ساقها لتشويه صورة قبيلة خولان فالجواب عليها كالتالي :

١- بغض النظر عن الإسناد الذي بتره الكاتب في قصة أصحاب الفيل حينما قال (ص٥٦) : **حدثنا أحمد بن إسحاق كان من حديث أصحاب الفيل .** فإن حادثة أصحاب الفيل قصة مشهورة ومعدودة في دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم وقد نقلت بعدة طرق أشهرها وأثبتها هي رواية الإمام ابن إسحاق إمام أهل السير والمغازي وقد أخرجها الأئمة في مصنفاتهم منهم :

١- ابن جرير في تفسير سورة الفيل وفي تاريخه (١٣٢/٢) .

٢- والبيهقي في دلائله (١١٧/١) .

٣- وابن هشام في مقدمة تهذيبه لسيرة ابن إسحاق .

٤- والأزرقي في أخباره (٢١٩/١) .

وغيرهم من الإخباريين والمفسرين والمحدثين وقد ذكر ابن إسحاق في قصة أصحاب الفيل أن أهل اليمن منعوا أبرهة من السير للكعبة وحاربوه وأنه سار إلى مكة بجيشه من الأحباش ولم ينقل مشاركة خولان معه .

قال ابن إسحاق : فخرج رجل كان من أشراف أهل اليمن وملوكهم يقال له : ذو نفر فدعا قومه ومن أجابه من سائر العرب إلى حرب أبرهة وجهاده عن بيت الله .

هذه رواية ابن إسحاق من طريق البكائي وسلمة بن الفضل وعثمان بن ساج .

وأما رواية يونس ابن بكير عند البيهقي ففيها أن أبرهة سار بعك والأشعريين وخثعم وليس فيها خولان ، والبكائي وسلمة ابن الفضل وابن ساج أرجح في هذا والعلم عند الله ، لآنه يحتمل عدم ضبط يونس لهذه الرواية أو سمعها قبل تنقيح ابن إسحاق لها .

ونقل ابن سعد قصة أصحاب الفيل عن الواقدي في طبقاته (١٧/١) ولم يذكر خولان في مسير الحبش لمكة .

ونقلها مقاتل بن سليمان في تفسير سورة الفيل ولم يذكر خولان في مسير الحبش لمكة .

وأما رواية أبي نعيم والتي أوردها الكاتب ففيها علل لا تخفى منها :

١- أن الراوي عثمان بن المغيرة بن الأخنس والذي سيقت القصة من جهته مجهول وإنما يروي عقيل عن محمد بن عثمان بن المغيرة بن الأخنس ، وهذا الاضطراب جاء من قبل ابن لهيعة فهو سيئ الحفظ والله أعلم .

٢- فيها ابن لهيعة وهو ضعيف .

٣- وفيها علة نبه عليها الحافظ أبو نعيم نفسه وهي قوله :

و ذكر أن عبد المطلب بعث بابنه عبد الله ، فهو وهم بعض النقلة ، لأن الزهري ذكر أن عبد الله بن عبد المطلب كان موته عام الفيل، وأن الحارث بن عبد المطلب كان أكبر ولد عبد المطلب، وكان هو الذي بعثه على فرسه لينظر ما لقي القوم . (دلائل النبوة لأبي نعيم في قصة أصحاب الفيل)

وأما قول الإمام أبي نعيم عن رواية عثمان بن المغيرة أنها أتم وأحسن شرحا ، فهذا رأيه رحمه الله ورأيه غير ملزم ، وأما الرواية المعول عليها فهي رواية ابن إسحاق وقد تقدم شيء مما جاء فيها .

فظهر تفرد الراوي بهذا ومخالفته للأرجح ، وحتى لو تنزلنا مع الكاتب وقلنا بمشاركة القبائل اليمنية مع الحبشة في غزو الكعبة ، فالأمر ظاهر عند علماء الإسلام أنهم تحت سلطان الحبشة وقهرهم ولا قدرة لهم على معارضتهم ، وشواهد هذا كثيرة في جميع المرويات ، ولم يستدل أحد من علماء الإسلام بهذه المرويات على مثالب العرب كما فعل الكاتب هدانا الله وإياه للصواب وإنما كان استدلالهم بها على دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم وفي تفسير سورة الفيل فليته صنع كصنيعهم وسلك طريقهم وسلم من مثل هذه الزلات التي تسوءه أكثر مما يظن أنه سيحمد عليها !.

المبحث السادس : مناقشة نقد الكاتب لبعض نصوص الإكليل .

في هذا المبحث سنناقش نقد الكاتب لبعض نصوص الإكليل للهمداني وخاصة تلك الأخبار التي أرقت الكاتب وأزعجته كثيرا وهي : أخبار هجرة قبيلة حرب للحجاز وتفصيل أنسابها وفروعها .

وقد كان جل اعتماده في ذلك على أمرين :

١- كتاب الإكليل للهمداني نفسه والذي يدعي الكاتب أنه مفقود كما سيأتي بيانه .

٢- مقال للباحث الأردني راشد الأحيوي نشر في مجلة العرب (س ٣١ / ج ٧- ٨ / ص ٥٠٩) بعنوان : فروع بني سليم في قبيلة حرب .

والحق أن هذا المقال يعود للإكليل أيضا إلا أن الكاتب قصر في إدراك هذا ، أو يحتمل أنه أراد التنبيه على أسبقية الأحيوي في ذلك ، وهذا الصنيع يشكر له إن أراده !.

يقول الكاتب (ص٦٠) :

لقد أُوهم الكثير بتلك الحوادث وتناقلوا أخبارها المرتكزة غالبا على نصوص مأخوذة من الجزء الأول والثاني من كتاب الإكليل الذي يدعون أنه للهمداني والحقيقة أنه من تأليف محمد بن نشوان أما إكليل الهمداني فهو مفقود كما أن الهمداني لم يذكر حربا من خولان في كل كتبه الموجودة .... إلى أن قال : **إضافة إلى أن نصوص الإكليل الحالية فقد نظر إليها المؤرخون بالكثير من الريبة والشك .**

وأقول وبالله التوفيق :

١- قوله : والحقيقة أنه من تأليف محمد بن نشوان ، قد مر معنا مناقشته في مقدمة الكاتب في الفصل الأول فلا حاجة لتكراره هاهنا .

٢- قوله : أما كتاب الإكليل فهو مفقود ، قول باطل ومردود عليه جملة وتفصيلا ، فالإكليل كتاب موجود ومشهور وقد وصفه العلماء في كتبهم ونقلوا عنه جيلا بعد جيل ، في اليمن والشام ومصر والحجاز والمشرق والمغرب بل وصل الأندلس وفي زمن متقدم ، والنصوص التي نقلوها عنه كثير منها مقتبس من الجزأين الأول والثاني من الإكليل وهي أكثر من أن تحصر في هذا البحث .

(١) - فنقل عنه من أهل اليمن الكلاعي (ت٤٠٤) والأشعري (ت٥٥٠) صاحب التنويه بالأحساب ، وهما متقدمان على ابن نشوان .

(٢) - ونقل عنه من أهل الأندلس صاعد الأندلسي والبكري والحافظ الرشاطي وهو الذي نقل كلام الأزدي عن الهمداني بأنه المعول عليه في أنساب الحميريين ، ومعلوم أن الهمداني فصل القول في أنساب حمير في الجزأين الأول والثاني !.

(٣) - ونقل عنه من أهل مصر حفاظها و مؤرخوها كابن حجر والمقريزي .

(٤) - ونقل عنه من أهل الحجاز مؤرخ مكة الفاسي .

(٥) - ونقل عنه من أهل الشام الإمام الحافظ ابن عساكر في تاريخه .

وغيرهم كثير تقدم ذكر بعضهم فيما تفرق من هذا الكتاب .

٣- قول الكاتب : كما أن الهمداني لم يذكر حربا من خولان في كل كتبه الموجودة .

قلت : وهذا اعتراض عقلي ضعيف ، لأن كل كتاب صنفه الهمداني تحدث فيه عن موضوعه الذي صنفه لأجله !.

فهل يرغب الكاتب من الهمداني أن يذكر قبيلة حرب في كتابه الجوهرتين ؟!

أم في كتاب المقالة العاشرة من سرائر الحكمة !.

وأما كتاب صفة جزيرة العرب فهو كتاب بلداني ، ليس محلا لتقرير الأنساب وتفريعاتها ، ولا أظن الكاتب يجهل ذلك !.

٤- قول الكاتب : إضافة إلى أن نصوص الإكليل الحالية فقد نظر إليها المؤرخون بالكثير من الريبة والشك .

قلت : فاته قيد آخر يحسن به إضافته لجملته وهو : المتأخرون !.

وأما المتقدمون المنصفون فقد استفادوا منه ونقلوا عنه وأشادوا به وأنصفوه ، بخلاف بعض المعاصرين الذين افتقدوا الإنصاف فصرفوا نظرهم عن محاسن الكتاب وهي جله وانشغلوا ببعض أوهامه والتي لا يسلم منها أحد .

وهذا هو الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين ، فأي المنهجين أحب الكاتب أن يختار لنفسه ؟!.

فإن كان الأول ، فعليه أن يبتعد عن مثل هذه الدعاوى العريضة المجملة والتي لا دليل عليها وإنما هي أقرب إلى التهويل فقط !، وإن ترجح للكاتب رأيا آخر يخالف ما أورده الهمداني فله أن يختار من الآراء ما شاء وأن يرجح منها ما ظهر له صحته بدون هذا الحط على رمز من رموز الأمة وأن يعتذر له بأدب وببعض أوجه العذر والتي تقدم ذكرها آنفا .

ثم قال الكاتب :

وقد زاد الطين بلة أن بعض الباحثين أخذ من تلك الرقاع الرديئة الأصل والتحقيق ما يطيب له مثل هجرة بني سعد وترك النصوص التي تذكر عودتهم إلى صعدة .

قلت :

وهذا الوصف انعكس على الكاتب وانطبق عليه ، حيث أنه يستشهد برجوع قبيلة حرب لصعدة وديار خولان بالإكليل الذي يزعم أنه مفقود وأن الموجود اليوم من تأليف ابن نشوان .

فإن قال قائل : الكاتب يستشهد به ليبطله ويبين تناقضه !.

قلت : ليس هذا صنيعه !. ولم يورد نصوص الإكليل ليثبت تناقضها وإنما أوردها مستشهدا بها ، وأن المؤرخين أغفلوا خبر رجوعهم ، وشتان بين الطريقتين !.

وإليك النصوص التي استشهد بها الكاتب من الإكليل .

قال الكاتب :

١- على كل حال فإن في كتاب لإكليل ما يؤكد عودة الخولانيين .... إلى أن قال : قال عمرو بن يزيد بن عبدالله بن الحارث في حربه مع الربيعة ... ثم أورد الأبيات . (ص٦٠)

٢- وقد نهاه الحارث بن عمرو كثيرا عن إثارة الفتنة ... إلى أن قال : قال الحارث .... ثم أورد الأبيات . (ص٦١)

٣- قال محمد بن نشوان الحميري في كتابه الإكليل متحدثا عن محمد بن أبان سيد الربيعة .... ثم ذكر النص والأبيات . (ص٦١/٦٢)

٤- كانت بنو غالب تقود بني حرب أثناء هجرتهما وعودة بني غالب لصعدة من الحجاز ذكرها محمد ابن نشوان الحميري في كتابه الإكليل .. ثم ذكر النص (ص٦١)

٥- ذكرت عودة بني حرب إلى صعدة عدة نصوص أخرى في الإكليل منها ما فسره الباحث اليحيوي في مجلة العرب ... ثم ذكر بعض نقول الأحيوي وهي منقولة من كتاب الإكليل أيضا كما تقدم .

٦- ورد في الإكليل ذكر لعودة بني سعد (بني غالب وبني حرب)في هذا النص : ولما تمكنت الوطئة ... (ص٦٤)

٧- في سنة مائتين ورد ذكر تواجد بني سعد في صعدة في خبر قدوم إبراهيم بن موسى ..... ثم ساق الخبر من الإكليل (ص٦٤)

٨- تطور الأمور في اليمن أدى إلى طرد إبراهيم بن موسى قال أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن القشيي .... ثم ذكر الأبيات (ص٦٥)

فهل هذه طريقة من يستشهد بالنصوص ليبين تناقضها فيبطلها ؟!

وأما أخبار رجوع بني غالب لليمن فلم تخف على الباحثين وإنما أهملوها أو أغفلوها لأنها خارج محل النزاع ، فهي تخص بني غالب فقط ومن استصحب حكمها لبني حرب فقد وهم ، وغاية ما يعضد رأيه هو استنتاج عقلي كما فعل الأحيوي وقلده الكاتب على ذلك حينما قال : فهل يتصور عودة سيد القوم دون قومه ؟!

وقال : فما بال بني حرب لا يعودون وهم لم يكونوا سببا في الفتنة ... ؟!

والجواب على ذلك ميسور ولا يحتاج لكثير عناء وتأمل وهو : كل قبيلة نزلت في مكان على حدة ولو نزلوا جميعا في مكان واحد لكان له وجه ، فكيف والأحيوي نفسه يقر ببقاء بعض بني حرب كما قال :

وعندما عاد بنو حرب وبنو غالب إلى ديارهم وكان ذلك خلال القرن الهجري الثاني بدليل ورود ذكر يعلى بن عمرو بن يزيد الغالبي في حوادث سنة ٢٠٠ هجرية عند العودة فبقي في العرج قوم من بني حرب .

وقال : ومن هذا يتضح لنا أن بني حرب قد عادوا إلى بلادهم وبقي منهم بقايا أهمهم بنو زياد بن سليمان المذكور . (مجلة العرب نفس العدد المشار إليه أعلاه ص ٥١٤/٥١٥)

فنصوص الهمداني تثبت رجوع بني غالب و بعض بني حرب والواقع يؤيد ذلك لأن بني غالب لا وجود لهم اليوم في عروان ويسوم حيث ذكر الهمداني نزولهم وأما قول البلادي (ص٥١٣ نقله الأحيوي في مقاله) أنهم دخلوا في عتيبة وذكر بعض البطون تأكيدا لقوله فهو وهم ، ومن ذا الذي يسلم من الوهم !، ولعله استعجل في قراءة النصوص أو غير ذلك .

وبناء على ما تقدم إيراده فقد ظهر جليا أن نسبة القول برجوع قبيلة حرب لبلاد خولان باليمن إلى الباحث الأحيوي غلط فاحش وقصور في فهم كلامه ، حيث أن الأحيوي لم يقل برجوعهم جملة .

ثم قال الكاتب (ص٦٣) :

لم (يأتي!) الإمام الحربي في القرن الثالث والرحالة ومؤرخو المدينة بأي ذكر للخولانيين في العرج الذي يقال أنهم نزلوا فيه .

وهذا الاعتراض من الكاتب مقبول وصحيح ولو التزم الكاتب بهذه الطريقة لما اعترض عليه معترض ، ونقول هذا ليعلم الكاتب أن هدفنا من هذه المناقشة هو تصحيح منهجه قبل غلطه ، ولكن ينبغي أن يحتاط الكاتب وغيره من النقاد عند مناقشة نصوص الإكليل أن يقال : فيما نسب للهمداني .

لأنه يصعب تمييز ما زاده واستدركه ابن نشوان إلا للمتقنين والمتبحرين (ولست منهم) في هذا الفن .

وأقول في بيان ذلك :

نُسب للهمداني ذكر العرج في عدة مواطن من كتاب الإكليل منها :

١- وأولد الفاحش سلمان وسباقاً ومسلماً وضاحكاً أربعة نفر، فأولد سلمان بن الفاحش بن حرب : زياداً ، وهم أهل العرج (٢٦٦/١)

٢- وكانت أم محمد بن أبان بن ميمون بن حريز بن حجر بن زرعة الخنفري القيل منهم ، وهو الذي أخرج بني حرب بن سعد وبني غالب بن سعد إلى عروان وإلى العرج (٢٤٤/١)

٣- وظعن أكثر بني حرب إلى الحجاز لوقائع تواترت عليهم الربيعة ولابن أبان فأما بنو حرب فقصدت العرج وأما بنو غالب فقصدت جبل يسوم من وادي نخلة و جبل عروان في أعلى عرفات وتخلف ببلد خولان من تخلف من بني حرب و بني غالب (٢٨٠/١)

فمن خلال النصوص السابقة نستنتج ما يلي :

١- قوله : زيادا وهم أهل العرج ، فهذا ثابت عن الهمداني و لا يمكن دفعه فقد ورد عند الرشاطي والأشعري أيضا ومن نقل عنهم .

٢- قوله : أهل العرج ، هذا لقب لهم .

ومثله قوله : أولد سمهك بن سعد بن سعد أربعة أبطن : أهل الخبت وبني سلمة من أهل مطرق .... إلخ (٢٧٧/١)

وقوله : فأولد صحار بن خولان ستة نفر : عامرا وهو أهل الغور ما بين دفأ إلى نجد قيوان إلى سراة جنب إلى بيش (٢٨٦/١)

وقوله : فيقال إنهم بني سعد بن سعد وهم أهل العرض (٢٩٨/١)

وقوله : فولد ربيعة بن سعد حجرا وسعدا وهم أهل العرش (٣٠٦/١)

فهذه ألقاب لأسباب ، كالسكنى وغيرها ، وجميعها لبطون قديمة قبل الإسلام وبعضها في ديار خولان أو قريبا منها ، وهو : الراجح .

وقد ذكر الكاتب (ص٧٠) نقلا عن الأكوع قوله : **فأما من يسمى بجي فهم سلمان بن الفاحش بن حرب بن سعد بن سعد وبنو مالك بن حرب وهم بالعرج و القاهرة من أرض خولان .**

إلا أن الكاتب قصر في التنبيه على مكان النص وأنه في نسخة أخرى للمخطوط .

قال الأكوع في الحاشية (١) بالإكليل (٢٧٥/١) : في ق (أي إحدى النسخ) فأما من يسمى ... إلخ

وهذا القول تحصل به الموافقة بين آراء المؤرخين المتقدمين الذين ذكروا العرج وغيره ، وكذلك يوافق نقول الهمداني في صفة جزيرة العرب .

قال الهمداني في صفة جزيرة العرب :

١- ومكة أحوازها لقريش وخزاعة، ومنها مرّ الظّهران والتّنعيم والجعرانة وسرف وفخّ والعصم وعسفان وقديد وهو لخزاعة والجحفة وخمّ إلى ما يتّصل بذلك من بلد جهينة ومحال بني حرب وقد ذكرناها . (ص٢٣٣)

٢- مساكن العرب فيما جاور المدينة : بين المدينة ووادي القرى خمس مراحل على طريق المروة ، و لها طريق اخرى أيمن من تلك في أرض نجد على حصن بني عثمان مسافتها أربعة أيام ، و لخيبر إلى المدينة طريقان إحداهما قاصفة من المدينة ، و الثانية تعدل من حصن بني عثمان ذات اليمين وبخيبر قوم من يهود و موال و خليطى من العرب، و مساكن حرب ما بين هذه المواضع هي و جهينة وبلي ومزينة وهذه القبائل قديما تطرقت إلى بلد طيء دون بني حرب . (ص٢٤٤)

وأما قول الباحث راشد الأحيوي في مجلة العرب (س ٣١ / ج ٧- ٨ / ص ٥٠٩) : الواو التي سبقت كلمة محال لا معنى لها ذلك أن المنطقة من الجحفة إلى ديار جهينة استوطنها بنو حرب فهي من محالهم .

فهو ضعيف .

١- لأن الأصل : أن المتكلم يقصد ما يقول .

٢- أنه يثبت تناقض الهمداني في نفس الكتاب ، وهذا يستحيل عند إعمالها .

٣- أن الهمداني أكد إرادته للمعنى المفصل في ديار حرب بقوله : وقد ذكرناها .

٤- أن النصوص بهذا الجمع لا تتعارض مع نصوص غيره من المتقدمين .

والخلاصة : أن الهمداني يصف ديار قبيلة حرب في صفة جزيرة العرب شمال المدينة بينها وبين خيبر ، ولم يذكر العرج .

وعليه تكون لفظة العرج في نصوص الإكليل مقحمة من تفسيرات ابن نشوان أو ممن قبله ممن اعتمد عليهم ولم يصرح بهم ، أو من نساخ الإكليل والله أعلم .

ومثل هذه الملاحظات هي التي دعتني للتوقف في نسب حرب حتى يتبين لي وجه الرجحان في المسألة ، ولعلي أجد متسعا من الوقت لمراجعة ذلك وتحريره .

ثم ذكر الكاتب جملة اعتراضات على نصوص الإكليل لا يسلم له بها ، منها :

١- قوله (ص١٠٨) :

أورد الهمداني في صفة جزيرة العرب نصا يشير إلى آل حمدان فعندما ذكر ديار ربيعة وما خلفها قال : ثم نصيبين موضع العقارب وهي دار آل حمدان ابن حمدون موالي تغلب ، فجعل الهمداني أل حمدان من موالي تغلب وهم صرحاء ..... ثم استدل على نسبهم بقول ابن الأثير وابن خلكان .

قلت :

والسؤال هاهنا كيف عرف الكاتب أنهم صرحاء ؟! أليس بالنص ؟!

وهذا هو عين ما يطلبه منه مخالفوه ، حينما قام بإلصاق بطون قبيلة حرب بقبائل الحجاز القديمة وبدون دليل وإنما لمجرد تشابه الأسماء ، وكذلك حينما زعم أنهم تكتل قبلي نشأ بعد القرن الرابع .

فهذا الصنيع حجة على الكاتب لأنه يظهر معرفته بأصول إثبات الأنساب ونفيها ثم يتجاهلها في كتبه !.

٢- قوله (ص١٠٩) **:**

في ذكر محمد بن أبان سيد الربيعة وهو الذي أخرج بني سعد من صعدة ثم قبل عودتهم ذكر كتاب الإكليل أنه ولد في سنة خمسين وتوفي في سنة خمس وتسعين ومائة وعاش خمسا وعشرين ومائة !! وحسابيا يكون عمره عند وفاته خمس وأربعين ومائة سنة .

قلت : لا يحتاج لهذا كثير عناء ولا حساب فقوله : خمس وتسعين صوابه وسبعين وبهذا يصح ما تعلق بذلك !.

٣- قوله في نفس الصفحة :

وفي صفة جزيرة العرب قال الهمداني : وبخيبر قوم من يهود وموال وخليطي من العرب . والحقيقة أن خروج اليهود من جزيرة العرب أمر وضحته النصوص .

قلت : لم ينفرد الهمداني بهذا ولعل الكاتب تسرع في حكمه حيث وافق الهمداني في ذلك كل من البشاري والحموي .

وأما بقية الاعتراضات فقد لخصها الكاتب من بعض الصحف ، ولم ألتزم في هذه الدراسة بمناقشة كل من تعقب الهمداني أو ابن نشوان فهذا له موضع آخر ولكن أقول للكاتب :

ليتك حذوت حذوهم والتزمت بالنقد الموضوعي دون الحط من الهمداني أو الطعن فيه ، فحينها لن ينهض أحد لتعقبك بل ولربما تشكر على صنيعك .

المبحث السابع : مناقشة طريقة تعامله مع آراء المؤرخين في الهمداني .

هذا هو المبحث الأخير في الكتاب وسنناقش فيه عرض الكاتب لآراء المؤرخين في الهمداني قدحا ومدحا ، وطريقته في عرضها ونقدها أو الاستدلال بها ، حيث أورد الكاتب جملة من النقول لا يمكن استيعابها في هذا المبحث بالتفصيل لأنه أسهب في النقل وتوسع فيه ، فهو أوسع مباحث كتابه ، ولكن سنكتفي بمناقشة مختصرة لأشهرها ، تفي بالغرض إن شاء الله وتحقق المراد ، وكذلك حتى لا يحصل تكرار لما ذكره من سبقني في مناقشة بعض تلك النقول كالشيخ الجاسر و د.البدراني و م.العوفي وغيرهم ، و اكتفيت بالإحالة عليهم إن وجد حتى لا يطول بالقارئ ، وننبه أن مظان أقوالهم مجموعة في كتاب : الهمداني ورأيه في نسب حرب .

المؤرخون الذين نقل عنهم الكاتب معترضا أو مستشهدا ، وهم كالتالي :

أولا // علماء الزيدية .

١- محمد بن الحسن الكلاعي .

ذكر الكاتب ثناء الكلاعي على الهمداني ، وقصيدته في مدح الإكليل إلا أنه لمزه بأنه زيدي ، على مذهب الهمداني حسب رأيه ، فبالتالي لا يلتفت إلى ثناءه عليه ولا يحتج به .

ومثله :

٢- نشوان بن سعيد الحميري .

حيث لمزه بأنه معتزلي إضافة إلى كونه زيديا ، وأنه تعرض لسباب قريش ، فبالتالي لا تؤخذ تزكيته للهمداني ، و لا تقوم بها حجة ، لذلك قال الكاتب (ص٧٧) :

إن نصوص الدامغة تنفي الورع عن الهمداني لما فيها من نصوص تعيب على العالم الورع أن يذكرها حتى وأن كان ذلك ردة فعل أما تزكية نشوان له فهي ليست بغريبة فمثلها كثير ويشبهها قول حسين بن بدر الدين الحوثي عن الخميني الإمام الخميني .... إلى آخر ما قال .

ومثله :

٣- محمد بن نشوان بن سعيد الحميري .

لمزه بمثل ما لمز به أباه وقال (ص٧٨) : **وردنا عليه كردنا على أبيه قبل .**

وأقول وبالله التوفيق :

١- أما اعتراضه على الكلاعي و نشوان وابنه محمد بأنهم زيدية أو معتزلة فبالتالي ترد تزكيتهم للهمداني و لا تقوم بها حجة ، فهو اعتراض باطل ، و لا يقول به أحد من أهل العلم ، و يلزم منه إلزامات أبطل منه .

فيلزم بهذا القول أن ترد تزكية أهل السنة بعضهم لبعض ، كالتي في كتب الجرح والتعديل أو كتب التراجم والسير ، وبالتالي يبطل هذا العلم كله .

٢- أن الكاتب لديه انتقائية في الاستشهاد بالزيدية ، فهو لا يقبل تزكيتهم للهمداني ، وإنما يقبل جرحهم له كما فعل في استشهاده بكل من :

١- الإمام شرف الدين . ووصفه بالإمام لأنه طعن في الهمداني وجرحه !.

٢- أحمد بن صالح بن أبي الرجال .

وهذه الانتقائية أوقعته في التناقض ، بل فيما هو أشنع منه حيث قرر الكاتب أن الهمداني زيدي المذهب مع أن الإمام شرف الدين نص على أنه سني ، فتجاهل الكاتب النص الصريح أمام عينيه والذي نقله بخطه وعن أئمة الزيدية .

قال شرف الدين : **الظاهر أن المذكور (أي الهمداني) كان سنيا لما رأيته في بعض مصنفاته ومن الناس من يتوهم أنه من الإسماعلية العبيدية وليس كذلك .** (وقفات مع الهمداني ص ٧٩)

فكيف لو علم شرف الدين بقول من يقول أنه زيدي ؟!

فهل بعد هذا البيان بيان ؟!.

٣- أما قوله عن نشوان بن سعيد الحميري أنه تعرض لسباب قريش فهو قصور من الكاتب كان عليه أن يتحقق من ترجمته ، فقد نقل ابن أبي الرجال في ترجمة نشوان أن الهجو الذي بينه وبين بعض شرفاء اليمن كان في أول شبابه ثم تاب عنه ورجع وصالحه الأشراف بعد ذلك حتى قال ابن أبي الرجال نقلا عن بعض الرسائل التي وصلته (٣٥١/٤) :

ولو كان شعر نشوان المتقدم كفرا صريحا لكان شعره الأخير إسلاما صحيحا .

قلت : وهذا قالوه من باب التنزل مع خصومه والرد عليهم !.

فليت الكاتب سلك مسلك الإنصاف وتحقق ودقق قبل المجازفة ببتر كلام العلماء وانتقاء ما يوافق أغراضه .

٤- وأما طعن شرف الدين في الهمداني فقد رده من هو خير مني و لا نزكي أحدا على الله .

يقول الشيخ الجاسر في ترجمته للهمداني بعد ذكره ما يشبه ذلك النقل (ص١٦) :

ومؤلف الطبقات هذه يحي بن الحسين من علماء الزيدية ومعروف ما يكون بين أصحاب المذاهب والنحل من الاختلاف الذي تنعدم معه معايير الحق والإنصاف . وصدق رحمه الله (صفة جزيرة العرب)

وقال المؤرخ الأديب أحمد الشامي (٢٠٥/١) :

فالإمام شرف الدين لا شك قد اطلع على أخبار متناقضة عن الهمداني ولكنه أقر له بالعلم والفصاحة وفضله على نشوان الحميري مؤلف شمس العلوم ، والحور العين ، وقد رجح أنه من أهل السنة واستبعد أن يكون إسماعيليا أو قرمطيا ولكنه دمغه بالتعصب والكذب في الأنساب و لا ندري أين وجد إنكار الهمداني لاحتلال اليمن ولعل أحد المتعصبين قد وضع ذلك على لسان الهمداني ودسه في بعض كتبه التي لم نعثر عليها بعد ومن البعيد أن يكون الهمداني قد قال ذلك .

وهو جواب جيد ، و لا يمكن أن يكون شرف الدين قال ذلك عن الهمداني بالتخمين و الاستنتاج أو لمجرد الطعن ، و دليل ذلك ما ذكره من أخبار الحبشة ، فلابد أن الهمداني دُس عليه أخبار أو نسبت إليه مما لم يصلنا .

٥- أما قصيدة الدامغة فلم يعب عليها إلا الزيدية وقد اصطف الكاتب إلى جوارهم هاهنا ! مع أنه يرد كل ما له صلة بهم ، وإني لأخشى أن يأتي بعد مدة من الزمن من ينسب الكاتب للزيدية ويستدل لذلك بنقده للدامغة فليتنبه الكاتب لذلك !.

وقد عقد الكاتب مبحثا في كتابه بعنوان : وقفة مع قصيدة الدامغة ، ليثبت **أن للهمداني أبيات تذكرها كتب التاريخ في سب النبي صلى الله عليه وسلم .** (ص١٢٦) هكذا زعم ! ولم يستطع إثبات ذلك ، وكذلك قال : **وعندما تقرأ أبيات الدامغة تجد فيها أبياتا تنال من بعض الصحابة .**

وقد دحض المؤرخ الأديب أحمد الشامي كل هذه المزاعم قبل أن تجول في خاطر كاتبنا في كتابه جناية الأكوع على ذخائر الهمداني فليرجع إليه ففيه غنية ، وقد أتى فيه بما لم نستطع الإتيان به ، و ليس بوسعنا اختصار ردوده هاهنا .

ثانيا // علماء السنة .

استشهد الكاتب بعالمين من علماء السنة هما :

١- الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي .

٢- ابن حزم . وقد ذكر كلامه نقلا عن ابن خلدون .

فالأول اعترض عليه والآخر احتج به ، وتفصيله كالتالي :

ذكر الكاتب كلام الحافظ ابن سعيد الأزدي عن الهمداني وأنه المعول عليه في أنساب الحميريين ، ثم تعقبه قائلا (ص٧٥) : **فالأزدي لم (يزكي !) الهمداني لذاته كما أن مذحجا والأزد ليست من حمير التي يعرف الهمداني أنسابها .**

قلت :

١- هذا ليس بنقد و لا يصح أن يكون اعتراضا أصلا ، وإنما هو شرح لكلام الحافظ الأزدي بحسب فهم الكاتب !.

٢- أن الكاتب ورط نفسه و أقر بأن الهمداني عمدة في نسب حمير كما في جملته الأخيرة !.

٣- أن تزكية الأزدي للهمداني في نسب حمير يلزم منها ما يلي :

١- أنه عالم في الأنساب ، ويقدم قوله في حمير خاصة .

٢- أنه صادق في النقل ، وإلا لما اكتسب صفة (المعول) فهذا تعديل له .

وقد تقدم معنا أن جل ما ينقمه الكاتب على الهمداني هو ما أورده من أخبار عن هجرة قبيلة حرب للحجاز وتفصيل أنسابها وفروعها ، فلو أن الكاتب رجح رأيا آخر في نسب حرب و قواه ، ودفع ما يخالفه بأدب وتلطف و اعتذر للهمداني بأنه :

١- أُوتي من قبل رواته .

٢- أو قد يكون مما استدركه ابن نشوان عليه و زاده .

أو غير ذلك من الأعذار التي لن يعدم من سيبحث عنها ، فلن ينهض أحد للرد عليه أو مناقشته ، ولكن الكاتب تنكب طريقا وعرة ، فعاد على نفسه باللائمة ، فخلط في أنساب القبائل ، وطعن في نقلتها ، وقرر قواعد حادثة تخالف المنقول والمعقول .

٤- وأما استشهاد الكاتب بكلام الإمام ابن حزم فالجواب عليه كالتالي :

١- أن المؤرخ ابن خلدون قد وهم في نسبة تكذيب مؤرخي اليمن للحافظ ابن عبدالبر وإنما هو من كلام ابن حزم فقط وهو مدون في جمهرته (ص٤٩٥) .

٢- أن تكذيب ابن حزم لمؤرخي اليمن لو سلمنا به فهو مجمل ولم يعين المقصود به ، فحمله على الهمداني فيه تكلف كما صنع الكاتب .

٣- أن نسبة بعض قبائل البربر لحمير مدون في كتب الأنساب قبل أن يولد الهمداني كما ذكر ابن خلدون نفسه ، فلم ينفرد به مؤرخو اليمن ، فتبين من ذلك بطلان قول ابن حزم : أنه من تكاذيب مؤرخي اليمن .

ثالثا // نقول المتأخرين أو المعاصرين .

ذكر الكاتب عدة نقول عن المتأخرين مستشهدا بها على صحة طعونه في الهمداني ، بعضها قد ناقشناه في مقدمة الكاتب كنقله عن أمين دار الكتب المصرية : فؤاد سيد أمين ، وبينا بتره لكلامه واستشهاده به بما يوافق أغراضه ، فلم يسلك مسلك الإنصاف في النقل والنقد .

ومثله صنع مع الشيخ حمد الجاسر .

ومثله صنع مع محب الدين الخطيب .

ومثله صنع مع جواد علي .

ومثله صنع مع إحسان النص .

وليس شاقا محاكاة الكاتب واقتباس النصوص التي أثنى فيها أولئك على الهمداني والتلفيق بينها لنقض أقواله ولكن هذا ليس من العلم في شيء ، فلا التزكية المطلقة تخدم تراث الهمداني ولا سلوك مسلك الكاتب ، وإنما الإنصاف والعدل كما صنع أولئك الذين بتر الكاتب أقوالهم .

وقد أعجبني كلام للمؤرخ محمد بامطرف ذكره الكاتب عنه (ص٩٨) حيث قال :

علل محمد بامطرف عند تصحيحه لبعض الأخطاء الواقعة في كتب الهمداني عن مواقع وقبائل محافظتي حضرموت والمهرة بأن مرد ذلك إلى أن الروايات وصلت الهمداني محرفة .

فانظر وتأمل في الإنصاف والاعتذار ، ومثله مر معنا كلام المؤرخ والأديب أحمد الشامي في مناقشة تكذيب شرف الدين للهمداني ، ومثله مناقشة الشيخ حمد الجاسر لطعون ابن عقيل الظاهري ، ومثله مناقشة الأكوع لمحب الدين .

فالإنصاف والعدل والاعتذار عن الغلط هو مسلك أهل العلم ، لأن العلم رحم بين أهله ، فمن يسلك غير هذا المسلك فقد قطع رحمه !.

وإلى هنا انتهى الكلام على كتاب وقفات مع الهمداني وكتاب الإكليل ، ونسأل الله أن يجعله حجة لنا لا علينا وينفع به من قرأه واقتبس منه .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع :

١- أخبار مكة – الأزرقي – مكتبة الثقافة – ط١١- ١٤٣٢

٢- الإكليل – الهمداني – مكتبة الإرشاد – ط٢- بدون تاريخ

٣- الإنباه على قبائل الرواة – ابن عبدالبر – دار الكتاب العربي

٤- أسد الغابة – ابن الأثير – دار المعرفة – ط٤- ١٤٣٠

٥- الاشتقاق – ابن دريد – دار الجيل – ط١- ١٤١١

٦- الإصابة – ابن حجر – الكتب العلمية – ط٤- ٢٠١٠

٧- الأغاني – الأصفهاني – دار صادر – ط١- ١٤٢٣

٨- الاستيعاب – ابن عبدالبر – دار الفكر – ط١- ١٤٢٦

٩- الأنساب المتفقة – ابن القيسراني – طبعة ليدن – ط١- ١٢٨٢

١٠- الأنساب – السمعاني – دار الفكر – ط١- ١٤١٩

١١- أخبار الخزرج – الدمياطي – الجامعة الإسلامية – ط١- ١٤٢٩

١٢- الإكمال – ابن ماكولا – الكتاب الإسلامي – ط٢- ١٣٨٣

١٣- الأماكن – الحازمي الهمذاني – دار اليمامة – ط١- ١٤١٥

١٤- أعيان الشيعة – محسن الأمين – دار التعارف – ط١- ١٤٠٦

١٥- إنباه الرواة – القفطي – دار الفكر العربي – ط١- ١٤٠٦

١٦- إخبار العلماء – القفطي – دار الكتب العلمية – ط١- ١٤٢٦

١٧- البلدان – اليعقوبي – الكتب العلمية – ط١- ١٤٢٢

١٨- البيان والإعراب – المقريزي – مطبغة المعارف – ١٣٣٤

١٩- بلاد ينبع – الجاسر – دار اليمامة

٢٠- بلاد العرب – الأصفهاني – دار اليمامة

٢١- بغية الوعاة – السيوطي – عيسى البابي الحلبي – ط١- ١٣٨٤

٢٢- التلخيص – الجويني – دار البشائر الإسلامية – ط١- ١٤١٧

٢٣- التعريف بالأنساب – الأشعري – دار المنار – ط١- ١٩٩٠

٢٤- تهذيب الأسماء – النووي – الكتب العلمية

٢٥- تهذيب الكمال – المزي – الرسالة – ط١-١٤٠٨

٢٦- تاريخ الصحابة – ابن حبان – الكنب العلمية – ط١- ١٤٠٨

٢٧- تاريخ ابن يونس – ابن يونس – الكتب العلمية – ط١- ١٤٢١

٢٨- تاريخ ابن خلدون – ابن خلدون – دار إحياء التراث – ط١- ١٤٢٢

٢٩- تاريخ الإسلام – الذهبي – دار الغرب الإسلامي – ط١- ٢٠٠٣

٣٠- تاريخ دمشق – ابن عساكر – دار الفكر – ط١- ١٤١٨

٣١- تاريخ المدينة – ابن شبة – ١٣٩٩

٣٢- تاريخ الطبري – الطبري – دار المعارف – ط٢- ١٣٨٧

٣٣- تاريخ اليمن الفكري – الشامي – دار النفائس – ط١- ١٤٠٧

٣٤- الترغيب والترهيب – المنذري – الكتب العلمية – ط٢- ١٤٢٤

٣٥- التعليقات والنوادر – الهجري – دار اليمامة – ط١- ١٤١٣

٣٦- تفسير مقاتل – مقاتل بن سليمان – ط١-١٤٢٣

٣٧- الثقات – ابن حبان – دائرة المعارف العثمانية – ط١- ١٣٩٣

٣٨- جمهرة النسب – الكلبي – عالم الكتب - ط١- ١٤١٣

٣٩- جمهرة أنساب العرب – ابن حزم – الكتب العلمية – ط٣- ١٤٢٤

٤٠- جمهرة أشعار العرب – أبوزيد القرشي – نهضة مصر للطباعة

٤١- جمهرة نسب قريش – بن بكار – دار اليمامة – ط٢- ١٤١٩

٤٢- جناية الأكوع على ذخائر الهمداني – الشامي – دار النفائس – ط١- ١٤٠٠

٤٣- حسن المحاضرة – السيوطي –المكتبة التوفيقية

٤٤- الحاوي الكبير – الماوردي – الكتب العلمية – ط١- ١٤١٤

٤٥- حاشية السندي – السندي – وزارة أوقاف قطر – ط١- ١٤٠٨

٤٦- الدر الكمين – ابن فهد – المكتبة الأسدية – ط٢- ١٤٢٥

٤٧- دلائل النبوة – أبو نعيم – دار النفائس – ط٢- ١٤٠٦

٤٨- الرحلة اليمانية – البركاتي – المكتب الإسلامي – ط٢- ١٣٨٣

٤٩- سنن الترمذي – الترمذي – مكتبة المعارف – ط٢- ١٤٢٩

٥٠- السلوك – المقريزي – الكتب العلمية – ط١- ١٤١٨

٥١- سير أعلام النبلاء – الذهبي – الرسالة

٥٢- السيرة النبوية – ابن هشام – دار الغد الجديد – ١٤٣٤

٥٣- شرح مختصر الروضة – الطوفي – الرسالة – ط٢- ١٤١٩

٥٤- شرح صحيح مسلم – النووي – المطبعة المصرية بالأزهر –ط١- ١٣٤٧

٥٥- شفاء الغرام – الفاسي – مكتبة النهضة الحديثة – ط٢- ١٩٩٩

٥٦- شعر عمرو بن معدي كرب – الطرابيشي – مجمع اللغة – ط٢- ١٤٠٥

٥٧- شذرات من كتب مفقودة – إحسان عباس – الغرب الإسلامي –ط١- ١٤٠٨

٥٨- صحيح البخاري – البخاري – مكتبة الصفا – ط١- ١٤٢٣

٥٩- صحيح مسلم – مسلم – مكتبة الإرشاد – ط١- ١٤١٠

٦٠- طبقات فقهاء اليمن – بن سمرة – الجيل الجديد – ط١-١٤٣٢

٦١- الطبقات الكبير – ابن سعد – مكتبة الخانجي – ط٢- ١٤٣٤

٦٢- طبقات ابن خياط – ابن خياط – جامعة بغداد – ط١- ١٣٨٧

٦٣- طبقات الشافعية الكبرى – السبكي – إحياء الكتب العربية – ط١- ١٣٨٣

٦٤- طبقات الأمم – ابن صاعد – المطبعة الكاثوليكية – ط١- ١٩١٢

٦٥- طبقات النسابين – بكر أبو زيد – دار الرشد – ط١- ١٤٠٧

٦٦- العقد الثمين – الفاسي – الكتب العلمية – ط١- ١٤١٩

٦٧- عجالة المبتدي – الحازمي – دار الآفاق العربية – ط١- ١٤٢٢

٦٨- عمدة القاري – العيني – دار الفكر – طبعة إدارة الطباعة المنيرية

٦٩- غاية المقصد – الهيثمي – الكتب العلمية – ط١- ١٤٢١

٧٠ الفردوس بمأثور الخطاب – الديلمي – الكتب العلمية - ط١-١٤٠٦

٧١- فتح الباري – ابن حجر – المكتبة السلفية – ط١- ١٣٧٩

٧٢- القطائع النبوية للجاسر – جمعه د.صالح السلمي – تقدم – ط١- ١٤٣٩

٧٣- قلب الحجاز – البلادي – دار مكة – ط١- ١٤٠٥

٧٤- الكامل في التاريخ – ابن الأثير – الكتاب العربي – ط١- ١٤١٧

٧٥- الكوكب الوهاج – الأمين العلوي – دار المنهاج – ط١- ١٤٣٠

٧٦- لسان الميزان – الذهبي – دار البشائر – ط١- ١٤٢٣

٧٧- اللباب في تهذيب الأنساب – ابن الأثير – دار صادر - ط٣- ١٤١٤

٧٨- المصحح من تاريخ مكة – البلادي – دار النفائس – ط١-١٤٣٠

٧٩- معجم قبائل الحجاز – البلادي – دار مكة – ط٢-١٤٠٣

٨٠- معجم البلدان – الحموي – دار صادر – ط٨-٢٠١٠

٨١- معجم الصحابة – ابن قانع – مكتبة الغرباء الأثرية – ط١- ١٤١٨

٨٢- معجم الشعراء – المرزباني – دار الجيل – ١٤١١

٨٣- معجم الطبراني الكبير – الطبراني – مكتبة ابن تيمية – ط١- ١٤١٥

٨٤- معجم ما استعجم – البكري عالم الكتب – ط٣- ١٤٠٣

٨٥- معجم معالم الحجاز – البلادي – دار مكة – ط٢-١٤٣١

٨٦- معجم الأدباء – الحموي – دار الغرب الإسلامي – ط٢-١٩٩٣

٨٧- معرفة الصحابة - أبو نعيم - دار الوطن – ١٤١٧

٨٨- المحبر – ابن حبيب – دائرة المعارف العثمانية – ١٣٦١

٨٩- المؤتلف والمختلف – للآمدي – دار الجيل – ١٤١١

٩٠- المنتخب في أنساب العرب – المغيري – ط١ – ١٤٠٤

٩١- المغازي – الواقدي – الكتب العلمية – ط١- ١٤٢٤

٩٢- المنمق – ابن حبيب – عالم الكتب – ط١- ١٤٠٥

٩٣- مسند أحمد – أحمد بن حنبل – الرسالة – ط١- ١٤١٨

٩٤- مسند الشاشي – الشاشي – مكتبة العلوم والحكم – ط١- ١٤١٤

٩٥- موطأ مالك – مالك بن أنس – إحياء التراث العربي – ١٤٠٦

٩٦- مجمع الزوائد – الهيثمي – دار المنهاج – ط١- ١٤٣٦

٩٧- المناسك وطريق الحاج – الحربي – دار اليمامة – ط٣- ١٤٢٠

٩٨- مسالك الأبصار – ابن فضل الله – الكتب العلمية – ط١- ٢٠١٠

٩٩- مرآة جزيرة العرب – أيوب صبري – دار الآفاق العربية – ط١- ١٤١٩

١٠٠- المدينة النبوية – محمد شراب – دار القلم – ط١- ١٤١٥

١٠١- مطالع البدور – ابن أبي الرجال – مركز أهل البيت – ط١- ١٤٢٥

١٠٢- نسب معد واليمن الكبير – الكلبي – عالم الكتب - ط١– ١٤٣١

١٠٣- نشوة الطرب - ابن سعيد – مكتبة الأقصى – ط١- ١٩٨٢

١٠٤- نهاية الإرب – النويري – الكتب العلمية – ط١- ١٤٢٤

١٠٥- نوادر المخطوطات – عبدالسلام هارون – مصطفى البابي – ط٢- ١٣٩٣

١٠٦- الهمداني ورأيه في نسب حرب – البدراني – دار البدراني – ط١- ١٤٢٨

المجلات والدوريات :

مجلة العرب (س ٣١ –ج ٨/٧) - حمد الجاسر – دار اليمامة

المخطوطات :

مختصر اقتباس الأنوار – الإشبيلي – مكتبة الأزهر بمصر – رقم ٣٠٢٦٦٤